AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

المناضل الفلسطيني العربي القوي
صالح شبل "للهدف"
نقول لشعبنا الفلسطيني: إن ظهرنا إلى الحيط، ولا يوجد في حساباتنا خيار التراجع.

صَبرا وشاتِيلا

ذاكرة أربعين عامًا عن أربعين ساعة

بلال، عاصم، لمى، رامي:
مشاعلُ حريّة
أمعائهم وإذ بها خاوية؛ ينتصرون...

الهدف - فلسطين - العدد 42 (1516) - أكتوبر / تشرين أول 2022

قرارنا حرية

تجرأ على النضال... تجرأ على الانتصار

الأسير / راي فضايل

الأسير / ثائر طه

الأسير / أحمد حجاج

الأسير / عاصم الكعبي

الأسير / إيهاب مسعود

الأسير / نضال أبو عكر

الأسير / غسان كراجة

الأسير / أشرف أبو عرام

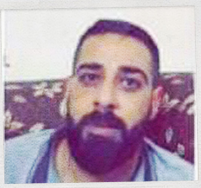
الأسير / كنعان كنعان

الأسير / غسان زواهرة

الأسير / صلاح الحموري

الأسير / لطفي صلاح

الأسير / صالح أبو عليا

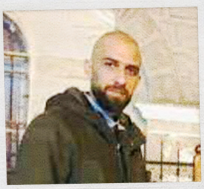
الأسير / عوض كنعان

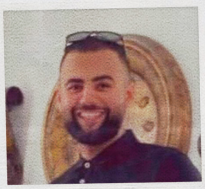
الأسير / ليث كسابرة

الأسير / صالح الجعيدي

الأسير / باسل مزهر

الأسير / مجدي الخواجا

الأسير / أحمد الخاروف

الأسير / محمد أبو غازي

الأسير / عزمي شريتح

الأسير / مصطفى الحسنات

الأسير / هيثم سياج

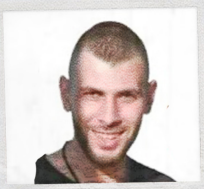
الأسير / جهاد شريتح

الأسير / نصرالله البرغوثي

الأسير / محمد فقهاء

الأسير / تامر الحجوج

الأسير / رغد شمروخ

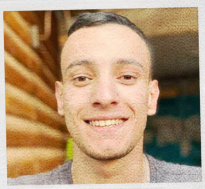
الأسير / زيد القدومي

الأسير / سنار حمد

لا للاعتقال الإداري

AL-HADAF الهدف

الافتتاحية

كل الحقيقة للجماهير

شكّلَ اتّفاقُ أوسلو بكلِّ المقاييس قطعًا للسياق الوطنيّ التحرّري الفلسطينيّ، باعتباره مشروعًا أمريكيًّا - صهيونيًّا؛ جاء ليبنَي على كلّ الهزائم والتراجعات التي سبقته، وليعني استمرار المجزرة التي ارتكبت بحقّ الشعب الفلسطيني وأرض وطنه، منذُ ما يزيدُ عن أربعة وسبعين عامًا. وعليه؛ كان اتّفاقُ إعلان المبادئ، وتبادل الاعتراف ما بين القيادة المُهيمنة في منظّمة التحرير الفلسطينيّة والكيان الصهيوني بمثابة نقطة الانعطاف النوعيّة في نضالنا الوطني المعاصر؛ نقطة انعطافٍ كان لها مقدّماتها وتفاعلاتها ونتائجها اللاحقة والمستقبليّة.

لقد كان أولى نتائج هذا الاتّفاق المباشرة، أنّه شكّل اختراقًا استراتيجيًّا لجبهة الصّراع الفلسطينيّ - الصهيونيّ، والعربيّ - الصهيونيّ، وخطورته تميّزت بأبعادٍ نوعيّةٍ لم تصل إليها اتّفاقات كامب ديفيد التي يصحُّ القولُ إنّها كانت تأسيسيّةً في مسار التسوية؛ الأمرُ الذي تأكّد بفتح الطريق لكلّ ما تلا من اتّفاقات مع العدوّ من وادي عربة، إلى «الإبراهيميّة»، بحيث نستطيعُ القول إنّ أخطر مرحلةً تواجهها القضية الوطنية والشعب الفلسطيني وأمّتنا العربية، منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين، هي التي بدأت بالهزيمة السياسيّة؛ عربيًا وفلسطينيًّا لصالح المشروع الإمبرياليّ - الصهيوني؛ الذي بنى عليها هذا المشروع اندفاعته المستمرة، بهدفٍ تصفية الصراع العربي الصهيوني، وفي المقدّمة منه قضية فلسطين؛ منطلقًا من تَشكّل بيئةٍ عربيّةٍ رسميّة؛ تُجهر وبفجور فج؛ تخليها عن القضية الفلسطينية أكثر من أي وقتٍ مضى.

كل ما سبق، لم يكن ليكون؛ لولا ذلك التنازل الذي قدمته القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية واستسلامها شبه الكامل لإملاءات واشتراطات العدو الإمبريالي الصهيوني، بحيث باتت الخطابات الانتظارية والشعبوية والبكائيات التاريخية؛ تمثل أعلى درجات «الفعل» بالنسبة لها، بعد أن غيبت أهم مؤسسة وطنية فلسطينية، في نفق تلك الاتفاقات، وانتقلت بدورها من أن تكون أداة لمشروع التحرر الوطني؛ لتصبح عنوانًا لاستمرار السير في ركاب نهج التسوية ومسارها الهابط، حتى وهي تعلن عن أزمتها وانسداد أفقها، فإنها ما تزال تستجدي بل وتلهث وراء العدو آملا في أن يُلقي لها مزيد من فتات تسوية، لا تعني سوى استمرار المجزرة السياسية المرتكبة بحق شعبنا وقضيته ونضاله وحقوقه ووجوده الوطني.

بعد تسعة وعشرين عامًا، على توقيع هذا الاتفاق الكارثي؛ تتضح أكثر من أي وقت مضى؛ أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية التي جاء اتفاق أوسلو تعبيرًا عن نقطة وصولها إلى مرحلة متقدمة، وتعمقها مع سنواته المديدة وصولًا إلى مرحلة عجز مستشرية في صفوفها؛ ترتب عليها استمرار تقطيع الزمن الفلسطيني الحقيقي لحساب المشروع والحلف المعادي بكامل أطرافه، هذا الزمن الفلسطيني الذي ملأه شعبنا وما زال بالانتفاضات والهبات المستمرة والتضحيات الجسيمة، كما يملأه أبطال الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة وهم يتمترسون في خط الدفاع الأول؛ دفاعًا عن حقهم وحق شعبهم في الحرية.

لقد ثبت بأن خروج الحركة الوطنية الفلسطينية من أزمتها المستشرية والقيام بالدور الوطني المناط بها، لا يمكن أن يُستعاد، إلا من بوابة استعادة مشروعها الأساسي الذي تأسست/انطلقت من أجله وهو مشروع التحرير واستعادة الأرض كاملة، ورؤيتها لطبيعة وجذر الصراع الوجودي مع المشروع الصهيوني، وبناء أدواتها التنظيمية الصلبة، والتمترس خلف استراتيجية وطنية شاملة؛ ترتكز للمقاومة بأشكالها كافة... على طريق إنهاء هذه الحقبة السوداء من تاريخ شعبنا ووقف مفاعيل استمرار المجزرة، وتحقيق أهدافه التاريخية في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير ■

في هذا العدد

الافتتاحية: أوسلو واستمرار المجزرة.....3

شؤون فلسطينية..

حوار مع صالح شبل: أجراه أحمد مصطفى جابر..... 6
خاص الهدف: القوى الانعزالية والفاشية تقتل فلسطين مجددا.....11
خاص الهدف: معركة الضفة-فلسطين الوسطى تقاتل.....11
حسام أبو النصر: ذاكرة أربعين عاما عن أربعين ساعة.....12
حاتم استانبولي: 29 عاما على اتفاق أوسلو.....14
رانيا لصوي: بلال، عاصم، لمى، رامي: مشاعل حرية.....16
خاص الهدف: ما الذي تعنيه السياسة؟.....17
طلال عوكل: «في الهدف» الجزائر تحاول والفلسطينيون يملكون القرار...17
تيسير محيسن: 17 عاما على الانسحاب من قطاع غزة.....18
وليد عبد الرحيم: في سبيل استراتيجية فلسطينية (3).....20
محمد صوان: فلسطين على درب الانتفاضة الثالثة!.....22
إلهام الحكيم: تبعات الهجرة وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني.....24

شؤون عربية..

معاد الحجري: الاستغلال الجنسي في سفارة إسرائيل في المغرب.....26
عبد الله الغرياني: ليبيا إلى أين؟.....28
رضي الموسوي: هدنة اليمن.....30
حمدي عبد العزيز: الحوار المدني والحركة الوطنية المصرية.....32

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

الهدف – فلسطين العدد 42 (1516) تشرين أول / أكتوبر 2022

الأغلفة
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

كلـــــمة

بينما يصدرُ هذا العددُ من الهدف؛ يواصلُ ثلاثون أسيرًا من رفاقنا في سجون الاحتلال الصهيونيّ إضرابًا مفتوحًا عن الطعام؛ تصدّيًا لسياسات الاعتقال الإداري الصهيونيّة؛ إضرابٌ يأتي في ظل تصاعد المقاومة في الضفّة الغربيّة، والهجمة الصهيونيّة المسعورة على شعبنا. وفي الوقت الذي نعبّر فيه عن اعتزازنا بصمود الرفاق البواسل، وندعو إلى مساندتهم بصلابة؛ نوجّه أسمى تحيّات الإجلال والإكبار للمقاومين البواسل في مخيّم جنين خصوصًا، وفي عموم الضفّة الغربيّة الذين يقلبون معادلة الوضع الساكن المريحة للعدوّ، ويعلنون بالرصاص والدم أنّ الاحتلال لا يمكن أن يمرّ وأن يستمرّ.

يأتي هذا العددُ أيضًا حاملًا معه ذكريات أيلول المريرة، مستذكرين مجزرة صبرا وشاتيلا، التي نفّذتها عصابات الفاشية اللبنانيّة الانعزاليّة من حزب الكتائب، بدعم وإسناد وتغطية صهيونيّة، مؤكّدينَ أنّ هذا الدمّ المتواصل من صبرا إلى غزة إلى جنين هو التعبير الصارخ عن وحدة شعبنا وإصراره على نيل حرّيّته وحقوقه، كما ونوجّه تحيّة فخر وإجلال إلى القائد العربيّ الكبير جمّال عبد الناصر في ذكرى رحيله.

في هذا العدد تغطيةٌ تحليليّةٌ في الشّؤن الفلسطينيّة، والعربيّة، وتغطيّةٌ موسّعةٌ للصراع الدولي الحالي بطرفيه الروسي والأمريكي، إضافة إلى تحليلات في شؤون العدوّ الصهيوني، وملف ثقافيّ غني، شارك فيه - كالعادة - عدد من كتّابٍ فلسطينيين وعرب ■

شؤون العدو..

وسام الفقعاوي: الأصولية الدينية في إسرائيل..... 34
نهاد أبوغوش:: جيش الاحتلال والسجال الديني-السياسي..... 36
إلهام شمالي: بوابة الصراع البحري-حقل غاز كاريش..... 38
أكرم عطا الله: عن السياسة والحرب..... 40
خاص الهدف: أوامر المنسق واتجاه الرصاص..... 41
أحمد مصطفى جابر: كيف تدعم هوليود جرائم الصهيونية؟..... 42

شؤون دولية..

موسى جرادات: أوربا بين اتحادها وانفكاكها..... 44
خاص الهدف: معنى نقل السفارة البريطانية إلى القدس المحتلة ... 45
محمد أبو شريفة: أوربا أمام فخ الغاز الروسي..... 46
موفق محادين: روسيا والصين: المرجعيات التأسيسية..... 48
عليان عليان: الدولار والروبل وصراع القوة..... 50
عابد الزريعي: الصراع الأمريكي الصيني في تايوان..... 54
خاص الهدف: الشعب الكولومبي يغير مصيره..... 56

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: هشام شرابي- المفكر العقلاني..... 57
عبد الرحمن بسيسو: قراءة في رواية «موال شمس»..... 58
ثناء أحمد: الأدب المقارن مصطلح حديث بجذور قديمة..... 61
أيوب جمال الشنباري: المثقف الكولونيالي و الاندماج الحداثي..... 62
عبد النور الهنداوي: ما تبقى لدينا من العار..... 64
خاص الهدف: مفهوم المجتمع المدني..... 66

المناضلُ الفلسطينيُّ العربيُّ القوميُّ صالح شبل «للهدف»

نقولُ لشعبِنا الفلسطينيّ:

إنّ ظهرنا إلى الحيط، ولا يوجد في حساباتنا خيارُ التراجع

أجرى المقابلة أحمد مصطفى جابر

حوار

الجماهير أحبت جورج حبش لأنه كان يعطيها الثقة

ووديع حداد لم يكن يعرف المستحيل

غسان كان يحرر مجلة لوحده رغم مرضه

المناضل الفلسطيني العربي الكبير صالح شبل، من مواليد فلسطين (قضاء عكا) عام 1930؛ يعد من أعمدة النضال القومي العربي والنضال الوطني الفلسطيني، حيث كان أحد مؤسسي حركة القوميين العرب، وعضو في أول لجنة تنفيذية لها عام 1955.

درس في الجامعة الأمريكية ببيروت؛ رفقة جورج حبش ووديع حداد وأحمد الخطيب، وانضم إليهم في تأسيس منظمة الشباب القومي العربي، التي أصبحت فيما بعد حركة القوميين العرب.

بدأ نشاطه السياسي النضالي من خمسينيات القرن الماضي؛ عبر جمعية العروة الوثقى التي أسسها قسطنطين زريق وكان جورج حبش وأحمد الخطيب من أبرز قادتها.

تنقل أثناء عمله النضالي بين العديد من الدول العربية؛ مساهمًا في تأسيس خلايا القوميين العرب فيها، كما أسس فرع الحركة في العراق. عمل في الصحافة؛ خصوصًا تحريره لنشرة «الثأر» الناطقة بأسم الحركة آنذاك.

*** أوّلًا: لنعدْ إلى البدايات، كيف اتّجهت سياسيًّا وقوميًا؟ وما مؤثراتك الأولى؟**

** كان أوّل نشاط سياسيٍّ لي في الجامعة الأمريكيّة في بيروت حينما ترشّحنا إلى جمعيّة العروة الوثقى؛ إذ كان رئيسُ الهيئة الإداريّة الدكتور الكويتي المعروف أحمد الخطيب، وكان رئيسُ الهيئة العامّة التي تضمُّ جميعَ الأعضاء الدكتور «الحكيم» جورج حبش.

بعد ذلك ذهبت إلى عمّان، وهناك كنت أكتب نقدًا مغلّفًا للسلطات في جريدة «المحرّر» لصاحبها هشام أبو ضهر، تحت عنوان «أشواك»، حيث كنت أنتقد رجال السياسة في الأردن بطريقة مغلّفة، وكانت هذه الكتابات رائجة بشكلٍ لافت لأنّها كانت تعبّر عن مشاعر الناس المكبوتة.

أثناء وجودي في عمّان أعلنت الأحكام العرفيّة ومُنع التجوّل، لذلك اضطررنا للبقاء في البيوت لفترات طويلة، وبعد ذلك في العام 1954 تقريبًا كلّفني الرفاق بالذهاب إلى العاصمة العراقيّة بغداد وأنشأت هناك أوّل خليّة لحركة القوميين العرب في العراق، وفتحنا محلاً تجاريًا صغيرًا للتغطية على أسباب وجودي في العراق لأنّ المباحث كانت حذرة للغاية في زمن نور باشا السعيد، وبدأنا عملنا في العراق، وأتذكر بعض الأسماء الأولى التي عملت معنا هناك ومنهم: حامد الجبوري من العراق، سعيد بركة من فلسطين، مثنى القصاب من العراق، ومهاد هيكل من فلسطين.

في العام 1956 عندما شن العدوان على الثلاثي على مصر؛ نظّمنا نحن في شباب حركة القوميين العرب مظاهرة رافضة لهذا العدوان، وكنا سلميين، لكننا فوجئنا بقوات الأمن تحمل الرشاشات وتوجهها إلى صدور كل المشاركين، وكان لديهم أوامر بإطلاق النار، ولذلك اضررنا لتفريق المظاهرة حفاظًا على أرواح المشاركين.

*** ولماذا تركت العراق أو بالأحرى طلب منك المغادرة؟**

** مع مرور الوقت ارتكبت خطأً بسيطًا لكن نتج عنه أشياء كبيرة، ففي المحل التجاري الذي فتحناه للتغطية على عملنا هناك كان لديّ هاتف وكنت أسمع الرفاق أخبار مصر من خلال هذا الهاتف، وكانت المباحث العراقيّة تُراقب هذا الهاتف، وفي اليوم التالي استدعاني مدير الأمن العام إلى مكتبه وأخبرنا بضرورة مغادرة البلاد، وعندما سألته عن السبب وأبلغته أنّني لم أفعل شيئًا، ردّ وقال: أنت لازم تغادر بحريتك، أو ترافقك قوات الأمن إلى الطائرة التي سترحّلك، ما اطرني إلى مغادرة العراق؛ ذهبت إلى بيروت، وبعدها إلى الشام، وبعدها عدت إلى عمّان.

*** لنتذكر معًا اجتماع مقهى محيو في بيروت، ما هي ذكرياتك عن هذا الاجتماع وعن الأشخاص الذين حضروه؟ وكيف أصبح اجتماعًا تاريخيًا لتأسيس منظمة الشباب القومي العربي؟ وما كان دورك في هذه المرحلة؟**

** مقهى محيو مكان مطل على البحر في بيروت، وأذكر أننا اجتمعنا في هذا المقهى مع الدكتور أحمد الخطيب وآخرين، وكان هذا أوّل اجتماع لنا، وفيما بعد بدأت نشاطي في بيروت بعلّم الرفاق، إذ كنا نجتمع في بيت سيدة سوريّة اسمها أسماء الموقّع، هذه المرحومة حملت على عاتقها مسؤوليّة أن نجتمع في بيتها بشكلٍ دوري في بيروت، وكان من الأشخاص المجتمعين في هذا المنزل الرفيق المناضل أديب قعوار.

الثأر

منشورات هيئة مقاومة الصلح مع "اسرائيل"

١٨ | الخميس ٢٠ آذار ١٩٥٨ | ٦

ثورة اللاجئين

عشر سنوات مضت على النكبة ...
حفلت بعشرات المآسي والمؤامرات ...
كلها تهدف للصلح
وكلها تعمل من أجل الغزاة
ولكن حقدنا على اليهود بقي متأججاً
ومقاطعتنا استمرت صامدة
وإبائنا بقينا في أوجه على هانلا
وتصدينا على رأس مؤامرة الصلح بقي هادراً قوياً ..
وبقي شعار الثأر لاحباً ساحقاً ...
واليوم .. يتآمرون من جديد ..
لدور رواد الكواليس مؤامرة الصلح ...
وينتصب لبنانا بالثأر شاهراً ليعلن :
ان كل يد تمتد لتوقيع الصلح ستقطع ...

*** وما حكاية «الثأر»؟**

** اقترحت على الرفاق إصدار نشرة اسمها «الثأر»، وبالفعل كانت نشرة من ثماني صفحات، والصفحة الأولى كانت تزيّنها كلمة «الثأر» وكتب تحتها (تصدرها هيئة مقاومة الصلح مع «إسرائيل»)، ومن باب التعفف لم نكلّف خطاطًا ليُخطط ويرسم لنا كلمة «الثأر»، بل كتبها المرحوم أديب قعوار بخط يد، وفي ذلك الوقت أخذت هذه النشرة الكثير من الانتشار لأنّها عبّرت عن مشاعر الناس بعد الشعور بالهزيمة، فكانت توزّع في كافة المنطقة العربيّة، وأوّل منشور أصدرناه حمل عنوان: «لن يدوم ركون العرب للمستعمرين طويلاً»، وطبعناه واتفقنا على عمل جولة مسائيّة ونقوم بإلصاقه على الجدران وجهّزنا الصمغ، وفي تلك الليلة كان رفيقي في هذه المهمّة «الحكيم» الراحل جورج حبش. وفي ذلك الوقت أُعجبت الناس بالفكرة، بمعنى أنّ هناك أحدًا ما زال يقول: «لن نستسلم»، لذلك أخذ النشاط الفكري لحركة القوميين العرب تأييدًا واسعًا.

أذكر بعد ذلك أنّني كنت أنا والمرحوم غسان كنفاني نكتب في جريدة وطنيّة في بيروت، وفي أحد الأيّام استدعاني مسؤول في الأمن العام، وعندما ذهبت سألني: انت بتكتب في الجرايد؟ فأجبته طبعًا وهي الجريدة أمامك، وانتهى اللقاء دون أن يأخذ بحقي أي إجراء.

*** ما هي ظروف الانتقال من منظمة الشباب إلى حركة القوميين العرب.. حدثنا عن هذا الطريق في تلك الأيام المجيدة؟ وأين كان موقعك في هذا الطريق؟**

** في عمّان كان هناك جيل قديم أكبر منّا عمرًا، وقال هؤلاء بحكم كبر سنهم أنّه من غير اللائق إطلاق اسم «الشباب القومي العربي» عليهم، فجرى تغيير الاسم إلى حركة القوميين العرب، وكنّا نصدر جريدة في عمّان في ذلك الوقت

اسمها «المحرر»، وكنت أنا أكتب زاوية «أشواك» في صفحتها الأولى، وكما قلت سابقًا كنت أنتقد نظام الحكم بطريقةٍ مغلفة بسبب الرقابة الأمنيّة القويّة.

كان لنا رفاق من الأردن منهم: علي مانجو، وحمد الفرحان الذي كان ذكيًا وجريئًا للغاية، وكان في حينه وكيل وزارة، وفي أحد الأيّام استُدعي من قبل الوزير، حيث قال الوزير لحمد: أنت تقول في مجالسك أنّ الانجليز استلموا البلد، فما هو دليلك يا حمد؟ ليرد حمد: دليلي هو وجودك أنت في هذا المركز، فكان هذا الموقف حديث كل البلد، بأنّ هناك أحدًا تجرّأ وقال هذا الكلام لوزير.

*** في الحركة نعلم إنه جرت نقاشات كثيفة حول الكفاح المسلح، حدثنا عن هذه النقاشات وهل كانت داخلية فقط، وفكرة البدء..؟ وما هي العقبات التي واجهت الفكرة ومن كان الأوائل في هذا المضمار؟**

** كان من الأوائل المرحوم المناضل أحمد اليماني «أبو ماهر» إلى جانب الدكتور وديع حداد ومصطفى بيضون، وجرى نقاشات حول أنّ النقاش والتبشير السياسي غير مفيد في هذه الفترة، لأنّه لا يوصل إلى أي مكان.

النقاشات السياسيّة تقنع الجماهير بأفكار هي مقتنعة فيها من الأساس، ولكن هذا لا يحل المشكلة برأينا، لذلك جرى تبني الكفاح المسلّح، وأذكر أنّ المناضل اليماني أرسل أخيه ومجموعة من الرفاق لتنفيذ أوّل عملية داخل الأرض المحتلة وارتقى شقيق أبو ماهر شهيدًا في هذه العملية.

*** نعلم إنك كنت ممن التقوا بالقائد إبراهيم أبو دية عندما جاء جريحًا إلى بيروت.. ماذا تذكر عن هذا اللقاء وشخصية الشهيد؟**

** كان إبراهيم أبو ديّة مصابًا جراء مواجهات مع الاحتلال في طولكرم، حيث أصيب في ظهره وتسبّبت له الإصابة بالشلل، ووضعه الصحي كان متدهورًا، وكان يحمله بين يديه شخص اسمه محمد أبو خليفة «أبو عبد الله»، فكان هذا أبو عبد الله يجوب على الرفاق في بيروت حاملًا القائد أبو دية بين ذراعيه، حيث أصيب في عموده الفقري ونتيجة المضاعفات رحل عن عالمنا، ولاحقًا في سوريا عندما بدأنا نشاطنا هناك، جنّد أبو عبد الله مجموعة من الشباب للدخول إلى الأرض المحتلة لرد دوريات الاحتلال دون سلاح، فقال لنا أنّ أحدى المجموعات كانت في أحد بساتين فلسطين وكان هناك عدد من قادة اليهود، فأخبرنا أنّه لو كان معهم سلاح لقتلوهم جميعًا.

أبو عبد الله كان يضع كميات من المتفجرات في أحد الأقبية في دمشق، وأذكر أن كمية المتفجرات الموجودة لو انفجرت لدمّرت العمارة وسوّتها بالأرض لضخامة كمية المتفجرات الموجودة.

وفي تلك الفترة كان وزير الداخليّة السوري عبد الحميد السراج، وكان له محبين وكارهين لأنّ حكمه كان قاسيًا، لكنّه شجّع أبو عبد الله على تحرّكاته في المقاومة ووفّر له أسلحة حتى يبدأ بإرسالها إلى المجموعات في داخل فلسطين المحتلة.

*** نعود إلى نشرة «الثأر» التي كنت تدققها وتكتب بها لعلها كانت أهم منشور في ذلك الوقت: ماذا تذكر عن هذه المرحلة وعملية التعبئة؟ وما طبيعة النقاشات التي كانت تدور مع الحكيم عندما كان يأتي إليكم في تلك الفترة للاشراف على عمل النشرة؟**

** كان التوجّه أن نصدر نشرة لا تتحدّث عن الشأن الداخلي للدول العربيّة وفقط تركز على فلسطين كي لا يتعرّض لنا أحد، وهذا ما حصل، وعندما كتبنا في الصفحة الأولى تحت كلمة «الثأر» هيئة مقاومة الصلح مع «إسرائيل» أثيرت ضجة كبيرة، وأخذ الناس يسألون: ماذا تعنون بمقاومة الصلح مع «إسرائيل»؟ كون الناس لم يشعروا بعد في الخطر الداهم، فأخبرناهم أنّه بالفعل هناك مشاريع تطبخ لعقد صلح مع «إسرائيل».

كنا نكتب في هذه النشرة، أنا، وأديب قعوار، وأذكر من أسماء أبوابها: ما هي إمكاناتنا؟ وهذا الباب أنا من كان يكتبه وكان يركز على الثروات العربيّة في مختلف البلدان، والتأكيد على أننا لسنا ضعفاء ولدينا كل الموارد والإمكانيات، وهناك أبواب أخرى لعدد من الكتاب العظام.

عند اللقاء مع «الحكيم» جورج حبش كانت اهتماماتنا العامّة محورها أوضاع الأمّة والخطر «الإسرائيلي» الداهم، والنشرة كانت تصدر في بيروت، وكنا نوصلها حتى إلى العراق، وكل النقاشات التي كانت تجري هي عن وضع الأمة، أمّا في عمّان كانت هناك مجموعة أكبر منّا عمرًا.

*** ماذا تقول بجمل قصيرة عن رفاق دربك جورج حبش ووديع حداد وهاني الهندي وأبو ماهر اليماني وأحمد الخطيب؟**

** جورج حبش: كان رجلا قوي الإرادة، وكان صاحب كاريزما وشخصيته جذّابة على الدوام، وأحبته الجماهير لأنّه كان يعطيها الثقة.

وديع حداد: لم يكن يعرف المستحيل أبدًا، كل شيء يريد فعله يفعله مهما كان كبيرًا أو مستحيلا، في إحدى المرات

جاء وأخبرني أنّه يريد خطف طائرة ولكن لديه مشكلة وهي أنّ الطائرة التي ينوي خطفها هناك أخرى بجانبها ستقلع في ذات الوقت، أي هناك احتمال لعدم تحديد من هي الطائرة المقصودة التي نريد خطفها، فاقترحت عليه أن يقوم أي شخص بالاتصال على المطار ويخبرهم أنّ الطائرة الثانية فيها جسم مشبوه، وهذا ما حصل ولم تقلع الطائرة ونجح وديع في تحديد الطائرة المقصودة.

في عملية «عنتيبي» الشهيرة كان وديع هناك، حيث ذهب مع الرفاق إلى هناك لجرأته الكبيرة وليُشرف على العملية البطوليّة بشكل مباشر.

هاني الهندي: الرفيق هاني سوري الجنسية ومن الشخصيات القوية، وكان أيضًا من مؤسسي حركة القوميين العرب، ووالده كان ضابطًا في الجيش السوري، وأذكر أنّه انتقل إلى العيش في قبرص لأنّه كان مستهدفًا، وكان هاني يملك سيارة صغيرة، وبفضل حرصه الشديد مدّ يده في إحدى المرات وتلمّس مقعده الأمامي في السيارة فشعر بشيء ما كما توقّع فأخرجها على الفور وانفجرت السيارة عقب ذلك وأصيب في يده إصابة ظلّت إلى نهاية حياته.

أبو ماهر اليماني: كان صاحب شخصية قويّة.

الدكتور أحمد الخطيب: هو أوّل طبيب كويتي درس في الجامعة الأمريكيّة في بيروت، وعندما عاد إلى الكويت أسس تنظيمًا كويتيًا ما يزال موجودًا إلى يومنا هذا واسمه اليوم «المنبر الديمقراطي الكويتي»، ورحل عن عالمنا قبل سنوات.

*** لقد عرفت غسان، عندما جاء إلى الحركة شابًا صغيرًا.. صف لنا ما تذكره عنه، ما لاحظته فيه.. متى التقيته أول مرة.. هل كنت تتوقع أن يصبح غسان هذه الأسطورة العظيمة؟ وقد علمنا أنك أنت من كلفته الكتابة في المحرر؟**

** غسان كنفاني، كنّا أصدقاء ونكتب في جريدة «المحرر» سويًا، وغسّان كان مصابًا بحالة متقدّمة من مرض السكري، وهي حالة متعبة جدًا ومرهقة، لكن إرادته حديديّة وكان يكتب باستمرار وقلمه متدفق، وأذكر أنّه خلال عمله في الجريدة كان يحقن نفسه بحقن الأنسولين في يده.

كانت نقاشاتنا مع غسان في مجلة الهدف تتمحوّر حول قضايا الشعب الفلسطيني والأمّة، ومن ضمن الأشياء التي كتبتها في تلك الفترة في مجلة الهدف مقال بعنوان: «القتال يا أبا خالد»، وأقصد الزعيم جمال عبد الناصر، ووقتها تسبّب هذا المقال بضجّة كبيرة في كل البلاد العربيّة وعلمت أن الرئيس جمال عبد الناصر قرأه أيضًا، حيث جاء المقال في وقت كان الصهاينة يتعدون على العرب، لكنّ العرب لا يردّون عليهم، فانتشر بين الجماهير شعور من المرارة والضيق.

غسّان إنسان موهوب، يكتب بتدفق، يكتب أدب وسياسة وثقافة وتاريخ، حتى أنّه كان يُحرّر الجريدة كاملة لوحده، رغم أنّه مصاب بالسكري.

غسّان غيّر عنوان سكنه، فكان يسكن في بيروت ومن ثم انتقل للعيش في منطقة مطلة على بيروت، وفي يوم من الأيّام نزل غسّان إلى سيارته في الحازمية برفقة لميس ابنة أخته، وفور تشغيله لها انفجرت السيارة فيهما وقطعت غسّان لأشلاء متناثرة، وأذكر حين شيّعنا غسّان كان التابوت فارغًا تقريبًا، وبالفعل خسارته كانت كبيرة جدًا.

*** هل قمت بكتابة مذكراتك؟ وإن لم يكن فلماذا لم تنضم إلى رفاقك الذين كتبوا وتقدم وجهة نظرك في هذا التاريخ الغني والمديد؟**

** بكل صراحة متردّد في كتابتها.

*** في ظل الواقع الراهن، كيف ترى ممكنات نهوض أحزاب قومية في هذه المرحلة التي تزداد فيها الإنشدادات للقطرية، ونهاية الأحزاب التي نشأت في الأربعينيات والخمسينيات؟**

** القفز من القطرية إلى النطاق القومي كان خطأً، لأنّك لا تستطيع مواجهة مشاكل الوطن العربي دون مواجهة مشاكل القطر الذي تتواجد فيه، وتصبح وكأنك تغرّد خارج اهتمامات الناس، وفي بعض الرفاق منهم محسن إبراهيم كانوا انتهازيين بالدرجة الأولى لأنّه حمل هذا الأمر وتبنّاه، وبالمناسبة جمع أموال لا تأكلها النيران بمعنى الكلمة، وفتح ديوانًا للناس ليُسفرّهم إلى باريس، كما أسس منظمة العمل الشيوعي في لبنان وهذا ما أثار حفيظة الشيوعيين أنفسهم،

وهذه لم يكن لها أي معنى في ظل وجود الحزب الشيوعي بتاريخه ونضاله وتضحياته.
أعتقد مرّة أخرى أنّ التصدّي للمشاكل القطريّة يتقدّم على التصدّي للمشاكل القوميّة، والقفز إلى العكس لا يستطيع تجميع الجماهير حولك، وترتيب الأولويات يؤكد على الوضع القطري ولكن مع عدم الانجرار إلى القطرية، وهناك فرق ما بين معالجة الوضع القطري وما بين أن تصبح انعزاليًا.
في تاريخ فلسطين كان نضال الشعب الفلسطيني كله ضد الإنجليز واليهود، ولكن الحركة الفلسطينيّة تاريخيًّا من الحاج أمين وغيره لم تكن قطرية، بل كانت قوميّة وطنيّة.

*** هل ترى أن الأحزاب القومية بإمكانها احتواء تزايد الإنزياحات – حتى من مثقفين وحزبيين سابقين – لصالح الطائفية والمذهبية كما هو الحال في بلدان عربية حكمتها أحزاب قومية؟ ومن ثم كيف ترى معالجة هذه المعضلة قطريًا للوصول إلى معالجة أشمل؟**

** لا يوجد حل سحري لكل هذه المشكلات، ولا يجب القفز فوقها، الحل هو تصدر الموجة القطرية ومحاولة إيجاد حلول للقضايا المطروحة على المستوى القطري.
التنظيمات القومية يجب عليها أن تجتمع على كلمة واحدة وتشكيل جبهة موحّدة وليس توحيد هذه التنظيمات، لأنّ التوحيد يحمل معه الكثير من المخاطر وستبرز الخلافات، أمّا الاجتماع على كلمة أو تشكيل جبهة موحّدة هو الأفضل وهذا ما حصل في فرنسا في الحرب العالميّة الثانية، إذ شكّلت الأحزاب الشيوعيّة والديغوليّة جبهة وطنيّة للدفاع عن فرنسا، وقالوا: أنّ البلاد أمام الانهيار، فلندع خلافاتنا جانبًا ففرنسا في خطر، وهذا الأسلوب المجدي.

*** استنادًا إلى السؤال السابق ما هي الدروس المستفادة من تجربة حركة القوميين العرب لبناء حالة قومية تتجاوز ثغرات الماضي، بالأخذ بعين الاعتبار المصالح القطرية في إطار المصالح القوميّة العليا للامة العربية؟**

** أعتقد أنّ الصراعات الداخليّة داخل الحركة استنفذت الكثير من الوقت والطاقات، والتيار المقصود بذلك هو التيار الذي قاده محسن إبراهيم ومحمد كشلو وآخرين، هم من راهنوا على شق صفوف الحركة، وهذا بدا واضحًا في وقتٍ لاحق عندما أسّس محسن إبراهيم تنظيمه الخاص.

*** بنظرة عين الصقر إلى هذا التاريخ النضالي الزخم والمليء بالفخر والانكسار كما هو حال قضيتنا الفلسطينية كيف تنظر إلى واقعنا اليوم...؟ هل ما زال الآمل بالنصر حاضراً...؟ وما هو شرطه الآن برأيك؟**

** اليهود عندما يهدمون بيتًا فلسطينيًا في اليوم التالي يبني الفلسطينيون بيتًا جديدًا، أي هناك تصميمًا فلسطينيًا على المواصلة في النضال ومقاومة الاحتلال، وأبو مازن وحاشيته معزولين عن مجموع الشعب، ماذا يعني التنسيق الأمني؟ هو أن السلطة تتعاون مع «إسرائيل» لتسليم المقاومين، لذلك دائمًا نقول: يجب تسمية الأمور بمسمياتها.
أعتقد أنّ النصر ما زال بعيدًا، ولكن الأمل هو باستمرار النضال والكفاح الطويل الأمد، نحن أمام قوّة «إسرائيليّة» كبيرة مع حلفاء في الداخل والخارج، ولكن هناك عناصر قوّة عربيّة مهمّة.
العدو الصهيوني متغطرس، وعدواني، لكن نقول لشعبنا الفلسطيني: إن ظهرنا إلى الحيط، ولا يوجد في حساباتنا خيار التراجع، هؤلاء يدمروننا فلا مجال إلا المقاومة والنضال، والضمانة الكبيرة الموجودة لدينا إلى جانب تصميمنا ومعنوياتنا، هي أنّنا أمام عدو شرس لا يمكن أن ننساه أو ننسى جرائمه.
إلى أهل غزّة الذين أتابعهم بشكل يومي، غزّة جميلة وأنتم أبطال، وفي تاريخ العرب نقول: أنّ «تل أبيب» قُصفت مرتين، الأولى في عهد الرئيس الراحل صدام حسين، والثانية ولعدّة مرّات على يد سواعدكم يا أهل غزّة، أنتم قصفتم «تل أبيب» التي تعتبر رمزًا للحكم الصهيوني■

القوى الانعزالية الفاشية:
تقتل فلسطين مجددًا..!

خاص (الهدف)

تطارد صنوف الموت الفلسطيني أينما حل، وإذا كان العدو الصهيوني هو القاتل الأول والمسؤول عن التهجير والملاحقة والحصار والتجويع، فإن اخفاقات الموقف العربي والفلسطيني في العقود الأخيرة؛ فتحت الباب أمام كل عوامل الأذى والموت لتفعل فعلها بالفلسطيني وتعظم نتائج العدوان الصهيوني وتزيد من وقعها.

حين يغرق اللاجئ الفلسطيني هاربًا من بلد عربي شقيق؛ جنبًا إلى جنب مع شقيقه اللبناني والسوري، فإن الخزي بعينه أن نواصل تجاهل الظروف التي يعيشها الإنسان العربي، وخصوصا في بلدان الحصار التي اختارت قوى العدوان تجويع أهلها وتدفيعهم ثمن صمودهم في وجه الاحتلال ومقاومتهم له، ولكن ما هو أكثر خزيًا ذلك الحصار في قلب الحصار؛ إجراءات الدولة اللبنانية التي تستهدف اللاجئ الفلسطيني والسوري، بمنتهى العنصرية وبما يعكس استسلام أمام رغبات القوى الانعزالية المتحالفة مع المُستعمِر في هذا البلد العربي الذي دفع أثمانًا ثقيلة للخلاصَ من الاحتلال وبناء منظومة الصمود والمقاومة في مواجهته.

ينتصر المعسكر الفاشي الذي تحالف مع العدوان؛ حين يلقي اللاجئ العربي في لبنان جسده للبحر، وحين تهمل الدولة اللبنانية واجباتها، ولكن هذا التقدم للمعسكر الفاشي لا يحدث إلا بفعل انكفاء خطير للقوى الفلسطينية والوطنية اللبنانية عن واجباتها، وإصرار معيب على التقصير في مواجهة أزمات طاحنة وقاتلة.

إن انقاذ مئات آلاف اللاجئين العرب في لبنان من الموت في مراكب التهجير أو الموت اليومي بفعل سياسات الإفقار والتجويع والتهميش والإذلال، لا ينفصل أبدًا عن مصير الشعب اللبناني ومسار خروجه من أزمته الاقتصادية الحالية، يبدو أن هناك من نسي أن هذا البلد قد حسمت هويته العربية للأبد، وأن أي انكفاء أو تردد أمام مشاريع التقسيم والتصفية والأوربة لا مكان له في لبنان اليوم، وأن حقوق الإنسان العربي في هذا البلد يجب أن تعلو دائمًا على دسائس مندوبي السفارات.

تتحمل الجهات الفلسطينية الرسمية نصيبها من المسؤولية، سواء بالمسؤولية المباشرة في غيابها الخطير عن ملف تهجير اللاجئين أو تقاعسها عن القيام بأدنى واجباتها تجاه المحاصرين والمجوعين في المخيمات أو في صمتها ومجاملتها للسياسات الرسمية اللبنانية تجاه اللاجئين.

إن المكاشفة والمصارحة والمحاسبة، ضرورية لوقف نزيف الدم، فلا يمكن أن يستمر النزيف محروسًا بالصمت؛ عروبتنا وإنسانيتنا ترفض ذلك، وواجبنا في مواجهة مشاريع التصفية الاستعمارية المدعومة بالحصار والتجويع تفرض هذه المهمة ■

معركة الضفة:
فلسطين الوسطى تقاتل

خاص (الهدف)

تمثل الضفة الغربية لنهر الأردن، على صغر حجمها قياسًا بمساحة فلسطين الكلية، عنوانًا محوريًا في الصراع بين العدو الصهيوني وشعب فلسطين ومقاومته، فحيثما وجدت غالبية فلسطينية مقابل المستوطنين، متصلة نسبيًا، أنتج الفلسطينيين مقاومة أدمت المحتل، وفي حالتي غزة وجنوب لبنان أخرجته وحققت التحرير.

وفي حالة الضفة تحديدًا؛ تتشبث هذه الأغلبية بموضعها قريبًا من قلب المركز الاستيطاني للكيان، كل هدف قاتلت غزة أو لبنان لبناء وتنصيب صاروخ قادر على إصابته، طاله فدائي من الضفة الغربية ببندقية أو مسدس أو سكين ... حتى وزارة الدفاع الصهيونية لم تسلم من هجمات فدائيي الضفة، وقد صال علي الجولاني صولته على أبوابها في انتفاضة الأقصى، و جال رجال أبو علي مصطفى ليقطفوا رأس وزير صهيوني من قلب الكيان، وحين توفر مدفع هاون أو اثنين من عيار صغير في بيت جالا كانت منظومة أمن العدو بأكملها ترتجف.

لقد عمل العدو منذ عدوان السور الواقي على نحو مكثف لتقويض كل العوامل الكفيلة، بإعادة إنتاج المقاومة؛ السلاح؛ ارادة القتال؛ الهوية؛ الأرض، المال، البيئة الاجتماعية؛ الثقافة والمقولات والنخب وقطاع الأمن الفلسطيني، كل شيء أعيد مسخه ليحرس أمن الاحتلال ويقطع أي متنفس لاندلاع القتال، لامتشاق السلاح.

هذا الانكسار في خط المقاومة ومنحاها لم يطل كثيرًا، ولم يحتاج إلى تحول استراتيجي في ميزان القوة أو في تسليح من يحمل إرادة القتال في الضفة، الحجارة والسكاكين وزجاجات المولوتوف، شقت طريق انسلت آليه البنادق بصمت، ثم ارتفع صوتها تدريجيًا، ما زالت العمليات الهجومية في معظمها تستند لأدوات بسيطة تنظيميًا وتسليحيًا، ويغلب على الحالة المسلحة سلوكًا دفاعيًا في بضعة من البؤر التي يستخدمها العدو يوميًا؛ الأثمان باهظة، والدم ينزف، هذا هو الحال ربما في بداية كل موجة للمقاومة منذ وجود هذا الغزو على أرض فلسطين والعرب؛

الشكل؛ التكتيك؛ الاستراتيجية؛ الأمن؛ الحرص، الذكاء، الحيلة؛ التخطيط؛ السلاح، كل هذا يتضاءل في صوته وأهميته أمام حضور الإرادة، وانتشار تلك النار.؛ تلك العدوى التي تلهم الناس شغف الاحتراق، وإشعال الأرض بالغزاة.

قد يكون من المبكر كثيرا الحكم على مستقبل هذه الموجة من الفعل المسلح، ولكن المؤكد أن الفعل المقاوم بكافة أشكاله قد تجاوز إلى حد ما مخاضه العسير جدًا، والذي استمر لسنوات بعد انهيار البنية الفلسطينية المقاتلة في الضفة.

لا ينتظر أهل الضفة المحتلة أن تنتظم الفصائل، أو تعيد بناء أجسامها، ففي نهاية المطاف الهدف هو إطلاق الفعل؛ الرصاص؛ والكلمة والمولوتوف، هم يذهبون مباشرة نحو ذلك حين تنقطع أدوات التنظيم وسبل التواصل أو الإمداد.

مع كل هاذا قد يكون التفاؤل وخطاب الدعاية حول الإرادة أداة مضادة تقتل شعبها وتغتال مقاومته، فما زالت هذه البؤر المقاتلة؛ تحتاج للكثير: حواضن الإيواء وسبل دعم صمود هذه الحواضن، وتطوير الفعل وإمداده وتسليحه بشكل أفضل، كل هذا يحتاج للكثير من القوى والفصائل الوطنية، ومن أنصار وداعمي المقاومة في كل موضع، فما أثبته الفلسطيني خلال السنوات الماضية أنه حين يقاتل لا يشاغل الصهاينة، بل يسرع الخطوات ويحرق المراحل نحو قتال حقيقي، يسهم فيه بمعادلة التحرير، الفعل والفاعل لا ينتظر نضج الظروف أو تكامل الأدوات، يستعجل الاشتباك ويجيد صناعته من أقل الممكنات، قد يكون في هذا ضرب من الجنون، ولكن ما قتال هذا العالم إلا جنونًا شجاعا في وجه جبن يردد أراجيف باسم المنطق ■

ذاكرةٌ أربعين عاماً عن أربعينَ ساعةً

حسام أبو النصر. كاتبٌ ومؤرِّخٌ. عضو الأمانةِ العامةِ لاتّحاد الكتّاب والأدباء الفلسطينيّين/ فلسطين

لوحة صبرا وشاتيلا للفنان ضياء العزاوي. معروضة في متحف لندن

ما لبثتْ أن تهدأ العاصفةُ بعد تصريحات الرئيس محمود عباس حولَ المذابح الإسرائيليّة المستمرّة ضدَّ الشعب الفلسطيني في قلب ألمانيا، التي تضم النصب التذكاري للهولوكوست، التي عدَّ فيها أنّ إسرائيل ارتكبت 50 هولوكوستًا، مما أثارَ العالم والمجتمع الغربي الداعم لإسرائيل، حتى جاءت ذكرى مذابح صبرا وشاتيلا؛ لتجدّد الذاكرة المأساويّة التي راح ضحيتها ما يقارب 3500 شهيد، تركت صورها جرح نازف في الذاكرة الفلسطينيّة والعالم، ورغمَ أنّها ليست المجزرة الوحيدة إلا أنّها الأكثر ترويعًا للذاكرة الإنسانيّة الجمعيّة ارتكبت في القرن العشرين، ولم ننسها بعد مرور 40 عامًا.

وكل هذا الزمن لم يكن كفيلًا للنسيان بالعكس، كل عام يتمُّ الكشف عن وثائقَ جديدة ووقائعَ خطيرة واعترافات تبرزُ هول الجريمة، وقد وثّقت العديدُ من الصحف والمجلّات الفلسطينيّة منها شؤونٌ فلسطينيّة، والهدف، وفلسطين الثورة وغيرها آنذاك أحداث صبرا وشاتيلا، لنكتشفَ بعد سنوات طويلة أنّ الموضوعَ ليس صورةً لجثثٍ محترقةً، وأخرى ينهشها الكلاب الضالة بعد أن قتلها كلاب المجزرة، بل هي قصصٌ إنسانيّةٌ عاشت وضلّت في نفوس الكثيرين، من الناجي الوحيد في عائلته، إلى من اغتصبوها وقتلوا أهلها، وإلى من قتلوا أطفاله، وإلى الحامل التي بقروا (بعطو) بطنها، وإلى من فقدت زوجها، وإلى المسعف الذي لم يجد من يسعفه، إلى من هرب من المكان ولا يعرف حتى الآن شيء عن عائلته، إلى الأطفال الذين كبروا وأصبحوا كهولا بلا عائلة، مجزرة استمرت لأكثر من 40 ساعة على مرآى العالم، ليل طويل لم ينته حتى الآن، وقد وثقت بيان نويهض الحوت في كتابها الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بعنوان صبرا وشاتيلا أيلول 1982 الوقائع التي سبقت المجزرة، وصولا إلى ليلة الدم، وتناولت شهادات حية لناجين من المجزرة وكان ذلك بمثابة وثيقة مؤرخة عما حدث، وتقول بيان نويهض: «إنه كان هناك تكتم، ولم أسمع أخبار عن المجزرة إلا ثاني يوم السبت عبر إذاعة مونت كارلو، حيث أذاع المذيع الخبر وهو يبكي»، فيما جاءت وثائق لجنة كاهان لتدحض الكذب الإسرائيلي واستخفاف شارون بالمجزرة، ووضحت صفاء زيتون في

كتابها، صبرا و شاتيلا المذبحة 16- 17- 18 أيلول سبتمبر 1982 تفاصيل معركة لم تقم، بل عدوان على مدنيين عزل في منازلهم، وقد افتتحت كتابها بخريطة توضيحية للمخيم ومكان تمركز القوات الإسرائيلية وطريق الحصار والهجوم، فيما وثق عدد من الكتاب والصحافيين الأجانب البارزين، ومن بينهم الفرنسي جان جينيه والبريطاني روبرت فيسك ما حصل في بيروت وتحديدا صبرا وشاتيلا في كتابه الذي ترجم إلى العربية: ويلات وطن، وخلال زيارتي لبيروت عام 2002 (حين كنت مسؤول معرض الوثائق الفلسطينية الذي جاب عدد من المدن اللبنانية)، اصطحبني الأصدقاء إلى أحد أماكن المجزرة، ووقفنا في إحدى الساحات قال لي أحدهم أننا نقف على أطلال مقبرة جماعية، فيما حدثني آخر عن أن قوات الكتائب الموالية لإسرائيل كانت تعرف الفلسطينيين من لهجتهم ويتم قتلهم على أثرها، قال أحدهم بضحكة حزينة: «كانوا يعرفوننا من كلمة بندورة (طماطم) فتنطق باللبنانية (بنادورا)، ويستكمل لا مكان لدفن الجثث، وكان سينجم عن ذلك كارثة بيئية ووباء حقيقي يفتك بمن تبقى على قيد الحياة». وقد اعترف أمين الجميل في أحد اللقاءات أن إسرائيل استغلت وجندت عدد من الكتائب اللبنانية وأشرف الموساد على ذلك في تنفيذ عمليات قتل مبرمجة ضد الفلسطينيين تحت ذريعة انتقام من اغتيال بشير الجميل، لكن إسرائيل أرادت أن تنتقم من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن (شلومو ارجوف) وأخذت ذلك ذريعة للاجتياح، ورغم ذلك فقد قتلوا الفلسطينيين واللبنانيين واختلطت الدماء، وبعد أربعين عاما من المجزرة صحيح أنها لم تتوقف، لكن الفرق أن القتل لم يعد بالنسبة لإسرائيل بالجملة بل (بالمفرق)، بمعنى إحداث مجازر يومية بعدد أقل كي لا يشعر المجتمع الدولي بحجمها، فالولايات المتحدة الأمريكية الداعمة للصهيونية قد تنحرج في بعض الأحيان، فيما المجتمع الغربي يدين، ولكن ذلك يكون أخف وتيرة في القتل البطيء المتأني من قبل إسرائيل، رغم كل المواثيق الدولية والقرارات والاتفاقيات التي ضربتها إسرائيل عرض الحائط، ومنها اتفاق فيليب حبيب الذي سبق المجزرة بفترة، وهو

أول اتفاق رسمي يتم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تم التوقيع عليه في 24 تموز/ يوليو 1981، وذلك نتيجة لمساعي حبيب، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان، إلى الشرق الأوسط، وقد نص على وقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وانسحاب مقاتلي المنظمة مقابل التعهد بحماية المخيمات واللاجئين في لبنان وعدم دخول الجيش الإسرائيلي لبيروت مع نشر قوات متعددة الجنسيات لضمان ذلك. وما ان انسحبت القوات الفلسطينية حتى كانت الفرصة المواتية للجيش الاحتلال بالتعاون مع الكتائب اللبنانية للانقضاض على المخيم، في غدر جديد ليس بجديد على الصهاينة، وقد جاء كتاب كوبرا في ظل حبيقة، والذي ترجم فيما بعد لكتاب: الطريق من إسرائيل إلى دمشق.. طريق الدم والخيانة والخديعة، وهي اعترافات خطيرة من روبيرمارون حاتم، الملقب بكوبرا حول الجرائم التي اقترفت بمساعدة ايلي حبيقة (الذي قتل بسيارة مفخخة عام 2002) من خلال العمالة مع جيش الاحتلال، وقبل مصرعه بفترة وجيزة، تحول ضد إسرائيل وقرر الإدلاء بإفادته ضد أرئيل شارون في الدعوى القضائية المقدمة ضده ببلجيكا لارتكابه جرائم ضد الإنسانية في حق الفلسطينيين، وأراد الاعتراف على وحدات الكوماندوز التابعة للجيش الإسرائيلي (Sayeret Matkal) الذي دخلوا لاغتيال شخصيات فلسطينية، ثم دخول القوات اللبنانية بكلمة السر (تنظيف المخيم) وقد ذكر ذلك الصحفي الفرنسي (آلان مينارغ) في كتابه أسرار الحرب اللبنانية، حيث واكب أحداث تلك الفترة، وقد تورط حبيقة أيضا في المجزرة التانية لصبرا وشاتيلا عام 1985م، وعنونت الصحف اللبنانية في ذلك اليوم بالأسود، فقالت صحيفة السفير اللبنانية مذابح في المخيمات ونشرت صور المجزرة، فيما صحيفة اللواء كتبت طعنوا الأطفال الرضع بالسكاكين، وبقروا بطون الضحايا، فيما صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، عنونت جريمة العصر تحاصر إسرائيل،

أما القدس الفلسطينية قالت مذبحة جماعية في مخيمي صبرا وشاتيلا ارتكبتها الميلشيات اليمينية اللبنانية كدليل قاطع على تورط قوات الكتائب في المجزرة، علما بأن قرار المذبحة صدر برئاسة رفائيل ايتان رئيس أركان الحرب الأسرائيلي وآرييل شارون وزير دفاع جيش الاحتلال الاسرائيلي آنذاك، وقد نشر أمنون كابليوك في كتابه تحقيق حول مذبحة صبرا وشاتيلا وقد قدمه المناضل محجوب عمر، وترجمته منى عبد الله، والشواهد كثيرة لا تحتاج الدلائل جديدة، بل تحتاج الى تقديم الجناة الى العدالة وهذا لم يحدث سابقا ولا لاحقا في كل المجازر التي ارتكبت على غزة وغيرها، بل أن عدم محاكمة القتلة جعل التجرأ على القتل المستمر ممكنا في ظل صمت دولي مريب، يكتفي في بعض الأحيان بالإدانات الخجولة، وهناك من يتسائل، عن فائدة أن نحيي سنويا هذه الذاكرة الأليمة، بالتأكيد بقاء ذاكرة المذبحة حية يعيد مشاهد المجازر الأخرى ويبقي إسرائيل في دائرة الاتهام التي لا يريد الغرب أن يضعه فيها، ويعيد الأنظار التي تحاول إسرائيل خطفها من خلال التباكي المستمر على مجازر الهولوكست لتشغل العالم عن المجازر التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني، فإستحضار هذه الذاكرة الأليمة تقوض محاولات نسيان ما يحدث مع الفلسطينيين بل أنها تفتح جراح المجازر الأخرى، خاصة مع اكتشاف دلائل جديدة على بشاعة ما يحدث منها رفات مجزرة الطنطورة، وأسرار المقابر المجهولة وتفتح ملف محاكمة مجرمي الحرب الذي يعتقد العالم أننا سننسى هذا الألم مع مرور الوقت، بل أن مجزرة صبرا وشاتيلا ستبقى أم المجازر التي وقعت ضد شعبنا، وإلى حين تحقيق العدالة الكونية نقول صبرا يا آل صبرا..■

29 عامًا على اتّفاق أوسلو

حاتم استانبولي. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

سبتمبر من كلّ عام يعيدُ للذاكرة الفلسطينيّة العديدَ من النكبات والمجازر والأحداث السياسيّة التي كان لها تأثيرٌ عميقٌ على قضيّة الشعب الفلسطينيّ، ومن أبرزها معاهدةُ إعلان المبادئ أو ما يعرف باتفاقيّة أوسلو، هذه الاتفاقيّة التي غيّرت جوهر ومنحى النضال الوطني الفلسطيني، التي لم تأتِ من فراغ بل جرى التحضير لها على الصّعد الداخليّة الفلسطينيّة والعربيّة والدوليّة كافةً من خلال إزاحة وتطويع وتحييد وتدمير العوائق التي كان من الممكن أن تجهضها من الناحية السياسيّة والفكريّة والحقوقيّة والقانونيّة والماليّة والديمقراطيّة.

أورد إعلانُ المبادئ (اتفاق أوسلو) بشكل واضح هدف التفاوض الذي يجب أن يُفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338، بعد الانتهاء من المرحلة الانتقاليّة التي حددت بخمس سنوات، يكون خلالها قد نفذت سلطة الحكم الذاتي الفلسطينيّة ما التزمت به في بنود الاتفاق، وخاصّة ما يتعلّق بمحاربة الإرهاب، وإلزام بقيّة الفصائل في منظّمة التحرير الفلسطينيّة باتفاق أوسلو وما يترتّب عليه سياسيًّا وأمنيًّا. إنّ المدقق باتفاق أوسلو1 وما تبعه من اتفاقات أوسلو 2 الذي وقع في مدينة طابا المصرية وتلاه التوقيع الرسمي في واشنطن في 28 سبتمبر 1995؛ يلاحظ أن إطار الاتفاقات ونصوصها قد وضعت وتم صياغتها بإحكام بما يخص الحقوق الإسرائيلية الأمنية والاستيطانية، ويلزم السلطة الفلسطينية بأن تمارس دورا تمليه المصالح الأمنية الإسرائيلية التي تسقط جوهر الحقوق الوطنية والسياسية والقانونية والتاريخية والإنسانية للشعب الفلسطيني.

بعد 29 عاما على الاتفاق والسلوك اليومي الميداني للاحتلال الإسرائيلي؛ توضح أن اتفاق إعلان المبادئ أوسلو 1 واتفاق أوسلو 2 حققا التالي:

أولًا: سياسيًا وحقوقيًا وقانونيًا

1- أخذت إسرائيل الاعتراف السياسي والحقوقي والقانوني الذي أجهض الحق الفلسطيني السياسي الذي يؤدي إلى الاستقلال الوطني.

2- تحويل منظمة التحرير الفلسطينية من إطار لحركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى إدارة مدنية (سلطة وطنية) لتجمعات سكانية منفصلة ومتناثرة.

3- تحويل دفة الصراع من صراع لنيل الحقوق الوطنية لصراع حول أحقية يهودية الدولة وإلغاء أية فكرة حول الحق الوطني الفلسطيني السياسي في تقرير المصير.

4- أوسلو 1 و 2 أسقطا قراري الأمم المتحدة 181 الذي ينص على اقامة دولتين يهودية وعربية و194 الذي يعطي حق العودة للفلسطينيين الذين هجروا عام 1948 ويعوضهم عن حقوقهم، حيث أن الفئة الفلسطينية التي فاوضت أسقطت عن وعي هذان القراران الرئيسيان اللذان يعترفان بالحق الفلسطيني في إقامة الدولة أو حق العودة والتعويض؛ فتغييب ذكر هذان القراران دفع مندوب إسرائيل بدعم أمريكي لطرح انتهاء المبررات لاستمرار وكالة الأونروا التي شكلت عقب جريمة النكبة الشاهد القانوني الدولي الوحيد على الجريمة الصهيونية - البريطانية بحق الشعب الفلسطيني.

5- اتفاق أوسلو أخرج القضية الفلسطينية من إطار الحل القانوني الدولي إلى إطار الحل الثنائي تحت الرعاية الأمريكية التي تعلن انحيازها الحاسم للموقف الإسرائيلي.

6- اتفاق أوسلو 1 و 2 غيرا جوهر الصراع في المنطقة من صراع وطني تحرري إلى صراع ذات طابع ديني باتجاهات مختلفة ومتعددة داخلية وخارجية ورسم تحالفات جديدة قائمة على أساس التمحور المذهبي والديني.

7- اتفاق أوسلو 1 و 2 شرعا اتفاقيات كامب ديفيد، لتكون مدخلا وخريطة طريق لاتفاقات إبراهام، وهي التي دفعت النظام الأردني للسرعة في توقيع اتفاقية وادي عربة التي أراد منها رسم حدوده الدولية بناء على الاستحقاق الذي سينتج عن اتفاقات أوسلو 1 و 2.

8- اتفاقات أوسلو 1 و 2 كشفت الشعب الفلسطيني وتركته وحيدا في مواجهة آلة القمع والقتل العدوانية الإسرائيلية واعطت المبررات القانونية للاحتلال الاسرائيلي للاغتيال الميداني والاعتقال والمداهمات والهدم ومصادرة الأراضي؛ تحت مبررات مكافحة الإرهاب الفلسطيني الذي ورد بإلزام أجهزة السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الاحتلال في مواجهة الأعمال الإرهابية التي تستهدف المستوطنين والجيش الإسرائيلي. ولم يتطرق الاتفاق إلى حماية الشعب الفلسطيني من السياسات الإجرامية للاحتلال الإحلالي التي تمارس يوميا ضد الشعب الفلسطيني.

قد يعد البعض أن الإنجاز الفلسطيني تمثل في تحقيق شكل سياسي أقل من دولة وأوسع من حكم ذاتي؛ ضمن الرؤية الشاملة للحل الذي تسمح فيه اتفاقيات أوسلو 1 و 2 التي وضعت إطارا للحل يقوم على أساس قراري 242 و 338، في حين أن هذان القراران لا يؤهلان منظمة التحرير الفلسطينية قانونيا أن تكون

طرفا في الحل النهائي؛ كونها ليست طرفا في حرب حزيران 1967 أو حرب تشرين 1973، ولكن يمكن أن يكونا مدخلا للحل في إطار اتفاقية شاملة مع النظم العربية.

لقد وضع الاتفاق السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في مواجهة يومية مع الشعب الفلسطيني وأفقدها دورها الوطني في حماية شعبها الذي يواجه آلة القتل والتدمير والتهجير والاعتقال اليومي.

ثانيًا: اقتصاديًا وماليًا

الاتفاق الاقتصادي الذي عرف باتفاق باريس ربط السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ومنح إسرائيل الحق في مراقبة وتوجيه الأموال، في حين أن تمويل السلطة حُصرَ بالمساعدات الأوروبية والعربية والأمريكية التي معظمها كان يوجه لبناء القوى الأمنية وتمويل رواتب موظفي السلطة الفلسطينية وبعض مشاريع البنية التحتية.

أما عن أموال الرسوم الجمركية والضرائب، فهي تخضع للرقابة الإسرائيلية ويتم تمريرها أو حجبها بناء على الحالة السياسية ومدى تعاون السلطة وأجهزتها مع الاحتلال الإسرائيلي أو للابتزاز والإخضاع أكثر، وكل الأموال خارج هذه القنوات تعتبر أموال غير شرعية هدفها دعم الإرهاب الفلسطيني.

إن الاتفاق الاقتصادي منح إسرائيل الحق في مراقبة البضائع والأموال الفلسطينية وأخضعها للمرور عبر المعابر التي يسيطر عليها وأعطاها الحق لتصنيف البضائع بما يتلاءم مع متطلباتها الأمنية، إلى جانب التدفقات المالية إن كانت عبر تحويلات مالية أو مشاريع للبنية التحتية أو مساعدات لبعض مراكز الدراسات التي معظمها ساهم في الترويج لقبول ما نتج عن أوسلو ١ و 2، حيث ساهمت هذه الأموال في تشكيل فئات منتفعة؛ عملت على المساهمة في محاولات تغيير الوعي الجمعي الفلسطيني لتقبل ما اتفق عليه في أوسلو من مبادئ واتفاقيات، وهذه الفئات أصبحت تشكل قوة ضاغطة عابرة للمجتمع الفلسطيني وقواه السياسية مصلحتها الرئيسية مع استمرار السياسة السائدة منذ 29 عاما أو أبعد من ذلك أيضًا.

ثالثًا: الفكرية والديمقراطية

لقد كان الحوار الفلسطيني الداخلي حول مَرحلية النضال التحرري الفلسطيني؛ مدخلا التقطه اليمين الفلسطيني والعربي لوضع أسس الحل الفلسطيني ضمن استراتيجية النظام العربي الذي شجع القيادة اليمينية الفلسطينية على إقرار البرنامج المرحلي وقبول قرار الأمم المتحدة 242 الملتبس في تفسيراته للانسحاب. إن عدم الاتفاق الفلسطيني على مفهوم المرحلية وارتباط تحقيقها في ميزان القوى الذي يحقق الاستقلال الوطني الفلسطيني؛ أدى إلى توقيع اتفاق أوسلو في أسوأ فترة سياسية فلسطينية وعربية ميزان القوى حينها كان محسوما لصالح إسرائيل وحلفائها. بالرغم من أن لغة الحوار بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني كانت هي السائدة، لكن اتفاق أوسلو لم يراع في إقراره؛ ضرورة الحوار الديمقراطيَ بين فصائل العمل الوطني، بل وقع وفرض بطريقة لا ديمقراطية وتم تغيير الأسس الفكرية والسياسية الفلسطينية بما يتلاءم مع إعلان مبادئ أوسلو.

بعد 29 عاما من اتفاق أوسلو او2 وباعتراف الطرف الفلسطيني الذي وقع الاتفاق؛ أن الإسرائيلي أخذ من الاتفاق ما يخصه وتراجع عن التزاماته المنصوص عليها في اوسلو ١ و 2.

وبعد 29 عاما لم يستطع الاحتلال الاسرائيلي أو الفئة الفلسطينية التي تدعم الاتفاق من فرضه على الشعب الفلسطيني، بل الاتفاق خسر قوى شعبية وسياسية؛ كانت ترى فيه بارقة أمل لتحقيق الاستقلال الوطني.

وبعد 29 عاما اكتشف الجميع أن إسرائيل استخدمت اتفاق أوسلو كجسر لاختراق المجتمعات العربية ومبررا للنظام الرسمي العربي، لإعلان علاقاته وتطبيعها العلني مع إسرائيل، بل ذهب بعضها إلى توقيع اتفاقات؛ تحت يافطات مضللة استخدمت فيها الشعارات الدينية لأهداف سياسية لتشريع تطبيعها وفرض ما يعرف بصفقة القرن من خلال البوابة العربية.

إن المدقق في بنود صفقة القرن يكتشف أنها بنيت على أساس اتفاقات أوسلو ١ و 2، حيث تم توسيع وتفصيل المفاهيم والمبادئ التي وردت في اتفاقات أوسلو وفصلت الشروط وربطت مع التفاهمات واتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة وابراهام. والاستثمار الذي وَظفته إسرائيل من أجل تطوير مخرجات مؤتمر بئر السبع في آذار 2022، الذي ضم كل من المغرب والإمارات والبحرين ومصر والولايات المتحدة وإسرائيل، هو استثمار لتنفيذ بنود صفقة القرن.

كذبة الرفاهية والازدهار

ترافق توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وأخيرًا إبراهام بترويج شعارات الرفاهية والازدهار والسلام، ولكن بعد 29 عاما؛ نرى أن هذه الاتفاقيات كانت سببا في ازدياد حالة الفقر وارتفاع المديونية وانعدام الحياة الديمقراطية التي أصبح معيارها هو مدى التماهي والتوافق مع المحتل الإحلالي الإسرائيلي.

وعلى مدار 29 عاما؛ أثبت الشعب الفلسطيني أن خياره هو مقاومة الاحتلال، بهدف تحقيق استقلاله الوطني بعيدا عن اتفاقات أوسلو التي شكلت عامل انقسام وعدم المساواة وتعميم حالة الإحباط ومدخلا لتغيير وجهة وجوهر الصراع، من صراع على الحقوق الوطنية والتاريخية إلى صراع يأخذ أبعادا دينية وطائفية ومذهبية، وكانت سببا في فك الحصار عن سياسات كامب ديفيد.

إن إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني القائم على أسس وطنية وحدوية هو العامل الحاسم في إعادة الجوهر الوطني للصراع؛ بعد أن تبين بأن إسرائيل هي التعبير الأبرز لعدوانية ووحشية النظام الرأسمالي الإمبريالي، وكذلك فإن ما يجمع إسرائيل مع بعض النظم العربية الجوهر المعادي للحرية والديمقراطية والمساواة، حي أن استخدام هذه الشعارات من قبلهم هو للتضليل وأكبر دليل هو تحديد معيار قبولهم أية حركة أو تحرك أو لقاء على أساس موقفه من إسرائيل العدوانية، وليس على أساس حقيقة خيارات شعوب المنطقة التي أعلنت في أكثر من مناسبة عن خيارها الرافض لإسرائيل العدوانية الإحلالية والتطبيع معها.

من الواضح أن العالم يتغير وإعادة تموضع النظام العالمي يتم بما لا يتوافق مع المصلحة الإسرائيلية، وعلى القوى الفلسطينية قراءة المشهد بدقة للاستثمار في الولادة الجديدة للنظام العالمي الجديد ■

بلال، عاصم، لمى، رامي: مشاعلُ حريّة

رانيا لصوي.كاتبةٌ فلسطينيّة/ الأردن

رفاقُنا الحقيقيّون في سجونِ الاحتلال، عندما يخرجون سترون ذلك؛ بعضٌ منهم عرفناه بيننا، اختبرنا جلَده وعزيمته، اليوم نختبرُ صبرهم من جديد، وكأنّ هذا العدوّ المحتلّ يعرف تمامًا – وهذا طبيعي – من يوجعه، فلا يتردّد في أسرهم، معتقدًا أنّ زنازينه ستوقف فعلهم النضالي، وقيد حريتهم سيمنعهم من الاستمرار...

بلال الكايد:

اختبر في الشتات واللجوء، ولد في سوريا وعاش في الأردن مع عائلة مناضلة حملت الوفاء للقضيّة الفلسطينيّة، وانضمّت إلى صفوف المقاومة أينما ارتحلت.

عاد بلال إلى فلسطين المحتلّة عامَ 1995، له ما له من تاريخ مقاوم لم تكن نهاية اعتقاله عام 2001، حُكم أربعةَ عشرَ عامًا، في نهايتها خاض إضرابه المفتوح عن الطعام لما يزيد عن 70 يوم، بعد تعنّت الاحتلال في الإفراج عنه وتحويله إلى الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي بدل الحريّة. معركة الأمعاء الخاوية التي خاضها بلال أسفرت عن الإفراج عنه بنصرٍ محقّق، وخرج بلال.

لم يرَ والده الذي تُوفّي وهو في سجون الاحتلال، لكنّه عانقَ أمَّهُ التي كانت له جيشًا دعمه كلّ الدعم في معركته ضدّ الاحتلال، تزوّج وأنجب طفلين، لكن الاحتلال يعرف تمامًا من اقتفاء الأثر، وتحديد مواطن ضرباته الموجعة.

أعاد الاحتلال اعتقاله قبل أيام، وفورًا حُكم بلال بستّة أشهر حكمًا إداريًّا تعسفيًّا ترفضه شرائعُ الأرض والسماء.

عاصم الكعبي:

له نصفُ قلب، نصفه الآخر كان خارج سجون الاعتقال وسنواته الثمانية عشر، أحبّ واستمدّ صموده من صمود، حَلُم بلحظة التحرير ولقائه بالحبيبة، وكان له ما يريد.

لم يمهله الاحتلال كثيرًا؛ أقلّ من سنة وأعاد اعتقاله من جديد، قبل أن يعانق ابنه الذي ينتظره مع حبيبة روحه صمود سعدات.

يعتقَد الاحتلال أنّه قادرٌ على هزيمة هذا الشعب، وللحقيقة ربّما هو قادرٌ على إيلامنا وتحريك الوجع فينا، لكنّه لا يعرف أن في هذا الوجع غضبًا، وما بعد الغضب مقاومة.

لمى أبو غوش:

الصبيّة المقدسيّة الصحفيّة البطلة، عرفتها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، نقلت لنا قضايا الأسرى وصمودهم من خلال صفحتها وبرنامجها بروفايل أسير. ربّما هي تعرف تمامًا أن من يكتب فلسطين، طريقه واضح، ولكن لم أكن أتمنى لها يومًا أن تكون أسيرةً لدى سجون الاحتلال.

برأس عالٍ وعينيْ نسر خرجت علينا لمى صامدةً قويّة مبتسمة، تنتظر ربّما حُكمًا موجعًا، صرخت لمى «بدي اولادي....»، وأيّ وجع هذا يا لمى؟ وأيّ عجز عجزُنا يا لمى...؟

لمى اليوم تواجه الاحتلال بكلمتها، أعدّ لها ما أعدّ من لوائح اتّهام، لكن بالواقع جُلّ ما أوجعه الكلمة.

أفرج الاحتلال عن لمى مؤقّتًا، واشترط عليها ألا تكتب، ألا تقول، لا تستخدم أيًّا من مواقع التواصل الاجتماعي، أن توقف برنامجها عن الأسرى.

بالكلمة أوجعتهم لمى.

رامي فضايل:

ما إن يخرج حتى يعود، أفكّر كثيرًا في جلد الرفاق وقدرتهم على التحمّل، وأبعد من ذلك في عوائلهم ومقدرتهم على الصمود واجترار الصبر.

تُهمٌ جاهزةٌ وقد لا تلزم... اعتقال إداري، لوائح اتهام، أحكام عالية، عزل انفرادي، بوسطة. هي مصطلحات شكّلت حياةَ رفاقي والشعب الفلسطيني عمومًا.

معركةٌ شرسةٌ ومستمرّةٌ يشنُّها الاحتلال على الرفاق والشعب الفلسطيني، هو فقط ينقل معركة المقاومة من الأرض الى السجون.

ليسوا أسماءً، ولا قصصًا؛ هم مشاعلُ تُنير لنا الطريق، اختبرنا صبرهم وعزيمتهم وهم يختبرون تضامنا ودعمنا.

الهجمةُ الشرسة على الرفاق، محاولةٌ لإخماد فتيل نار قد يشتعل في الضفة، رغمًا عنً سلطة أوسلو خطّ الدفاع الأوّل عن الاحتلال، رغمًا عن الاحتلال، رغمًا عن كلّ من تسوّل له نفسه نسيان القضيّة.

كلما اشتدت الهجمة وأوجعت أكثر، تفجّر رفاقنا ثورة، حولوا آلامهم نصرًا، لحمهم ودمهم سلاحًا في وجه المحتل، لا يملكون سوى أمعائهم وإذ بها خاوية ينتصرون..■

في هذه المرحلة:
ما الذي قد تعنيه السياسة؟

خاص (الهدف)

تحددت نظرة العدو الصهيوني للسلطة الفلسطينية منذ زمن بعيدٍ، وإن كان الخطاب حولها بات أكثر وضوحًا وعلانيةً في هذه المرحلة، ففي الوقت الذي يعلن فيه رئيس وزراء العدو ذرًا للرماد في العيون عن قبوله بحل يسمح بإقامة دولة فلسطينية؛ يدرك العالم بأكمله أن امكانية إقامة هذه الدولة ولو على شبر واحد من فلسطين قد أنهاها الاحتلال بنفسه بالفعل، وأن مفتاح الحل هو هزيمة هذا الاحتلال وكسر هيمنته على أرض فلسطين؛ كسر القوة الغاشمة وأدوات السيطرة في كل شبر من البلاد وفي كل موضع يصمد فيه الفلسطيني، وفي هذا كله لا فارق بين حدود 1967 وحدود 1948؛ فلم يعد تقسيم مراحل وأدوات النضال حسب تقسيمات القرارات الدولية حول فلسطين مجديًا، فكل ما تنص عليه هذه القرارات قد ضربه الاحتلال بالفعل.

موضع السلطة الفلسطينية في هذا كله، أن تعامل العدو معها وقراره الاستراتيجي بشأنها هو تمامًا مطابق للمحددات الصهيونية بشأن أي بنية كيانية سياسية للفلسطينيين على أرضهم؛ ما دون الحكم الذاتي المُقلص؛ جسم يتكفل بحمل أعباء عن الاحتلال وتسهيل مهماته وتغطية عملية تدميره الكامل للوجود الفلسطيني؛ خصوصًا في الضفة المحتلة، وهنا لا نخوض الجدل السياسي حول مشروع التسوية وخطأ أوسلو وما جلبه -رغم كارثية هذا المسار بأكمله- ولكن نؤكد على حقائق قائمة تتعلق بسياسة الاحتلال وفهمنا لها وما يترتب على ذلك من موجبات بشأن التعامل معها.

في أرضنا المحتلة عام 1948، يتم تحديد أدوار أحزاب الكنيست كوسيط محلي بين المُحتل والجماهير الفلسطينية، وأداة لعزل هذه الجماهير عن عمقها الفلسطيني والعربي وحصرها في دور الأقلية والمطالبات بفتات حقوق قد تقدمها دولة المستوطنين والغزاة لمجموعة سكانية؛ فالمساواة والدولة التي تساوي بين مواطنيها هي أحلام مشروعة في أي دولة، لكن هذا يتطلب أن يكون هناك دولة وليس منصة حربية عدوانية غازية، وأن يكون هناك مواطنون مرتبطون معًا ومرتبطون بأرضهم لا غزاة قادمين من وراء البحار؛ أقاموا قاعدة لهم اعتمادًا على القتل والذبح والتهجير، ويقفون في كل يوم ليسنوا الحراب و يكدسوا الذخائر وأدوات الموت للقتال ضد كل محيطهم وفي مقدمته الفلسطيني داخل الأرض المحتلة.

إن الأفق السياسي المتاح أمام الفلسطيني اليوم، لا يتعلق إطلاقًا بتلك الأدوار التي يحددها الاحتلال، ولكن بقدرة الفلسطينيين على انتزاع حقوقهم الوطنية بترجماتها وتفريعاتها الفردية والجماعية؛ حقوقًا ينتزعها مشروع وطني للتحرر من أنياب الغزاة، ودحر مستمر لسلطة وهيمنة العدو على أرض فلسطين، واستنزاف لأدوات القهر وسلطة العذاب والتنكيل بالإنسان الفلسطيني. وهذا يتطلب ما يتجاوز بكثير الخطاب السياسي والبرامج؛ فلقد استنزف العدو رصيدًا هائلًا من الاستحقاق الفلسطيني والشرعية المعترف بها دوليًا، بأدوات القتل وأدوات التسوية والتطويع، وإذ يعيد الفلسطيني مراكمة الرصيد، فإنه يفعل ذلك بالنضال اليومي على أرض فلسطين؛ نضال يحتاج لأدوات لتحقيق وحدته ببرنامج وجسم نضالي وقيادة وطنية نضالية موحدة ■

الجزائرُ تحاولُ
والفلسطينيّون يملكون القرار

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي/ فلسطين

في ظروف صعبة وغير مواتية، وبعدَ ثلاثِ سنواتٍ من تأجيل انعقاد القِمّة العَربيّة، تعود القمّةُ للانعقاد في الجزائر التي تبذل قيادتها جهدًا هادئًا وكبيرًا من أجل إنجاحها. يمكن لبعض الأنظمة العربيّة أن تتجاهل القضيّة الفلسطينيّة، أو أن تتعامل معها عنوانًا إعلاميًّا، من باب تبرئة الذّمة، لكن هذا لا يمكن أن يحصل في دولة المليون ونصف المليون شهيد، غير أنّ اهتمام الجزائر الجدّي والعميق بالقضيّة الفلسطينيّة ليس كافيًا لضمان تحقيق إجماع عربيّ على أولويّة القضيّة الفلسطينيّة قضيّةً مركزيّة، ينبغي أن تحظى بدعم عربيّ يتجاوز التلاعب بالألفاظ والتصريحاتِ فارغة المضمون.

في حالة واحدة يمكنُ أن تنجحَ الجزائر برفع مستوى الاهتمام بالقضيّة الفلسطينيّة، ولكن ليس إلى الحد المطلوب، هذه الحالة تتعلق بقدرة الفلسطينيين على الاتفاق القابل للتنفيذ بشأن ملف إنهاء الانقسام؛ الأمرُ الذي سيشكّل خطوةً كبيرةً نحو تحقيق المصالحة الوطنيّة.

منذ عام، أطلق الرئيس تبون، مبادرة اتسمت بالهدوء والجديّة تقضي بإجراء حوارات منفصلة، تسبق حوارات جماعيّة من أجل هذا الهدف، مع اقتراب موعد انعقاد القمّة، دخلت المبادرة الجزائريّة مربع الاستثمار، من خلال دعوة حركتي فتح وحماس ابتداءً، ثمّ بعثة الفصائل.

بعد كل خيبات الأمل السابقة وتقويم الحديث عن الطّرف الذي يتحمل مسئوليّة التعطيل، فإن الفشل هذه المرّة سيكون له أب وأم، سيترتب عليه أن يدفع الثمن من قبل الجماهير الفلسطينيّة التي عليها هيّ أن تقرّر الطرف المسئول عن التعطيل أو النّجاح، سينعكس على قدرة الجزائر لإقناع المجتمعين إزاء كيفيّة التعاطي مع القضيّة ■

في الهدف

بعد 17 عامًا على «الانسحاب الإسرائيلي» من قطاع غزة: دلالاتٌ وأبعاد

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتب/ فلسطين

رغمَ مرور 17 عامًا على «إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي» وتفكيك مستوطناته من قطاع غزة، أو ما يعرف بالانسحاب؛ ما زال الناسُ يختلفون في مواقفهم وتقييمهم على جانبي المتراس. بينما يعيد الإسرائيليّون قراءة الحدث مرّة تلو الأخرى؛ يطرحون الأسئلة، يستخلصون العبر، نواصل نحن تسليمنا بفكرة أنّ غزة تحرّرت وما عدا ذلك تفاصيل؛ فلا تطرح الأسئلة الصعبة حول وضع غزّة ومكانتها الجغرافيّة والوطنيّة، ولا حول مستقبلها. بالطبع، ما كان لعاقل أن يرفض الانسحاب من غزة ويطالب ببقاء المستوطنات، رغم ما انطوت عليه الخطوة من «مخاطر» في إطار خطة شارون 2005. ولكن، كان يمكن أن يكون الانسحاب فرصة لولا: الاقتتال الداخلي، ومن ثمّ الانقسام، ولولا ما نجم من التباس حول وضع غزة والسيطرة الفعلية عليها، ومسؤوليّة الاحتلال. قد نكون أسهمنا، بالاستعجال والانفعال، في إعفائه من مسؤولياته، ومن ثمّ منع البناء على الخطوة والاستفادة منها على مسارين: التعجيل بالتخلص من الاحتلال نهائيًّا من كل الأراضي المحتلّة، والتحسين المضطرّد لحياة سكان غزة.

هذه المقالةُ تحاجج بأنّ الانسحاب بحدِ ذاته كان محمودًا ومرغوبًا، وجاء رغم أنف قادة إسرائيل، لكنّ الطريقة التي تمّ بها، والنتائج التي أسفر عنها لاحقًا، تحتاج منا إلى جهد بحثيٍّ معمّق وتحليل موضوعيّ بعيدًا عن المزايداتُ والاتّهامات أو الانتقاص من الإنجاز الوطنيّ أو التهويل فيه.

في الواقع، بينما يرى اليمين الصهيونيّ أنّه قد وقع خطأ مدمر بالخروج من غزة، وأنّه يجب عدم تكرار الحالة، بل ويدعو بعض أطرافه للعودة إلى احتلال غزّة بحجّة محاربة «الإرهاب» وإسقاط حكم «حماس»، لكن غالبية الإسرائيليين يرون فيما حدث تاليًا دليلًا على صحة قرار الانسحاب. سأحاول الإجابة على سؤالين: هل غزة ما زالت منطقة محتلة؟ والثاني ماذا يقول تحليل العيوب والمزايا الاستراتيجيّة للانسحاب بالنسبة للطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني؟

مسؤوليّة الاحتلال:

تزعم «إسرائيل» أنّ مصطلح «الأراضي المحتلّة» لم يعد ينطبق على قطاع غزّة بعد فكّ الارتباط؛ علمًا أنّ الأمم المتحدة تؤكّد أنّ غزّة محتلّة، كما جاء على لسان أمينها العام 2009. بمجرّد خروجها أعفت «إسرائيل» نفسها من المسؤوليّة بموجب القانون الدوليّ واتفاقيّة جنيف الرابعة، وأعلنت غزّة كيانًا معاديًا. في تبرير موقفها تزعم أنّ الاحتلال يعني «السيطرة الفعليّة» (وجود قوّة احتلال مباشرة وممارسة الحكم في تقديم الخدمات وضمان الأمن)، وهي، كما تدعي، لم تعد تمارس هذه السيطرة.

في الواقع، لأسباب عديدة، أدركت إسرائيل أنّ احتلالها للقطاع لا يمكن أن يستمرّ إلى أجل غير مسمّى، ذلك لأنّ الوضع هناك شكّل تحديًا أمنيًّا مستمرًّا لجيشها المحتل، وخطرًا دائمًا على مستوطنيها وتشويهًا لصورتها في العالم.

تنطلقُ هذه المقالة من قناعة مفادُها أنّ احتلال إسرائيل للقطاع لَم ينته، وأنّها ما زالت تتحكّم وتسيطر في البحر وفي الجو وعلى الحدود البرية، وأنّ هذه السيطرة وإن كانت غيرَ كاملة إلا أنّها معادية، وتحول دون تطوّرٍ مستقل للقطاع، وتكرس، غصبًا، انفصاله عن سياقه الوطني والجغرافي والقانوني. ومن غير الصحيح أنّها تقدّم بعض خدمات البنية التحتيّة (الكهرباء والوقود والاتصالات، إمدادات المياه وإزالة مياه الصرف الصحي) بصفة تعاقديّة حرّة بين كيانين؛ إنّما تفعلُ ذلك بوصفها دولة احتلال، وما استمرارها في جباية الضرائب والاحتفاظ بسجل السكان ومراقبته وإصدار بطاقات الهوية، إلا دليلًا على ذلك. أما في تحليل المزايا والعيوب الاستراتيجية للانسحاب، فلعلنا نقول إن مكاسب الطرف الإسرائيلي- كما أثبتت الأيام- تفوق خسائرها، وإن كنا لا نعتقد أن هذه المكاسب لا تعني خسارة خالصة للفلسطينيين، فرب ضارة نافعة!

التخلّص من عبء الاحتلال أمنيًّا وسياسيًّا:

بُعيدَ سيطرتها، نجحت «حماس» في فرض القانون والنظام في غزّة بعد فترة من الفوضى والفلتان، واستطاعت أن تُلزم الكل الوطنيّ بقواعد الاشتباك كما تراها هي، كما طوّرت لائحة مطالب خاصة بقطاع غزة أقل من القضايا الوطنية الكبرى؛ لكنها تكتسب أهمية إنسانية للسكان، هذا وقد أدى الانسحاب إلى انخفاض في الضرر اللاحق بالأمن الإسرائيلي في مستوطنات غزة، وبسببها، وهي التي كانت تمتص وتوجه إليها معظم هجمات المقاومة، وبقي التهديد الأمني مرتبطا بأزمان الطوارئ وأثناء شن الحروب. سياسيا،

تمكنت إسرائيل من إبعاد وفصل 2 مليون فلسطيني والحيلولة دون انخراطهم واندماجهم المستقبلي ما يهدد الطبيعة اليهودية لدولة الاحتلال، وأيضا حصلت على دعم وتأييد إقليمي ودولي بعد أن تضررت صورتها. أخيراً، مقابل خطوتها الملغومة، حصلت على وعد بوش الإبن (بلفور الثاني 2004).

تكريس اتجاهات التجزئة

مع الانسحاب، وفي نتيجته، تحول قطاع غزة إلى كيان منفصل، معزول ومحاصر «إقليم فريد من نوعه» أو كيان غير معرف وغير معترف به؛ أعلنته إسرائيل كيانا معاديا لتبرر سياستها وممارساتها العدوانية ضده، وتتحكم في صيرورة تطوره عبر «الفصل مع التحكم عن كثب». وبهذا تحققت رغبة شارون في تعديل الخطأ الاستراتيجي، حسب زعمه، الذي ارتكبته إسرائيل يوم أن وحدت الضفة الغربية وقطاع غزة وعمدت ذلك في اتفاقية أوسلو بإطلاق دينامية التفكيك والتجزأة. جاء الانقسام ليعزز هذا الاتجاه ويضفي عليه طابعا فلسطينيا! بالانسحاب، تحققت رغبة إسرائيل في التخلص من عقدة غزة وفي ذات الوقت تدمير ظروف وشروط حل الدولتين وحل الدولة الواحدة. شكل فصل غزة ضرورة إسرائيلية أمنية وسياسية واستراتيجية! وواقعا مكنها من تحقيق مزيد من المكاسب الناجمة عن ردود الفعل والتداعيات: إضعاف حماس في الضفة، إخراس فتح في غزة، إضعاف قدرة عباس على التفاوض، ضبط إيقاع المقاومة في غزة عبر استخدام تقنية «لائحة المطالب» وأنسنة حالة القطاع من ناحية، ونزع الصفة السياسة عنه وشيطنته من ناحية ثانية.

مفاقمة وضع غزة الإنساني

الانسحاب زاد من قدرة إسرائيل على التحكم عن بعد في تفاصيل حياة القطاع أكثر من أي وقت مضى (بما في ذلك زمن الاحتلال). لم تتخلص إسرائيل من غزة وعقدتها فحسب؛ لكنها وبأقل الكلفة، تواصل التحكم في أدق التفاصيل، كل شاردة وواردة كما يقولون، الخروج والدخول عن طريق البحر والجو والبر، وباتت تتخذ من إدارة هذه العلاقة وسيلة للعقاب الجماعي وضبط إيقاع الحركة النضالية ابتزازا وتهديدا ومقايضة! الأمر الذي فاقم في تردي الأوضاع الإنسانية.

أفاد تقرير صادر عن الأونكتاد 2020، أن التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العقد الماضي تقدر بنحو 16,7 مليار دولار. كما أكد تقرير 2022 على أن 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية؛ تواصل إسرائيل تقييد دخول المواد التي تعتبرها «ذات الاستخدام المزدوج»؛ تحظر بناء ميناء بحري ولا تسمح بإعادة بناء مطار دولي؛ تتحكم في الفضاء الكهرومغناطيسي في القطاع ولا تخصص ترددات من الجيل الثالث والرابع لغزة، تفرض «منطقة عازلة «برا وبحرا على منطقة تعد الكثافة السكانية فيها الأعلى عالميا: 5,154 نسمة لكل كيلومتر مربع وتتفاقم فيه أزمات الطاقة والغذاء والدواء يوما بعد يوم.

خسائر إسرائيل: هل تعني أوتوماتيكيا مكاسب لنا؟

بالتأكيد تكبدت إسرائيل خسائر كبيرة، جراء انسحابها، بسبب طريقة الانسحاب، والمخاطر التي نشأت لاحقا، والتداعيات الاجتماعية الناشئة عن إخلاء المستوطنين: سيطرة حماس على قطاع غزة وما يشكله هذا الأمر من تهديدات أمنية، واستغلال الفرصة في بناء قوة متنامية لفصائل المقاومة وخصوصا في مجالي الأنفاق القتالية والصواريخ. ازدادت أهمية الصواريخ (كما ونوعا) كأداة لمضايقة الجبهة الداخلية الإسرائيلية. صحيح أن تطوير الصواريخ بدأ قبل 2005، لكن الانسحاب أثر على إطلاق النار من عدة جوانب: زيادة المخزون من الصواريخ، تطوير مديات الإطلاق وتحسين الطاقة التفجيرية والوصول إلى مناطق في الشمال، وأيضا تمكنت حماس من استخدام قوتها وأصولها الاستراتيجية أداة للحوار مع إسرائيل بالنار أو المقاومة التفاوضية بما يحافظ على دوام حكمها، وفي أيضا انتزاع بعض المطالب الخاصة بتحسين ظروف حياة السكان، اليوم باتت» المقاومة» تطرح مطالب وطنية تتجاوز لائحة المطالب الخاصة بالوضع الإنساني في قطاع غزة وهو ما يربك إسرائيل ويحرجها.

في الخلاصة...

يكشف تحليل المزايا والعيوب الإستراتيجية الناشئة عن أن إسرائيل حققت انجازا كبيرا بانسحابها من قطاع غزة، وخاصة ما يتعلق بتعميق اتجاهات التشتيت والتجزأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والفصل بين الديناميات والمصائر. ومع ذلك، لا جدال في أن الواقع المتشكل في غزة بات يخلق تحديات وتهديدات أمنية جدية لإسرائيل، وغالب الظن أننا لو تمكنا من تجاوز الانقسام ووأده، فلربما نتمكن من عكس الاتجاهات التدميرية التي تعززها إسرائيل في أوساطنا.

واليوم، وفي ضوء قراءة الأبعاد واستقراء الدلائل، لا بد من القول أن التسوية التفاوضة باءت بفشل كبير، وأيضا المقاومة التفاوضية أو الحوار بالنار من أجل مطالب إنسانية مجردة لم تعد تشكل تحديا جديا للبنى الاستعمارية والعنصرية المستجدة في سلوك دولة الاحتلال، وأن ميل هذه الدولة المارقة للتعامل مباشرة مع الجمهور الفلسطيني، على أرض فلسطين التاريخية، باستخدام استراتيجية العصا والجذرة، وبتجاوز الكيانات السياسية المعبرة عنهم؛ يقتضي منا العودة للناس ورد الأمانة ووقف نزع السياسة عنهم، كي نخرج من المأزق ونتحدى الشرط الاستعماري بحق، وذلك بطرح أسئلة جادة وجديدة تساعد على فهم وتفكيك البنى الاستعمارية؛ والنهوض بفعل سياسي يقوم على انتفاضة شعبية شاملة تقطع الطريق على البدائل، ويرفض تعميق الخصوصيات، وتعميم النماذج دون مراعاة للواقع، وبالتكيف مع هذه البنى لا تحديها.

إن ضمان التكامل، وقطع الطريق على الفصل وسياسة التقطيع، لا يكون بإعطاء التعليمات، ولا يكون بالمقايضة بين الحقوق والأولويات، ولا بتسجيل المواقف أو التوريط؛ وإنما بالوحدة السياسية، وبإصلاح الهياكل وتفعيلها، وبالاستثمار الايجابي في الأصول الاستراتيجية لشعبنا واستخدامها بعقلانية ورشاد.

وبالطبع، يبقى تعزيز الصمود وتوسيع مساحة الاشتباك ضد الاحتلال ومستوطنيه، والمحافظة ما أمكن على استمرار عمل منظومات الخدمة والمكتسبات الوطنية العامة، في القلب من أي استراتيجية نضالية وسياسية يجمع عليها الفلسطينيون؛ بغض النظر عن تباين أطيافهم السياسية والأيديولوجية وتعدد رؤاهم ومواقفهم ■

في سبيلِ استراتيجيّةٍ فلسطينيّة (3)

ما بعدَ البداية

وليد عبد الرحيم. كاتبٌ ومخرجٌ فلسطينيٌّ/ سورية

اللوحة عبر الذكاء الصناعي

«إسرائيلُ» قويّةٌ تمتلكُ قوّةً هائلةً وعلاقات دوليّةً واسعة، كما ولديها برنامجُ تصنيع عسكريّ بعضُهُ نووي، وتحظى باقتصادٍ متطوّر مدعوم من العالم بكلّ قوّة، ويتمّ رفدُهُ من قبل أغنى الدول والمنظّمات بما فيها أنظمة النفط العربي وغيرها علانية وخفية، كما تتمتّعُ بتقدّم علميٍّ وتكنولوجيّ، وبدورها أيضًا تُعدُّ الوصفة المُثلى والمساعد الأوّل لتمدّد الإمبرياليّة وبنوكها وعصا الإرهاب الدوليّ. كلّ ما سبق صحيح، لكن ماذا عن الفلسطينيّين؟

تكمنُ قوّةُ فلسطين وشعبها في القدرة على البقاء والاستمرار وفي الاستعداد التضحويّ في سبيل الهُويّة والأرض والتاريخ والفكرة، ومن ثمَّ مستقبل الإنسانيّة، هذا الأمرُ ومن جانبٍ ما، لا علاقة له بقياس مكامن أو مُقادير القوّة عبر الـ« ترمومتر »، فإنّ مجرّد بقاء الهُويّة هو عاملٌ حيويٌّ دائمٌ للتذكير بشحِّ قدرةِ الصهيونيّة وكيانها على البقاء، وهوَ ما يُفضي للجزم بأنّ عامل قوّة الثقافة الفلسطينيّة في عمقه البنيويّ هو أساسُ العامل الحاسم في النهاية لهذا الصّراع قبلَ أيّ اعتبار آخر؛ لأنّ العامل هذا هو البؤرة التي تُنطلق منها كلّ اكتشافات المكامن غير المرئيّة لآبار القوّة.

مكمنُ القوّة إذًا هنا، وليس القدرة على المقاومة المسلّحة أو على مفاوضات الهباء ولهاث القرارات الدوليّة، أي على إدراك حقيقة نفي النفي بناءً على الهُويّة المتجذّرة والتاريخ والأرض والمستقبل، ومن ثَمَّ إدراك دائرة وجوديّة الصراع لا مرحليته، بقول آخر إدراك حقيقة أن الصراع ليسَ سياسيًّا بالمعنى التقليدي كما حدث في غير مكانٍ عبرَ التاريخ، بل يبدو الفلسطينيون ً هنا ضمن لوحة أوسع؛ إنّهم موكلون بالدفاع عن القيم ًوالأخلاق والوجود الإنساني برمته وتخليصه من نير التقليد التفوقي عبر الاحتلال وأفكار العنصريّة والعبوديّة، وذلك قبل أن يكون مشروع بناء دولة هنا أو حكمًا ذاتيًّا هناك، ولهذا السبب العميق الذي تدركه الصهيونيّة جيّدًا عبرَ عقول ودراسات مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجيّة، فإنّها دائمةُ الخشية على مستقبل وجودها إدراكا لتفوّق الفلسطينيّين نفسيًّا وثقافيًّا وانتمائيًّا وهوياتيًّا، وهو ما يفتقده المستوطن الصهيونيّ فردًا وجمعًا، ولم يدركه إلا بعضٌ نادرٌ من الفلسطينيّين ممّن تمَّ اغتيالهم أو هُمّشوا بأيدٍ معادية أو بأيد فلسطينيّة تنخر في صفوف المؤسّسة السياسيّة وحتّى أروقة فصائل المقاومة، تارةً هي تعي وتقصد ذلك وأخرى عن ترسّب تخلّف وسطحيّة مدقعين أو غرق في مستنقع الانتهازية والذاتية والشعور بالدونية تجاه الحالات الفكرية المتقدمة والإبداعية العميقة...

يفوق عدد الفلسطينيين المثقفين أضعاف عدد اليهود المحتلين، بل هم متفوقون في السوية المعرفية والجدية في الموقف الطوعي، في حين يتلقى الصهاينة ممن هم في مثل اختصاصاتهم مميزات وأموالاً تفوق ما يتلقاه أي ضابط في الموساد أو حتى « رئيس الوزراء»، بينما يُحاصَر المفكر – المثقف على الجانب الآخر – الفلسطيني بطريقة مدروسة تهدف بشكل لا يمكن وصفه إلا بالمنظم لتفتيت قدرته على المساهمة في النهوض والارتقاء، والمشهد كما يراه الجميع هو كالتالي: دارس أو أكاديمي يتبع الصهيونية تتوافر لديه كل شروط الحياة، دارس وأكاديمي فلسطيني أو عربي تتم محاربته تحت شتى العلل والادعاءات، وإنه لمن الغباء هنا أن نعتقد بأنّ الأمر بريء، فلطالما كان الأمر مدروساً منظماً تقف خلفه الصهيونية وعملاؤها في مختلف المواقع ومن شتى الصفات والتسميات.

هذا الأمر نجح في حرف الاستقراء العميق لكافة قضايا الصراع عن مساره،

فهُمش الفكر ونخبته وساد السياسي المهيمن، الأمر الذي مهد جيداً لمأرب الحركة الصهيونية منذ نشوئها وهو خلق معادل ديني لتبرير الذرائع الدينية اليهودية السخيفة المضحكة التي تم حشد الغوغاء من اليهود خطابياً للمساهمة في احتلال فلسطين تنفيذاً لرغبة الرب الوثن يهوه، وهو ما تدرك الصهيونية «العلمانية» جيدا بانه مجرد فكرة سخيفة، وبأنها معنية بجعل ذلك مألوفاً ومنطقياً، لهذا كان لا بد من مقابل لها، ومن هنا كان السعي لأسلمة القضية لتغريب فهمها ومفرداته عن جوهرية الحقيقة باعتبارها أصلاً قضية استعمار واحتلال يواجهها تائقون للحرية والاستقلال والحفاظ على مستقبل بلدهم وصون هويتهم الوطنية، وهذا لا يعني وجوب تنحية الإسلام أو المسيحية- لكونهما ديانتي الفلسطينيين الأساسيتين- عن الصراع، بل هو تأكيد ما على ضرورة عدم إضفاء صبغة دينية على الصراع ومفرداته قبالة مشروع التحرر الوطني، لأنه العامل الموازي الأفضل لاستمرار أكاذيب الصهيونية وتضليلها لليهود وللعالم، بل إن المساهمة من قبل المؤمنين المسلمين والمسيحيين حق بل ضرورة للقضية والنضال، لكن صبغ القضية بلون ديني هو مأرب صهيوني بامتياز، فهو أفضل وصفة لتبرير بقائها وشرعنة مشروعها.

الخطاب الفج غير الذكي والسطحي كما سبق ذكره هو بحد ذاته دينياً كان أو وطنياً أو سياسياً إيذاء متعمد وغير متعمد للقضية الفلسطينية ورفد للنظرية الصهيونية، ولا يجب نسيان أن للإعلام الصهيوني ومراكز الدراسات وحتى الأدب الروائي والتعليم والفن مساهمته الفاعلة في ذلك، لا سيما من خلال المساعدة على الحشد العالمي لنصرة الكيان وترويج «معاداة السامية» وتشويه إنسانية وأخلاقية ومشروعية القضية الفلسطينية في الذهن العالمي، ولهذا لم تقم النازية الصهيونية بعملية اغتيال إرهابية واحدة ضد الخطابيين والسطحيين من متدينين أو علمانيين، بل خصصت الاغتيالات للعقول لا نحو المفوهين الصارخين في آذان الشعب، نحو الأذكياء الذين يعملون لا للمتفرجين والتوابع والانتهازيين، وذلك ما طال كافة أبناء التيارات السياسية بمعزل عن كونهم علمانيين أو إسلاميين، وقد أثبت الصهاينة بذلك مراراً أنهم يحسنون اختيار ضحاياهم.

إذا ما نظرنا سطحياً، فإننا نجد فارقاً هائلاً في مكامن القوة بين الفلسطينيين والكيان الإرهابي، لكن للعمق إجابة أخرى، فإن القدرة على الاستمرار- النفس الطويل- هو العامل الحاسم الأول في الصراع وهذه النقطة تفسر مقولة جورج حبش العبقرية في زمنها وذات المفردات البسيطة حين قال: «قد يستمر صراعنا مع العدو لمئة عام أو أكثر فعلى قصيري النفس أن يتنحوا جانباً»؛ هنا يكمن جوهر المسألة لا في عدد البنادق والصواريخ على ضرورتها، ولا في كم المقاتلين أو السياسيين أو عدد قرارات الشرعية الدولية، بل في القدرة على الاستمرار الذي يعتبر أهم مكمن قوة للفلسطينيين، ولكن: كيف يتم تعزيز ذلك؟

إن العمل بلا تخطيط يفتت جهود ونتائج هذا العمل، ليس القصد هنا أن تنظم ذلك في حزب أو فصيل أو منظمة، أو تحشد مقاتلين أو تقوم بجهد دبلوماسي، أو تنمي الحالة الشعبية بل هو في كيفية جمع كل ذلك ليشكل طاقة قوة متكاملة، فالمقاومة المتفردة تذهب هباء بلا فكر وإعلام وسياسة ذكية وفهم مختص للقانون الدولي وعلاقات إقليمية مدروسة واختراق للعقل العالمي الذي يجب السؤال دائماً كيف سيتلقى فعاليات المقاومة، ناهيك عن إدراك الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشعب والقراءة المسبقة الموضوعية لتأثير ذلك، لهذا فإن المقاومة التي تهدف لإفادة أطراف من خارج إطار ومصلحة القضية تبدو بالنتيجة مقاومة مضادة ومؤذية للقضية، فيستفيد من جريرتها العدو ويرضى الممول ويخسر الشعب.

إن القوة الفلسطينية إذن - من ناحية ما- تكمن في نسبة الاستقلالية الوطنية التي كلما ارتفع منسوبها أفادت القضية وأرهقت العدو، ليس المقصود هنا بالضرورة «القرار الوطني المستقل» الذي تم طرحه للدخول قبل مسرحية « عملية السلام» فحفر ووجَّه مساره بطريقة لا تختلف عن نتائج التبعية وربما أسوأ.

إن امتلاك الفلسطينيين لفكرة متماسكة ولوسائل إعلام راقية ومهنية يبدو في لحظة ما أهم حتى من عملية فدائية شجاعة مباركة التي بدون سندها النظري والإعلامي ستبدو كحفر خندق في الهواء، بل أيضاً حتى من تحرير مدينة هنا أو قرية هناك ذلك ان الثقافة والفكر والإعلام يصنع الوعي، والوعي يصنع الفكرة، والفكرة تصنع الخطة، فالاستراتيجية فالانتصار الحتمي في النهاية، ولهذا فإن البدء بنسج خيوط استراتيجية وطنية يبدأ من نقطة الثقافة والفن والأدب والإعلام والعلوم المختلفة، وليس من لحظة إطلاق الرصاص أو الخطابات التي تطرب النائمين وتنتج التضحيات المجانية، وبالحتمية فلن يتم تحقيق شيء بمعزل عن ذلك أو بدءاً بمقولة سياسية، فالمقولة السياسية تبدو خرقاء ما لم تنم عن فكرة أساس، وعن بنية معرفية واستقرائية أولا، هذا بالضبط ما لم يدركه الفلسطينيون جيداً ولهذا لم يحققوا ما يذكر على الرغم من كل التضحيات، وهذا لا يعني مطلقاً التوقف عن القتال ولا عن الجهد الساسي وكافة النضالات الأخرى، بل الكف عن تغريدها منفردة، تلك هي المسألة، ذلك أن جدلية جمع الإمكانات مع التضحيات والرؤى تفضي بالضرورة إلى تحقيق الكثير، وتنحو حتمياً نحو الإنجاز.

إن ما يستوجب التفكير والبحث به عميقاً هو كيفية جمع الطاقة الكامنة وصهرها في مسار وبوتقة معينة، لا اجترار المقولات والتجارب الفاشلة على شاكلة وهم «عملية السلام» أو « القصف عشوائياً»، بل ضبط ساعة الوقت على التوقيت المتضاد الفلسطيني- « الإسرائيلي»، بمعنى آخر المبادرة نحو الفعل لا الانفعال، المبادرة لا التصدي، الثورة لا المقاومة، ولهذا فإن المسألة تتطلب مغادرة الآلية التفكيرية المتبعة، أي الذهاب إلى رؤية القضية والصراع من زاوية مختلفة، أولها مغادرة الشعار والخطابة والمحفوظات اللفظية، وبالتالي الدخول في مربع الفهم العميق، من هنا تبدأ نقطة صياغة الاستراتيجية الوطنية، وتلك هي نقطة البدء التي لا مناص أو بد من الذهاب إليها عقب استقراء شتى التجارب السابقات بعين موضوعية دارسة، وبالتالي نحو رسم لوحة المستقبل، لا محاولة التواجد كلون مساهم في اللوحة■

فلسطينُ على دربِ الانتفاضةِ الثالثة...!

محمد صوان. كاتبٌ فلسطينيٌّ/ تركيا

مع تصاعُد الاشتباكات بين المقاومين الفلسطينيّين وجيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة؛ بدأت قيادة جيش الاحتلال تتحدّث عن مأزقها بشأن كيفية مواجهة «انتفاضة من نوع جديد»، خاصّة وأنّ منفذّي العمليّات الفدائيّة لا ينتمون إلى أيٍّ من الفصائل أو التنظيمات؛ هذا ونقلت قناة التلفزة الإسرائيليّة « 13 « في تقرير بثته يوم 2022/9/4 عن مصادرَ في جيش الاحتلال قولها: إن الانتفاضة «الجديدة» تختلف عن الانتفاضة الأولى التي تفجرت أواخر عام 1987 وانتفاضة الأقصى التي اندلعت مطلع تشرين الأول عام 2000 كونها تمتاز بـ»ممارسة قدر كبير من العنف « ضدّ قوّات الاحتلال».

عودٌ على بدء:

يوم 1987/12/9 انطلقت التظاهراتُ في قطاع غزّة بمبادرة من أبناء الطبقة العاملة وشرائح اجتماعيّة أخرى، ثمَّ انضمّت إليها سريعًا جميع طبقات وفئات المجتمع على نطاق واسع، وكانت الانتفاضة قد امتدّت إلى جميع مدن وقرى ومخيمات القطاع والضفة الغربية، وإلى مدن وقرى داخل أراضي 48 المحتلة. وهكذا؛ بدأت حركة الانتفاضة تنتظم وتتقدم على نحو سريع، حيث كان مستوى التنظيم عالياً إلى درجة، ومع الإعلان عن أول إضراب شامل خلالها؛ شارك فيه جميع الفلسطينيين في الضفة وغزة وأراضي عام 48 المحتلة. ولم تشأ السلطات الإسرائيلية أن تعترف بمثل هذه الإنجازات، وأصرّت على الطبيعة العفوية لـ «أعمال التمرد»؛ الأمر الذي حدا بالمراسل العسكري لصحيفة «دافار» على القول: «إنهم يقولون في الإعلام أعمال تمرّد محلية! أيّ أعمال تمرد ؟! لقد رأيت كيف كانوا منتظمين تماماً وبشكل مثالي».. ومع ذلك فإن إنكار الحكومة الإسرائيلية ليس مفهوماً، حيث تجاوزت الانتفاضة الفلسطينية حينها أعلى التوقعات.

لم تشهد فلسطين منذ ثورة عام 36 -1939 تلاحماً شعبياً نضالياً وانخراطاً جماعياً موحّداً في الكفاح الوطني مثلما عاشته أيام الانتفاضة الشعبية الأولى عام 87 - 1993 والتي كان عنوانها «متحدون من أجل الاستقلال»، كما ارتبط نجاحها بوجود «قيادة وطنية موحّدة»، إلى أن أُجهضت لاحقاً - للأسف الشديد - بسبب التنافس الفصائلي والتزمّت الفئوي، ولم يستطع الاحتلال الالتفاف على الوحدة الوطنية إلا عندما نجح بتمرير اتفاقيات أوسلو عام 1993 التي مثّلت فخاً للجانب الفلسطيني، وأوجدت - بلفت النظر عن النوايا - انقساماً وطنياً وسياسياً بين الداخل والخارج، وبين المؤيدين للاتفاقيات والمعارضين لها، وبمرور الوقت وبحكم الوضع الشاذ الناشئ عن وجود سلطتين وحكومتين تحت الاحتلال، وفي ظل التضارب الناجم موضوعياً وذاتياً عن الجمع بين الاستمرار في مهام التحرر الوطني والديمقراطي، والحاجة للحفاظ على السلطة وامتيازاتها، ومنافعها، وذريعة تلبية مسؤولياتها، تفاقمت الانقسامات لتمتد من انقسام بين الفصائل إلى داخل كل فصيل. كما أدى استمرار غياب برنامج واستراتيجية وطنية كفاحية جامعة وموحدة، وعدم وجود جبهة وطنية موحدة إلى تعميق مشاعر الاحباط والنفور، خاصة لدى الأجيال الشابة، وإلى هبوط حاد في رضى الجماهير الشعبية ، وتزعزع الثقة بالفصائل والأحزاب القائمة، وقد سببت هذه الحالة ضعفاً فلسطينياً يستغله الاحتلال لتصعيد تنكيله بالشعب الفلسطيني والاستخفاف بفصائله، بل ويواصل سياسة دق الأسافين بين قوى المقاومة - كما شهدنا خلال العدوان الأخير على قطاع غزة - وإذا كانت التجزئة والانقسامات أكبر أعداء للشعب وأكثر العوامل إضعافاً له، فمن المنطقي القول: إن أهم مدخل مطلوب اليوم لعلاج ذلك الضعف والوهن، هو إنهاء حالة الانقسام، وبناء جبهة وقيادة وطنية موحدة على أساس الشراكة الديمقراطية والتمسك بنهج النضال لإنهاء الاحتلال.

تبديد إنجازات الانتفاضة الكبرى

مع أن بارقة الأمل التي رافقت إنجازات الانتفاضة بضعة أعوام ذوت، ولم تحقق المفاوضات التي انخرطت فيها قيادة «م.ت.ف» التسوية المنشودة وفق «حل الدولتين» كون عوامل الدفع لهذا التوجه - دوليا وإقليمياً - كانت أضعف كثيراً من عوامل الرفض الإسرائيلي -الأمريكي؛ غير أن السياسة الفلسطينية الرسمية لم تتخلص حتى اليوم من هذا الوهم، بل تجمدت واستمرت رهينة لمسعى «حل الدولتين» الذي لم يعد ممكناً من الناحية الفعلية، إلا إذا وافقت «م.ت.ف» على إقامة دولة على «البقايا» التي لا تتمسك بها «إسرائيل» في الضفة الغربية، وهي الكانتونات ذات المساحة المقلصة جغرافياً والمكتظة بأكبر عدد من الفلسطينيين الذين ترغب دولة الاحتلال بدرء خطرهم الديمغرافي

عنها في المستقبل، وبهذا لم يعد «حل الدولتين»، ممكناً فحسب، بل ينبغي ألا يبقى مرغوباً فيه أيضاً، غير أن المعضلة التي تواجه الحالة الفلسطينية تبقى في غياب برنامج واستراتيجيا بديلة وفاعلة.

في سياق هذا المأزق المستمر فإن الشعب يصب جام غضبه على السلطة الفلسطينية، وجوداً ومؤسسات، بوصفها الحلقة الأضعف لتحمّل المسؤولية، لكن السلطة بحد ذاتها ليست الأزمة، بل هي التعبير الصارخ عن جوهر الأزمة.

يواجه المجتمع الفلسطيني اليوم مأزقاً عميقاً من التصدع والانفلاش، وللخروج من هذا المأزق على النخب والفصائل الفلسطينية، واجب مواجهة الذات والاعتراف بمناحي الخلل الذي أصاب الحقل السياسي الفلسطيني، واتخاذ ما يلزم من التدابير والمبادرات الضرورية لإعادة بناء وترميم البيت الفلسطيني من الداخل. إن إدراك ضرورة إعادة البناء يشكل الممر الإجباري لمواجهة مستقبلية مع «إسرائيل» وهو أمر أساسي لا غنى عنه، ولا مجال للقفز عنه.

على قيادة «م.ت.ف» الإقرار بأن المفاوضات لن تقنع «إسرائيل» بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المنشودة وفق المعايير الدولية القانونية والحقوقية المطلوبة فلسطينياً، وعلى تلك القيادة الاعتراف بأن المقاومة النمطية المتقطعة والموسمية لن تجبر «إسرائيل» على التسليم بالحقوق الفلسطينية، بل ربما يكون من الأفضل أصلاً الاستنتاج بأن إمكانية «حل الدولتين» لم يعد قائماً فعلاً، لكن هذا لا يعني الانتقال السهل نحو تبني «حل الدولة الديمقراطية الواحدة» وكأن «إسرائيل» التي تمنع «حل الدولتين» ستقبل «حل الدولة الواحدة»، في واقع الحال ليس بمتناول الشعب الفلسطيني في المستقبل المنظور.. «حل دولتين» أو «حل دولة واحدة»، وهذا لا يعني اليأس والاستسلام.. وإنما يتطلب البحث العملي لإيجاد المقاربة الضرورية لبناء استراتيجية وبرنامج عمل وطني جديد يفتح الآفاق على خيارات واقعية ومتاحة.

ويمكن لهذه الاستراتيجية والبرنامج أن يتمحورا حول هدف مركزي أساسي دفاعي وهجومي في آن واحد، ويرتكز على تعزيز الصمود الفلسطيني على أرض الوطن وتمتين وحدة الشعب في جميع أماكن وجوده، خاصة داخل فلسطين التاريخية، وبالتالي فإن هكذا برنامج يحتاج لنفس طويل تُحرم «إسرائيل» من خلاله من أهم أهدافها وهو «إفراغ الوطن من أهله وشعبه الأصلي»، إنه صراع على البقاء في مواجهة قوة عنصرية كولونيالية، وعلى النخب الفلسطينية ابتداع واتباع الوسائل الممكنة كلها، ليس فقط لتثبيت، بل أيضاً لتوسيع وتعظيم آفاق صمود الشعب وتشبثه بأرضه وحقوقه، إنها حقبة تتطلب الإقلاع عن إطلاق الشعارات الكبرى والشروع بالتركيز على مختلف المجالات الحياتية والمعيشية « كالصناعة والزراعة والتعليم والصحة والثقافة «وبالتالي تحقيق متوالية من إنجازات البناء وفق مبدأ التراكمات الصغرى، إنها مرحلة تتطلب العمل وليس التنظير حوله فحسب.

كيف السبيل إلى تحقيق ذلك؟

في الأعوام القليلة الماضية، وبعد سقوط اتفاق أوسلو؛ انصب النقاش على ضرورة بقاء السلطة أو وجوب زوالها، أما حالياً فهذا النقاش لم يعد مجدياً، على الأقل بسبب حالة التشظي التي يعانيها الحقل السياسي والمجتمع الفلسطيني، لكن في المقابل فإن بقاء السلطة على حالها لم يعد جائزاً أن يستمر، لأنه يشكّل عائقاً أمام عملية استنهاض واشتقاق مهمات التحرر الوطني والديمقراطي، حيث يتعين على عملية إعادة البناء استهداف السلطة التي عليها أن تتغير كي تصبح قادرة على تحمل أعباء المرحلة الجديدة، والتي يقع في محورها إصلاح المجتمع ليصبح أكثر تماسكاً وقدرة على الصمود والمقاومة لدحر الاحتلال وانتزاع الاستقلال الناجز؛ غير أن هذا التغيير والبناء المنشود لن يتحقق إلا بعد إحداث نقلة نوعية في عقلية المراتب القيادية الفصائلية والنخب السياسية وتوجهها، وهذا أمر ليس سهلاً تحقيقه مع استمرار تحنيط الحياة الحزبية الفلسطينية التي لا تسمح بغياب قيادات ترحلت - سوى بالوفاة - وبروز قيادات جديدة، فهذا التكلس في الحياة الحزبية والسياسية هو المسؤول الأهم عن نشوء كثير من الظواهر السلبية داخل النخب والمجتمع الفلسطيني على السواء، من أجل دحر الاحتلال وانتزاع حق تقرير المصير والعيش في وطن حر مستقل وليس معسكراً للاعتقال، ولا أرضاً مستباحة لقطعان المستوطنين، فعلى النخب والفصائل الجادة أن تبدأ منذ الآن بطرح ومناقشة مسألة «الانتفاضة الثالثة» وأن يفتح الحوار في كل مدينة وقرية داخل فلسطين التاريخية وخارجها، واستلهام الدروس والعبر من التجارب والتاريخ المتوقد لانتفاضات شعبنا؛ فالتاريخ ينتهي في وقته، لكنه يعلمنا الكثير ويساعدنا على استعادة ملامح النجاح والفشل من خلال انعطافاته؛ الأمر الذي يفرض على الأحزاب والنخب المتنورة العودة إلى تلك القدرة على الوحدة في ظل الاختلاف الذي يميز شعبنا، ففي كل مرحلة من تاريخنا النضالي استطاعت النخب المتنورة في صفوف المقاومة صوغ نموذج وحدة الاتفاق والاختلاف ضمن برنامج تعمل على هدْيه المؤسسات السياسية والنقابية والمدنية كالمجلس الوطني و «م.ت.ف» والاتحادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني.

قد يجادل البعض: كيف ننتظر من الشعب الفلسطيني الذي يعاني قهراً واضطهاداً مركباً: احتلال كولونيالي واستيطان عنصري من جهة، وسلطة محمية بكاميرات التنسيق الأمني من جهة أخرى؟

والجواب: لهذا السبب بالذات، أي لأنه لم يعد لدى الشعب ما يخسره أكثر مما خسره، ولم يعد هناك أمل بالمفاوضات ولا بالمقاومة النمطية الموسمية؛ فالوضع لم يعد يحتمل وهو سائر بالتأكيد إلى مزيد من الاستيطان والتهويد والأسرلة والقتل والاعتقال، ولأن التذمر والشكوى لدى المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية لا تثمر دون حضور وفعل يومي وقوي على الأرض، فإن الانتفاضة ممكنة بل حيوية وحتمية ولا بديل عنها.

هذه ليست دعوة لإطلاق انتفاضة غداً، إنها دعوة للتفكير الجماعي بأولوية الانتفاضة الشعبية، والنقاش حول طبيعتها وخططها ومؤسساتها وشروط نجاحها واستعداد الشعب لها، وإنضاج الحلول المطلوبة لمواجهة التحديات المحتملة. وعليه؛ ينبغي أن يتركز جهد الأحزاب والنخب السياسية والثقافية، وأن يتدرب النشطاء ويتواصل السياسيون لتكون الانتفاضة التغيير الذي لن يتوقف قبل تحقيق أهداف الشعب بالتحرر والاستقلال والعودة ■

تبعاتُ الهجرةِ وتداعياتها على المجتمع الفلسطينيّ

إلهام الحكيم. كاتبةٌ فلسطينيّة/ تركيا

تتوالى السنواتُ العجافُ على مختلف الساحات «فلسطين، سوريا، لبنان...»، ما يجعلنا نقف متأمّلين بما يحصل، وتأثيره على مجتمعنا الفلسطينيّ الذي تجدّدت تغريبته وتوزّع أبناؤه في أصقاع الأرض كافة، وازدادت رقعة شتاته بين شرق وغرب، وبين عرب وعجم!

هذا الشتاتُ القسريّ هربًا من الموت إلى الحياة عبرَ قوارب الموت، والشتاتُ الطوعي باختيار المكان الذي يرغبه لاستمرار حياته فيه عابرًا الأقاليمَ والقاراتِ وصولًا لملجئه الآمن والحياة المستقرّة الكريمة.

دوافعُ الهجرة والشتات المتجدّد!

مع ارتفاع وتيرة هجرة الشباب الفلسطينيّ من مختلف الساحات التي يوجد بها شعبنا تباينتٍ المواقف بين مؤيّد ومعارض لها، ولكلٍ وجهةُ نظره ومبرّراته التي يدافع عنها، ويعدّها الخيارَ الصحيح، حيث يرى البعض أنّ الهجرة كانت خيارًا من خيارات عدّة أحلاها مرّ، فالأب يريدُ الفرار بأبنائه حرصًا على حياتهم، ودرءًا للرعب والموت والفاقة عنهم، ولم يكن أمامه سوى ركوب قوارب الموت والمضي قدمًا تجاهَ الدول التي ترعاه وعائلته، وتؤمّن لهم العيش الكريم، الهدوء النفسي، الاستقرار، التعليم لأطفاله، والعمل له وللزوجة وللشباب، هذا الخيارُ الصعبُ نتيجة عوامل وظروف عدّة تختلف باختلاف مكان الوجود:

-لبنان: نظرًا للشروط المجحفة والقوانين العنصريّة المطبّقة على اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان، وغياب حقوقهم المدنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعدم الاستقرار الأمني، والعيش بظروف مأساويّة لا تضمنُ لهم الحدَّ الأدنى من الشروط الإنسانيّة، خاصّة الأكاديميّين وأصحاب الكفاءة المهنية الممنوعين من ممارسة عشرات الأعمال المتناسبة مع كفاءاتهم، وترافق ذلك مع تقليص الأونروا لخدماتها الصحيّة والتعليميّة والاجتماعيّة، إضافة لعجز الفصائل عن تأمين البدائل والاستقرار داخل المخيّمات، خاصّة مع انتشار العديد من الأمراض الاجتماعيّة والاقتصاديّة الخارجة عن القانون، كلّ ما سبق وغيره كثير اضطرّ العائلات، وخاصّة الشباب منهم، للتفتيش عن البدائل التي تحقّق لهم الكرامة والإنسانيّة، فلم يجدوا أمامهم سوى الهجرة للغرب بعد إغلاق الدول العربيّة حدودها بوجههم!

-سوريا: إنّ دمار العديد من المخيّمات نتيجة النزاعات المسلّحة على مدى عقد كامل، وتهدّم البيوت ومن ثَمّ ضياع جنىً العمر، بالتزامن مع ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، خاصّة حَمَلة الشهادات، ومن ثَمّ تدني المستوى الاقتصادي وضيق اليد ذاتها، تلك المستجدات المأساوية دفعت الفلسطينيين للتوجّه نحو الخيار الأصعب - الهجرة - منذ لحظة اتّخاذ القرارِ مرورًا بالتنفيذ قاسي الشروط، وصولا للمبتغى.

-غزة: كان لاستمرار الحصار البري والبحري والجوي على القطاع منذ الانسحاب الصهيوني الأحادي عام 2005، وتكرار العدوان عليه والتعرّض لأربع حروب تدميريّة أدّت لدمار معظم البنية التحتيّة «مدارس، مؤسّسات صحيّة وكهربائيّة ومائيّة، مصانع وشركات خدميّة، أبنية وبيوت... إلخ» وإبقاء العائلات مشرّدة بالخيام أو بيوت الأهل والأقارب، نتيجة عدم القدرة على إعادة إعمار منازلهم المدمرة، وتقصير الأونروا والدول المانحة بإعادة الإعمار وتقديم المساعدات المرجوّة، إضافة لاستمرار الانقسام الفلسطيني البغيض...! كل ذلك أدى لتراجع الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة وتفاقم الأزمة المعيشية، ما يضطرّ الشباب للتفتيش عن البدائل لتحسين الوضع الاقتصادي للعائلة، فتكون الهجرة أحد الحلول القاسية.

-الضفة الغربية: كان لانتشار الفساد والواسطة والمحسوبية في السلطة أثرٌ كبيرٌ على واقع الشباب وانتشار البطالة في صفوفهم خاصة الأكاديميين منهم؛ ما دفعهم للتوجّه نحو سوق العمل بمهنٍ لا علاقة لها بشهاداتهم التخصصيّة «مهن حرّة» وأكثرهم يعمل

بورشات البناء داخل الأراضي المحتلّة عام 1948، رغم معاناتهم بالوصول إلى أماكن عملهم؛ لوجود جدار الفصل العنصري الذي يعدّ شكلًا من أشكال الحصار والأبارتهايد، إلى جانب سياسة التضييق الصهيوني عليهم، وانتشار الحواجز التي تعيق حركتهم، يضاف لها الشروط المجحفة للعمل، فتوجهت أنظارهم للهجرة نحو الغرب أو بعض الدول العربية.

-الداخل الفلسطيني المحتلّ:

كان لارتفاع وتيرة العنف والجريمة في صفوف الفلسطينيين أثرٌ كبيرٌ على المجتمع الفلسطيني، خاصّة فئة الشباب التي بات سقف طموحها الأمان وتفادي القتل على أيدي العصابات المنظمة المتمتعة بحصانة المحتل الذي زرعها في صفوف المجتمع الفلسطيني، وأمدّها بالسلاح لينشر الجرائم فحصدت منذ عام 2000 « 1682 قتيلا»، كما شجع الاحتلال على نشر المخدرات ومختلف أنواع الموبقات مع ارتفاع نسبة البطالة؛ ما دفع فئةً من الشباب للانقياد وراء إعلانات التشجيع على الهجرة هربًا من الموت والوضع الاقتصادي السيئ رغم تمسكهم بالأرض والهوية والانتماء... وبهذا حقق العدو مبتغاه بإفراغ البلاد من بعض أهلها إثر اختيار الشباب للهجرة الطوعية، مع ضعف السلطات المحليّة الفلسطينيّة بمكافحة الجريمة وانعدام التكافل المجتمعي إلا من بعض مبادرات مؤسّسات المجتمع المدني والهيئة القطرية المحلية وتضافر جهود الأخوة محمد بركة وأيمن عودة والشيخ رائد صلاح الذي أنشأ لجنة إفشاء السلام القطرية.

مغامرات محفوفة بالمخاطر على طريق الحلم الموعود:

بعينٍ متفحّصة لما سبق نجد بعض القواسم المشتركة والعوامل المشجّعة على الهجرة من الوطن ومخيّمات اللجوء أهمّها « فقدان الأمن وتدني المستوى المعيشي « مما يدفعهم لسلوك طرقٍ لا تكاد تخلو من المغامرة والتعرض لشتى أنواع الخطر على يد تجار البشر من المهربين المنتشرين في بعض الدول التي تعدّ محطّات مؤقّتة « تركيا، اليونان، ليبيا، السودان، تونس، المغرب وغيرها»، على طريق الوصول إلى «أرض الأحلام»، عبر البحار التي لم تتوانَ عن ابتلاع المئات من راكبي زوارق الموت،

كما لم تقصّر الغابات باقتناص غيرهم ممن آثروا المضي فيها مشيًا على الأقدام فيقضون نحبهم جوعًا أو تجمّدًا أو بلسع الأفاعي والعقارب أو التيه في غياهبها، هذا في حال نجاة المهاجرين من الاعتقال والتعذيب على يد الميليشيات طلبًا للفدية - ليبيا - أو من المهربين وتجار البشر الذين يستغلون لهفة طالب الهجرة للمغادرة قبل نفاذ تحويشة العمر من النقود التي حصل عليها بعد بيع كل ما يملك!

العودة حق مقدس والهجرة لا تعني التخلي عنه:

يوجه البعض الاتهام لمن هاجروا ولم يصبروا حتى تغيير الواقع، وكيف يعرّضون أنفسهم وأهلهم للتهلكة عبر رحلات الموت، وأنهم بتلك الخطوة يتخلون عن هويتهم الوطنية، فيرد الطرف الآخر على التهمة باضطرارهم للإقدام على ذلك مكرهين بهدف حماية أبنائهم من الحياة المزرية أو الموت، وبهدف تأمين العيش الحرّ الكريم لهم ولعائلاتهم، مع الإجماع على الأهداف المستقبليّة بالحفاظ على الهُويّة الفلسطينيّة والتمسّك بالانتماء الوطنيّ ورسم طريق العودة الذي أقرّته القوانين والشرائع الدوليّة بغض النظر عن مكان الإقامة، وأنّهم سوف يتابعون دفاعهم عن ذلك الحقّ وسيواصلون النضال بأشكالٍ أخرى - تتناسب و تتوافق مع قوانين الدول التي انتقلوا إليها - تحقيقًا لذلك، مستفيدين من الجنسيّة وجواز السفر الغربيّ اللذين يسمحان لهم بزيارة البلاد، ثم الأمل لاحقًا بالعودة النهائيّة، عبر أبنائهم إن لم يتسنَ لهم ذلك، وهم يواظبون على اللقاء سنويًّا في مختلف العواصم الأوروبيّة بشكلٍ دوريٍّ وبالتناوب ضمنَ ملتقياتٍ شبابيّةٍ ونسائيّةٍ لتبادل الخبرات والاتفاق على آلية عملٍ للاندماج في مجتمعات مناطق اللجوء والاغتراب مع التمسّك بالهُويّة الوطنيّة وحقّهم بالعودة إلى بلدهم الأصلي، وتشكيل منابرَ إعلاميّة متنوّعة - حيث أمكن - لنشر الثقافة الفلسطينيّة بحياديّة وموضوعيّة بعيدًا عن الحزبيّة والفصائليّة، وتنشئة الأطفال على الارتباط بقضيتهم الأساس، علمًا بأنّ الكثير من الأطفال أبدعوا وتفوّقوا إلى جانب الشباب والشابات الذين استطاعوا ترسيخ حضورهم الإبداعي المتميز أكاديميًّا وثقافيًّا وفنيًّا وأدبيًّا واجتماعيًّا، كما أن بعضهم وصل لعضوية المجالس المحلية والبلدية وحتى البرلمانات حيث يمارسون حقهم القانوني والدستوري بإثبات الذات وإعطاء صورة إيجابية عن المجتمع العربي الفلسطيني داخل المجتمعات المنضويين فيها، كل ما سبق يترافق بالتواصل والتنسيق مع الطاقات الأكاديمية في الجامعات، والنقابات والاتحادات المهنية، والأحزاب اليسارية والديمقراطية المتنوّرة في تلك الدول حسب القوانين المرعية، وتندرج هذه التحركات الشبابية تحت مسمى «المقاومة الشعبية الشاملة» تحديداً «B D S» و «I S M» التي أدت لزيادة المتضامنين الغربيين مع القضية الفلسطينية وتوسيع تحركهم السلمي الذي أثّر على الاقتصاد الإسرائيلي وكبّده خسائر فادحة، مما دفع الاحتلال الصهيوني لتشكيل خلية أزمة لملاحقة ومطاردة هؤلاء الشباب الذين يساهمون بمقاطعة منتجات المستوطنات والجامعات والمؤسسات المتعاملة مع المستوطنات... لكن ذلك لم يؤثر على تحركاتهم العادلة.. وسيبقى هدفهم الأسمى العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس ■

أبعادُ جرائمِ الاستغلالِ الجنسيّ بمكتبِ الاتّصالِ الصهيونيّ بالرباط

معاد الجصري. عضوُ اللجنةِ المركزيّةِ لحزبِ النهجِ العماليّ/ المغرب

تحملُ جرائمُ التحرّش والاستغلال الجنسيّ المرتكبة من طرف ممثّل الكيان الصهيونيّ، ديفيدَ غوفرين، بمكتبِ الاتصال بالرباط، في حقّ عاملاتٍ مغربيّات، دلالاتٍ رمزيّةً عميقةً تحيل على استباحة كرامة الشعب المغربيّ وعزّته وانتهاك لعرضه ومسٍّ خطير بشرفه وعنوان إفلاس للسياسات المخزية للنظام المخزني ببلادنا. وكأنّي بالعدو الذّي أصبح يصول ويجول في محميته يريد إذلال شعبنا المغربي وإلحاق الأذى به على المستوى الاعتباري والمعنوي والنفسي؛ يريدك العدوُّ أن تستبطن العار الذي لحقك وتتوالف معه ومع أغرب المفارقات؛ منها أنّ سفارة العدو بالرباط، ستبنى في شارع المهدي بنبركة الذي ساعد الموساد على اغتياله من طرف النظام المغربي، إضافة طبعًا إلى مخابرات الإمبرياليّة الفرنسيّة.

وبمناسبة ذكرى النكبة وقيام «إسرائيل» تمّ تقديمُ هديّةٍ ملكيّة ثمينة إلى مكتب الاتصال، حسب ما توصّلتُ إليه التحقيقات: فكيف يجمع ما لا يجمع ؟ درجةٌ عاليةٌ من المسخ، فكما جاء في رواية عائد إلى حيفا، الطفل الذي كان اسمه خلدون أصبح يسمى دوف (الدب) دلالة على القوّة والجبروت.

قمة العهر، لم يصدر أي موقف عن الدولة المغربية عموما ووزارة خارجيتها التي تقيم الدنيا وتقعدها بخصوص مبادرات التعاون مع عشيقها، الكيان الصهيوني، واكتفى أولياء الأمر باستراق السمع لما كان يجري داخل مكتب الاتصال وما فاهوا بكلمة؛ حتى أخبار الفضيحة أتتنا من «إسرائيل» التي تكلفت وزارة خارجيتها بالتحقيق. أي نعم، هي من تكلفت بالتحقيق وليس نحن، كيف لا وهي صاحبة الأرض ونحن الغرباء ؟!

يقال بأن ديفيد غوفرين كان «عامل عمايل»، «متعود يعني» لما كان مقيما في الفندق قبل الانتقال لمكتب الاتصال ومن يدري، قبل ذلك، لما كان سفيرا في أرض الكنانة ؟

وجه أحد الصحفيين 3 أسئلة للناطق الرسمي باسم الحكومة حول ما إذا كانت الحكومة المغربية قد أحيطت علما بمسار ونتائج التحقيق الذي باشرته وزارة الخارجية «الإسرائيلية» ؟ وهل فتحت الخارجية المغربية تحقيقا موازيا في الموضوع ؟ وإذا أثبتت التحقيقات الادعاءات الحالية، فما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة المغربية القيام بها ؟

رد السيد الوزير بكل بساطة وبرودة دم أن الحكومة لم تناقش هذا الموضوع. كما أن المنابر الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية المهووسة بمواضيع الجنس للإيقاع بالمعارضين وتشويه الخصوم لم تحرك ساكنا.

وسلكت الأحزاب والقوى الملتفة حول النظام -لا يهم في شيء- إن كانت أغلبية حكومية أو معارضة لها، ومنها حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (حزب الشهيدين المهدي بنبركة وعمر بنجلون)، كلها خرست وانعقد لسانها ولم تنبس ببنت شفة. وكذلك الأمر بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي جعل من الأخلاق المستوحاة من الشريعة الإسلامية مرجعا ومرتكزا له؛ محاولا منافسة الملكية في قضية تطبيق الشريعة والدفاع عن القدس والأقصى؛ فهذا الحزب يلعب لعبة خطيرة في الحقل السياسي المغربي في

هذه النقطة على الأقل. فهو من جهة، الحزب الذي وَقّعَ أمينه العام السابق السيد سعد الدين العثماني على اتفاقية التطبيع في 22 دجنبر 2020، ومن جهة أخرى يتقمص دور مناهض للتطبيع من خلال بعض عناصره، وخاصة عبر ذراعه الدعوي، حركة الإصلاح والتوحيد. في هذا الإطار صرح الأمين العام الحالي للحزب، السيد عبد الإله بنكيران، يوم السبت 17 شتنبر الجاري أن «العدالة والتنمية لن يواجه الدولة المغربية في ملف التطبيع»، وأضاف أن «حزبه هو من وقع على التطبيع مع إسرائيل، لكنه لم يطبع ولن يطبع»، ودعا إلى «مواجهة التطبيع في المجتمع اقتداء بالنموذج المصري، حيث الشعب لم يطبع رغم تطبيع النظام». والملاحظ كما سبق الإشارة إلى ذلك، تحاشى المسؤول الأول للحزب عما جرى في مكتب الاتصال.

الحقيقة الأولى أن هذا نوع من الدجل؛ ذلك أنه من المستحيل مناهضة التطبيع في المجتمع دون مواجهة الدولة، بل في رأيي أصبحت القضية الفلسطينية اليوم عنصرا أساسيا في الصراع الطبقي وجزءا من أزمة النظام المغربي. كما أن مناعة الشعب المصري ليست من صنع حركة الإخوان المسلمين التي يتقفى بنكيران تجربتها على ما يبدو. فنحن ما زلنا نتذكر رسالة الرئيس المصري الأسبق الراحل مرسي لعزيزه رئيس الكيان الغاصب، هذه المناعة تعود في نظري إلى عمل شاق للقوى الوطنية واليسارية؛ رغم تشتتها وقمعها وتستند إلى تاريخ طويل ومشرق للصراع مع العدو؛ رغم الانتكاسات والأخطاء من طرف القوى التقدمية والوطنية وعلى رأسها الراحل جمال عبد الناصر.

والحقيقة الثانية أن هذا الحزب يعمل على خلط الأوراق والتناقضات بإقحام قضية الصحراء والعلاقة مع الجزائر، مما يزرع الغموض ويضبب الرؤية أمام الشعب عموما والمناضلين الميدانيين بشكل خاص. أعتقد بأن هذا الخلط مقصود وهو في الأصل خطة للدولة العميقة؛ ذلك أنه لا توجد أي إشارة لقضية الصحراء في اتفاق التطبيع بين المغرب والكيان الصهيوني (22 دجنبر 2020) ولا في أي من الاتفاقات الفرعية التي لحقته.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد دونالد ترامب قد اعترفت بسيادة المغرب على الصحراء، فإن الحزب الديمقراطي برئاسة جو بايدن لم يُفعِل هذا الاعتراف رغم أنه لم يلغيه. «إسرائيل» والإدارة الأمريكية الحالية متمسكتان بالحل الأممي، وكذلك الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولذلك لا دولة من بين الدول المذكورة فتحت قنصلية لها بالعيون أو الداخلة، والبلدان التي فتحت قنصليات لها في المنطقة لا تأثير يذكر لها على الصعيد الدولي، حيث أن ثلثي هذه البلدان من إفريقيا وتم ذلك في الغالب، مقابل مجهودات حثيثة للنظام المغربي؛ دفاعا عن انخراط الكيان الصهيوني كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي.

والحقيقة الثالثة هي كون السيد بنكيران مع الأسف يكذب؛ فضلا عن كونه مطبع وأن ذاكرتنا ليست مثقوبة. فقد صرح السيد عزيز رباح عندما كان وزيرا للطاقة والمعادن يوم 3 فبراير 2021، للقناة الثانية المغربية جوابا على سؤال حول إمكانية زيارته للكيان الصهيوني، قال: «أنا أمثل الدولة المغربية، وعندما يأتي موعد الزيارة سأقوم بالواجب إن شاء الله». وقبل ذلك، شارك في 16 يناير من نفس السنة، في لقاء عن بعد ضم نظيره «الإسرائيلي» إلى جانب عدد من وزراء الطاقة من الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والبحرين ومصر والسودان.

ومن بين المواقف المسمومة، تلك التي تنتقد ممارسات ممثل مكتب الاتصال والمنددة بها والمتضامنة مع الضحايا والمدافعة عن شرف المغرب والمغاربة، لكنها تعتبر أن المشكل يكمن فقط في كون غوفرين ليس بالرجل المناسب لهذه المهمة؛ يعني هذا الموقف أن تطوير العلاقات بين المغرب وحاميتنا إسرائيل أمر ضروري، ومن يجادل فيه عدمي ومعاد لمصالح الوطن العليا، ولهذا وجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وإذا عجزت عن حماية عرض بلادك وشعبك، فكيف لك الادعاء بأن تعاونك مع الكيان الصهيوني لا يتناقض في شيء مع حماية الأقصى ومع دعمك للشعب الفلسطيني؟ هل يا ترى تمزح أم أنك تحاول عبثا استبلاد شعبنا المغربي؟

ها قد انفضحت وانفضح شعارك الديماغوجي «تازة قبل غزة» وسقط سقطة مدوية. فقد أغرقت «تازة» في المديونية التي تقارب حوالي مائة في المائة من الناتج الداخلي الخام وثلثي المغاربة يعيشون في الفقر والهشاشة وخربت المرافق العمومية من تعليم وصحة وغيرها تخريبا تاما. في المحصلة أوصلت البلاد لوضعية لا تنفع معها أية إجراءات إصلاحية. وفي نفس الوقت اتخذت مواقف مخزية في المحافل الدولية وغدرت بغزة وخذلت فلسطين الحبيب؛ حقيقتك أنك ضد تازة وضد غزة وفي صف واحد مع الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

نخبرك يا أبا عادل، أنهم استباحوا مدننا من الخليج إلى المحيط وأننا مثلك لم نعثر على الحزن الذي طالما كنت تنشده، بل يتملكنا شعور ورغبة في الانتفاض والثورة على أنظمة الاستبداد والذل والعمالة وهزم الصهيونية وحلفائها الإمبرياليين؛ فالمطبعين الخونة والصهاينة المجرمون شركاء فيما جرى وإقرار سيادة وكرامة بلدنا تتطلب بكل وضوح كنس هذا التحالف.

نخبرك رفيقنا أبو علي مصطفي في ذكرى استشهادك الحادية والعشرين أن المقاومة المسلحة في غزة أصبحت ترد الصاع صاعين وهي بصدد إعادة البناء في الضفة، وهناك الآن حراك في يافا والعديد من مناطق 48 ضد جرائم تقتيل الفلسطينيين وأن الشعب الفلسطيني موحد في مختلف أماكن تواجده، وحراك آخر دولي تقوده وتساهم فيه العديد من الحركات المناصرة للشعب الفلسطيني ومنها جبهتنا، الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع ■

السفير الصهيوني في المغرب

«ليبيا إلى أين؟»

عبد الله الغرياني. باحثٌ سياسيّ/ ليبيا

بعدَ عقدٍ كاملٍ من الصّراعِ في ليبيا حلَّ بصيصُ أملٍ لحلّ الأزمة من خلال تحديد موعدٍ لإجراء عمليّةٍ ديمقراطيّة استثنائيّة لانتخابات برلمانيّة ورئاسيّة مباشرة ومتزامنة، ينتهي من خلالها الصّراعُ الدّائرُ على السلطة في الرابعَ والعشرين من ديسمبر/كانون الأوّل الماضي؛ ليأتيَ الظلامُ مسرعًا ويعلن عن إجهاض الانتخابات بإعلان المفوضيّة الوطنيّة العليا للانتخابات للقوّة القاهرة.

يجدَ الليبيّون أنفسهم من جديد رهائنَ لدى سلطات انتقاليّة مليئة بالفساد، وأجسام تشريعيّة عرقلت - وما زالت تعرقل - بشكل منظّم سيرهم نحو صناديق الانتخابات، ابتداءً من المجلس الأعلى للدولة الذي يعدّ امتداد المؤتمر الوطني العام المنتخب في شهر يوليو عام 2012م، ثمَّ مجلس النواب الذي انتخب في شهر يونيو عام 2014، هذه الأجسام في أعمارها تعدّ أطول سلطاتَ برلمانيّة تشريعيّة شهدتها ليبيا بعدَ التجربةً البرلمانيّةً بعهد المملكة الليبيّة في خمسينات وستينات القرن الماضي، أمّا السلطةُ الانتقاليّةُ التي أخرجها ملتقى الحوار السياسيّ الليبيّ، الملتقى الذي مثّل أعضاؤه أطراف الصراع كافة في ليبيا، وشاركت به مختلف القوى السياسية والمجتمع المدني والقبائل، ليخرج هذه السلطة بمسمى حكومة الوحدة الوطنية، وكان من أولويات المهام الموكلة إليها في نصوص الاتفاق السياسي التمهيد لإجراء انتخابات برلمانيّة ورئاسيّة مباشرة ومتزامنة في الرابع والعشرين من ديسمبر، وتماشيًا مع الإخلال بالمسؤوليّة الذي قامت به السلطات التوافقيّة المتعاقبة؛ ضربت حكومة الوحدة الوطنية الانتخابات بعرض الحائط وساهمت في إفشالها مع باقي الأطراف السياسية التي من مصلحتها تأجيل وترحيل الانتخابات إلى موعد مجهول تضمن من خلاله استمرار البقاء في السلطة لتعبث بمصير ليبيا وشعبها، لنقف اليوم أمام مشهد مرعب من خلال هذه الاطراف التي تملك القوة وتحكم على الأرض وهي متمثلة شرقا وجنوبا في القيادة للجيش الليبي التابعة شكليا لمجلس النواب أخر سلطة تشريعيّة منتخبة وغربًا، حيث تحكم مجاميع مسلحة متعددة الولاءات والانتماءات يتبع البعض منها لحكومة الوحدة الوطنية وأخرى لرئيس الاركان التابع للمجلس الرئاسي الليبي الذي هو الاخر من مخرجات ملتقى الحوار السياسي كسلطة محايدة من مهامها التمهيد لإجراء مصالحة وطنية وتوكل إليها مهام القائد الاعلى للجيش.

كل هذه الأجسام والسلطات، وبسبب مخالفتها لنصوص الاتفاق السياسي المبرم في جنيف؛ خلقت هذه الحالة المرعبة التي تعيشها ليبيا، وتحولت لأطراف تتنافس في الفساد، وتقوم بشكل ممنهج بنهب مقدرات وثروات المجتمع، وترتكب انتهاكات جسمية في ملفات حقوق الانسان فهناك المئات من المعتقلين السياسيين في سجون شرق وغرب البلاد، وحالات تصفية جسدية طالت عدد من السياسيين والمعارضين، إضافة للأوضاع المعيشية الحرجة التي يعيشها المواطنون بسبب الانقسامات فضلا عن الصراع المحتدم على السلطة، ومجددا أمام هذه الحالة العبثية لم يعد هناك خيار أمام الدول الاقليمية والدولية المتداخلة في ليبيا الا الضغط على هذه القوى السياسية لإجبارها على الذهاب نحو للانتخابات كأفضل تسوية تنهي صراع الشرعيات وتمدد عمر الاجسام المغتصبة للسلطة، فالحل المسلح لم يقدم نتيجة ابتداء من انقلاب «فجر ليبيا» حتي الحرب التي دارت على أطراف طرابلس في عام 2019 وانتهت بإعلان الهدنة ومن ثم اللجوء لحوار سياسي ينتهي بتحديد موعد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وفق وثيقة مؤتمر برلين الأول.

الليبيون بحاجة لعملية ديمقراطية استثنائية يذهبوا من خلالها لانتخاب برلمان جديد ورئيس يحكم البلاد، توكل إليه مهمة جمع السلاح وحلحلة كافة المجاميع المسلحة نحو جيش منظم يتبع الدولة ويحتكر قوة وحيازة السلاح؛ إذ استمد الرئيس شرعيته من الصندوق والشعب، وهذا كان وما زال متاح وتدعمه غالبية القوى الوطنية، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات برئاسة الدكتور عماد السايح ما زالت تؤكد بأن العمل الفني والانجاز الذي قامت به قبل الموعد المحدد سابقا،

والذي انجزته بجدارة وشاهدناه في أواخر شهر نوفمبر العام الماضي من خلال عملية تسجيل الناخبين التي تجاوزت الاثنين مليون وثمانمائة الف ناخب وناخبة الذين سجلوا وأكدوا على رغبتهم في الذهاب نحو هذا الخيار، حيث الاحتكام للصندوق والعمل على إجراء الانتخابات في مواعيد جديدة ومحددة؛ غير أن ذلك سوف يتعرض حتماً للفشل من قبل القوى السياسية الحاكمة كون الانتخابات ليست في صالحها وتعمل دائماً على خلق الفوضى التي من خلالها تضمن بقائها أطول مدة في المشهد السياسي والحكم.

وبالعودة للوضع الميداني على الأرض فهو كذلك سيء جداً؛ فالليبيون من جديد تمارس في حقهم جرائم نهب ممنهجة لمقدراتهم وثرواتهم من قبل السلطات الحاكمة شرقاً وغرباً، والمدعومة اقليمياً ودولياً من محاور متعددة تراهن على بقاء الوضع كما هو عليه، لتتحصل على مصالحها على حساب الشعب الليبي، ما تقوم به السلطات الحاكمة لم يحدث اطلاقاً طوال العقود الماضية، حيث أصبحت عائلات تنفرد بالحكم على حساب تجزئة الوطن وانقسام الشعب، شرقاً وجنوباً؛ إذ يسيطر أبناء المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش مدعومين من قبل مجلس النواب برئاسة «عقيلة صالح» وبعض القبائل والتيار الديني «السلفي المداخلي» في ظل حكم انعدم به مناخ حرية التعبير والعمل السياسي الحر، وفي غرب البلاد تسيطر عائلة الدبيبة التي يترأس ابنها «عبدالحميد الدبيبة» رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، وهي من العائلات التي كونت ثروة طائلة من خلال لعلاقة التي جمعت عميد العائلة «علي الدبيبة» بالعقيد «معمر القذافي» وهم في أسسهم موظفين بقطاع البناء والتشييد أعطيت لهم مليارات الدنانير في العهد السابق لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والبناء التي كونوا من خلالها ثروتهم الطائلة واستطاعوا من خلال أموالهم تجديد ولائهم للعهد السياسي الجديد؛ تعتمد هذه العائلة على مجاميع مسلحة تقاسمت طوال العقد الماضي مناطق عاصمة البلاد طرابلس ارتكبت فيها العديد من الجرائم والانتهاكات الجسيمة بحق المواطنين، وتعتبر هذه المجاميع مفاتيح الحكم في طرابلس التي بداخلها مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وعدد من المؤسسات السيادية والوزارات الخدمية ومقر السلطة التنفيذية، تتصادم هذه المجاميع فيما بينها باستمرار لصالح الاطراف السياسية المتصارع على السلطة والتي تحاول السيطرة على القرار من خلال الدخول إلى طرابلس، تحصلت حكومة الوحدة الوطنية مؤخراً على دعم من خلال تحالفها مع مفتي دار الافتاء «الصادق الغرياني» الذي أصدر مجلس النواب في قت سابق قراراً بعزله من منصبه، ويعتبر المتحكم في دار الافتاء هم أعضاء الجماعة الليبية الاسلامية المقاتلة التي كانت سابقاً الكيان الذي جمع المقاتلين الليبيين بأفغانستان ويتمتع أعضاء الجماعة بعضويات بمجلس دار الافتاء.

التداخل الإقليمي الداعم لحكومة الوحدة الوطنية يتمثل في دول تركيا والإمارات والجزائر، فتركيا تسيطر عسكرياً وأمنياً على غرب البلاد وتعتبر مرجعية الحكومة الوحدة الوطنية في قرارتها السياسية؛ فتركيا من الدول التي تصدت للمشير «خليفة حفتر» أثناء تقدمه باتجاه طرابلس ودعمت حكومة الوفاق الوطني ضده ومن خلال هذا التدخل نجحت في التموضع بأريحية في غرب البلاد، ومؤخراً تقارب بين الأمارات العربية المتحدة وحكومة الوحدة، تتحصل من خلاله الإمارات على مصالحها في ملف النفط والغاز من خلال رعايتها لاتفاق غير علني تم بين نجل القائد العام للجيش الليبي «صدام حفتر» و «إبراهيم الدبيبة» نجل «علي» عميد عائلة الدبيبة، ونجح هذا الاتفاق من خلال قيام القيادة العامة بفتح الموانئ والحقول النفطية مقابل تلقيها مستحقاتها المالية من قبل الحكومة التي تتحكم في إيرادات بيع النفط عن طريق محافظ ليبيا المركزي «الصديق الكبير»، وشمل الاتفاق تنحية رئيس المؤسسة الوطنية للنفط «مصطفي صنع الله» وتعيين بديل له يكون محايداً بين الطرفين لتقوم الإمارات باقتراح أحد رجالها «فرحات بن قدارة» الذي شغل في عهد العقيد القذافي منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي، وانتقل للإقامة بالإمارات العربية المتحدة بعد أحداث الثورة الليبية وأصبح مقرب من دوائر القرار هناك، في المقابل بقي الموقف السياسي الرسمي للقيادة العامة للجيش داعم لحكومة الاستقرار الوطني التي اعتمدت من قبل مجلس النواب في شهر فبراير/شباط الماضي برئاسة المرشح الرئاسي ووزير الداخلية الاسبق في حكومة الوفاق الوطني «فتحي باشاغا» والذي تنافس مع عبدالحميد الدبيبة في جولة التصويت النهائية بملتقى الحوار السياسي الليبي، لتحكم ليبيا اليوم سلطتين تنفيذيتين الأولي برئاسة «عبدالحميد الدبيبة» والتي أخرجها ملتقي الحوار السياسي وترفض تسليم السلطة إلا لسلطة منتخبة، والثانية المعتمدة من البرلمان برئاسة «فتحي باشاغا» والذي يتهم حكومة الأول بعرقلة الانتخابات وبأن حكومته فشلت في تنظيم الاستحقاق الانتخابي. وتتقاسم السلطتان في البلاد أجزاء من الجغرافيا الليبية بناءً على التحالفات العسكرية والمسلحة على الأرض التي منعت رئيس الحكومة المكلفة من دخول العاصمة طرابلس غير مرة.

كما بدأت بالسؤال في بداية هذه المقالة «ليبيا إلى أين؟» أؤكد بأن الأطراف صارت منشغلة أكثر من أي وقت مضي في عملية نهب وإفراغ الخزائن الليبية لتغذية نفوذها وتثبيت حكمها وتقوية سلاحها المستبد، فلا تمتلك هذه الأطراف أي مشاريع مستقبلية تنقذ الحاضر وتؤسس لمستقبل جيد لليبيين والأجيال الناشئة والتي تليه ولكنها تملك الخراب والدمار والانقسام والنهب، ولهذا فأنني أرى بأن الحل في يد الشعب الذي إذا قرر استرداد بلاده من هؤلاء الساسة العبثيين ويصنع التغيير فسيكون قادر على ذلك، فقط على القوى الوطنية تنظم صفوفها وتلتحم لإطلاق صرخة الخلاص تطالب بالذهاب للخيار الديمقراطي السلمي وتقرير المصير وتجديد الشرعية من خلال صناديق الانتخابات، أما غير ذلك ستمضي السنوات وتتوسع معها دائرة الانهيار وتتضخم الأزمات وتتمدد منظومة الفساد ويحكم المستبدين حتي نفقد الأمل في رؤية بلادنا مستقرة وموحدة رائدة ومتقدمة، نعم نحتاج لحراك شعبي واسع وعريض منظم وواعي يرفض الجميع ويسترد حقه ويعيد لليبيا كرامتها وسيادتها التي فرط فيها هؤلاء الساسة المقامرون ■

هدنةُ اليمن...
استحقاقاتُ الداخلِ وحساباتُ الخارج

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

تتزاحمُ التطوّراتُ في اليمن والمنطقة وعلى المستوى الدولي، حيث تفعلُ الحربُ الروسيّة – الأوكرانيّة فعلتها في العديد من أقاليم العالم، وانعكست على العديد من الأزمات في العالم، ومنها الحربُ في اليمن التي بانت فيها بعضُ ملامحِ مرحلةٍ جديدةٍ ربّما تتّسم بـ «الهدنة المطوّلة»، يمكن عبرَها إحداث اختراقٍ نحو إنهاء الحرب.

أولى ملامح المرحلة الجديدة في اليمن تمثّلت في بيانَ وزارة الخارجيّة الأمريكيّة حولَ نتائج الجولة الخليجيّة للمبعوث الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ في النصف الثاني من شهر سبتمبر الماضي، وشملت المملكة العربيّة السعوديّة وسلطنة عُمان والإمارات العربيّة المتّحدة. تحدّث البيان عن أنّ المبعوث الأمريكي «وجد في لقاءاته بالدول الثلاث اتّفاقًا بالإجماع على أنّ الهدنة اليمنيّة – التي من المقرّر أن تنتهي في 2 أكتوبر- ما تزال تمثّل أفضل فرصة للسلام منذ سنوات، حيث جلبت فترةً من الهدوء، وأتاحت الأمل غير المسبوق لليمنيين الذين واجهوا سنوات من الحرب والمعاناة».

وأكّد البيان أنّ الدول الثلاث التي زارها المبعوث الأمريكي أيّدت ودعمت اتّفاقيّة هدنة موسّعة «تشمل دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، وتحسين حرية الحركة من خلال فتح الطرق، ونقل الوقود بسرعة عبر الموانئ، وتوسيع الرحلات التجاريّة من مطار صنعاء»، وفق البيان.

كان هذا التصريح قبيل أيام من خطاب رئيس المجلس السياسي لجماعة أنصار الله السيد مهدي المشاط بمناسبة الذكرى الثامنة لـ«ثورة 21 سبتمبر»، والذي لفت فيه إلى امكانية إسدال الستار على الحرب، إذ قال في خطابه: «أعلن لشعبنا اليمني العزيز بكل ثقة عن انتقال ثورته الخالدة من طور الصراع والقتال من أجل الوجود والبقاء إلى طور الثورة التي جاءت لتبقى». وأكد المشاط في موضع آخر من الخطاب «حرصنا الكبير على السلام والانفتاح على كل الجهود والمساعي الخيرة، واستعدادنا التام لتبادل معالجة المخاوف، وضمان المصالح المشروعة مع محيطنا العربي والإسلامي، ومع كل دول العالم التي يعترف بها شعبنا اليمني العظيم». ودعا ما اسماه (قيادة الحرب في الجانب الآخر) إلى «الانتقال المشترك من استراتيجيات الحرب والسياسات العدائية إلى استراتيجيات وسياسات السلام، والعبور المشترك نحو إصلاح وتصحيح ما بني على استراتيجيات الحرب من قرارات، وتصنيفات وممارسات وتصورات عدائية، وحقيقتها إما أنها غير صحيحة، أو أنها على الأقل مبالغ فيها، وصولا إلى إنهاء العدوان والحصار والاحتلال بشكل كلي، ومعالجة آثار وتداعيات الحرب، والتعاون في إصلاح ما أفسدته الحرب». ودعا الى اجراءات لبناء الثقة «بدءا بالخطوات الضرورية في الجانبين الإنساني والاقتصادي، وفي مقدمة ذلك رفع الحصار عن الموانئ والمطارات اليمنية، وضبط موارد الثروات النفطية والغازية بما يكفل صرف الرواتب إلى جانب العمل على إحراز التقدم المطلوب والمشجّع في تبادل إطلاق الأسرى والجثامين، والكشف عن المفقودين، ومن جانبنا -كطرف صنعاء- نؤكد جاهزيتنا التامة للدخول الفوري في إنجاز هذه الخطوة الإنسانية على قاعدة "الكل مقابل الكل"، وغيرها من الخطوات في هذا السياق الإنساني والاقتصادي، تمهيدا للانتقال إلى وقف إطلاق نار دائم».

تصريحات مسؤول حركة أنصار الله والخارجية الأمريكية وتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة التي أكد فيها أن الحوثيين قدموا تنازلات كبيرة، تزامنت مع تصريحات الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في الأمم المتحدة، حيث ألقى خطابا هناك في 21 سبتمبر / أيلول، قال فيه أن «لدى طهران سياسة حسن الجوار وتعميق العلاقات بالدول المحيطة (..)

الحروب لا تحل المشاكل، بل الحوار قادرٌ على ذلك، وكنتُ أؤكد لدول المنطقة أهمية التعاون بيننا (..) إيران بلد إقليمي قوي، وبدأت فصلاً جديداً من الصداقة مع دول العالم، وأثبتت أنّها صديقة لجيرانها في الأوقات العصيبة».

لم يترك رئيسي مجالا للتكهنات حول العلاقة مع السعودية، فصرح في نفس اليوم بأن بلاده «ترحب بتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية»، لكنه أصر على «أن هذه العملية يجب أن تسير على أساس الاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها في المباحثات بين مسؤولي البلدين في العراق».

تأتي هذه التطورات المتسارعة قبيل أيام على نهاية الهدنة الثانية وبدء هدنة جديدة مع مطلع هذا الشهر، أكتوبر/تشرين الأول. هدنة ربما تُمكّن اليمنيين من ترميم والتقاط أنفاسهم والعمل على إعادة ولو جزء من عجلة الحياة الطبيعية بعد حرب ما تزال تضرس الأخضر واليابس منذ سبع سنوات عجاف قُتل فيها نحو 400 ألف يمني بشكل مباشر وغير مباشر، فيما تحذر التقارير الأممية من أن استمرار الحرب لعقد إضافي سوف يؤدي الى وفاة 1,3 مليون شخص في بلد يعتبر اليوم من أفقر دول العالم في منطقة متخمة بالثراء الفاحش مقابل الفقر والحروب الداخلية التي تعصف بالعديد من دول المنطقة.

الهدنة الأولى التي بدأت في مطلع شهر أبريل/ نيسان الماضي شكلت حاجة وضرورة للشعب اليمني الذي يعاني الأمرين في كل مناطق البلاد. إن عدد القتلى المفزع ليس سوى قمة جبل الجليد الذي يخفي تحت رماد الحرب الكثير من المآسي والكوارث. فبالاضافة لمئات آلاف القتلى، تسجل المنظمات الدولية أن عدد جرحى الحروب في اليمن قد بلغ أكثر من مليون جريحا، جُرحوا في الحروب الستة بين نظام علي عبدالله صالح وانصار الله، مرورا بحروب انفصال الجنوب وتمركز تنظيما القاعدة وداعش في المناطق الجنوبية والشرقية، وصولا للحرب الأخيرة. جرحى يعانون ويلات الإصابات والعاهات المزمنة التي جعلت من أغلب هؤلاء عالة على أهاليهم غير القادرين على تطبيبهم بعد أن تخلت الدولة عنهم أو عجزت عن القيام بذلك بعد تدمير المستشفيات وتاليا القطاع الصحي.

وفي بلد مُهشم بسبب الحروب، يكون وضع النازحين أكثر صعوبة، فقد بلغ عددهم داخل اليمن 4,3 مليون حتى منتصف العام الجاري 2022، حسب ممثلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن «مايا اميراتونغا»، وأن أغلب هؤلاء غير قادرين على توفير قوت يومهم، مما وسع الفقر وتمدّد إلى نحو 85 بالمئة من السكان البالغ عددهم نحو من 30 مليونا 500g ألف نسمة، أي أن قرابة 26 مليون شخص هم فقراء ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة في المأكل والسكن والملبس، وخصوصا الأطفال والنساء الذين يعانون من البؤس والتهميش ويتحولون بسرعة إلى ضحايا للحرب، حتى أن تقريرا صدر نهاية نوفمبر الماضي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أفاد بأن طفلا يمنيا دون سن الخامسة يموت كل تسع دقائق بسبب الحرب. الحرب التي تسببت بخسائر في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين 170 مليار دولار إلى 200 مليار دولار أمريكي، وفق تقارير عدة، وأن الوضع «يستمر في الانهيار»، وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن هذه الأرقام المفزعة ليست صماء بلا نفس، بل هي كارثية وتعبر عن أرواح تعاني ومؤسسات بحاجة لإعادة بناء، ما يفرض ضرورة إيجاد الحلول الجذرية التي من شأنها فرملة حفلات الموت اليومية ووقف المفرمة التي يواجهها اليمنيون ويقدمون تضحيات كبيرة قل نظيرها.

لا شك أن طريق الحرب المسدود الذي بلغته الأزمة في اليمن قد فرض إلى تحريك المياه الآسنة لتبدأ في الجريان من تحت الجسر، فجاءت الهدنة الأولى مطلع أبريل الماضي حاملة معها بنودا مهمة أغلبها يتصل بالجانب الإنساني، وأهمها التزام طرفا النزاع بوقف جميع العمليات العسكرية الهجومية، بما فيها الجوية والبرية والبحرية، داخل اليمن وعبر حدوده، ودخول سفن المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة وتسيير الرحلات الجوية التجارية من وإلى مطار صنعاء نحو وجهات في المنطقة محدَّدة مسبَّقاً، والتقاء الأطراف للبحث في فتح الطرق في تعز وعدة محافظات في اليمن. ومنذ شهر أبريل/ نيسان حتى الوقت الراهن تم تنفيذ بعض البنود ذات الصلة بالجانب الانساني في المقام الأول، فيما تلكأت بعض الأطراف في تنفيذ بنودا أخرى، مما أسهم في إحداث اختراقات هددت الهدنة بالإنهيار في بعض الأحيان.

في الوقت الراهن، وحيث ترصد الولايات المتحدة تحركات الدول المنتجة للنفط والغاز، تبدو حساباتها تميل إلى تهدئة جادة وطويلة في اليمن، لكي لا يخطئ أحد أطراف الصراع الحسابات ويحدث ما هو غير متوقع من أزمات جديدة في إمدادات الطاقة، إن لم تُلبِ مطالب انصار الله. والظاهر أن بوادر هذا الحث انتجت موافقات إقليمية، بواكيرها تمثلت في الموافقة على معالجة مشكلة خزان النفط قبالة ميناء الحديدة، حيث وافقت دول الإقليم على توفير التمويل اللازم لتفريغ الخزان من النفط قبل وقوع الكارثة البيئية. إن مؤشرات هذه التهدئة أو الهدنة أوجدته «فرص الصدفة» بتقاطع المصالح في أزمات عدة بأقاليم العالم قادت إلى دفع الإدارة الأمريكية بهذه الهدنة، مكرهة ربما، ومخالفة توقعات مركز «ستراتفور» للدراسات الاستراتيجية والأمنية الأمريكي، الذي لفت إلى أن حرب اليمن «ما تزال بلا نهاية واضحة تلوح في الأفق، لأن أنماط الحرب الدورية والجهات العسكرية المتطابقة بالتساوي على كل الجانبين تدفع باستمرار الصراع بعيدا عن التسوية السياسية أو وقف اطلاق النار»، حسب المركز.

وبعيدا عن فذلكات وتحليلات المراكز الغربية ومن لف لفها، فإن اليمن الذي ينزف منذ أكثر من سبع سنوات وغرق في الدم، لكنه، وباعتراف التقارير الأممية التي تدير مؤسساتها ظهرا لليمنيين.. هذا البلد بخلاف دول المنطقة يستضيف بسخاء عشرات الآلاف من اللاجئين من بلدان أخرى متضررة بالحروب التي تفرم البشر والحجر.

ثمة إصرار على تمديد الهدنة ووقف الحرب وإعادة الإعمار على حساب مخططات التفجير وسكب الزيت على نار الأزمة التي أتت على كل شيء، ولم تعد هناك أعذارا جديدة لأحد في هذا الإقليم وفي القوى الدولية تمنع إيقاف هذا الدمار الرهيب، كما لم يعد للمراوغات والالتفاف على المطالب الإنسانية لليمنيين مكانا بين هذا النزيف الذي لايتوقف. فهل من يعلق الجرس ويعلن بشكل صريح إنهاء الحرب ؟!

الحوارُ الوطنيّ والحركةُ المدنيّةُ المصريّة
ماذا تحقّق حتّى الآن؟

حمدي عبد العزيز. كاتبٌ سياسيٌّ/ مصر

منذُ إعلان الرئيس المصري في حفل الإفطار الرمضاني المعروف باسم إفطار الأسرة المصرية في إبريل من هذا العام عن نيّة السلطة إجراء حوار وطني في حضور منافسه الأسبق، وقطب المعارضة المعروف حمدين صباحي، وآخرين تمّت دعوتهم على مائدة هذا الإفطار... منذ هذه اللحظة انشغلت النخب والقوى السياسيّة المصريّة المتوزّعة ما بين نخب وقوى وتنظيمات الموالاة وبين نخب وقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية بفصائلها اليساريّة والقوميّة والليبراليّة بالتفاعل مع تلك الدعوة، وكانت البداية بإعلان القيادي الناصري حمدين صباحي مبدئيًّا عن ترحيبه الشديد بها، ثم تلي هذا بيان الحركة المدنية المصرية وهو البيان أحزاب الكرامة - التحالف الشعبي الاشتراكي - حزب المحافظين - حزب الدستور - حزب الوفاق القومي - حزب العيش والحرية - بالإضافة للحزب الاشتراكي المصري الذى كان قد تحفظ في البداية على الدعوة ثم قبلها بتوقيعه على بيان الحركة الذى شهد حدث التحاق الحزب الاشتراكي المصري بالحركة المدنية الديمقراطية المصرية بعد أن ظل لسنوات منذ تأسيسها متحفظا على فكرة الانضمام لها.

في بيان 8 مايو 2022 الذى سجلت فيه أحزاب الحركة المدنية والقوى والشخصيات والأحزاب المتضامنة معها موقفها الرسمي المبدئي من دعوة الحوار المدني، وأعلنت عن موافقتها على الانضمام لمائدة الحوار المدني مبدية أسباب قبولها لدعوة السلطة تحت مبرر أنه (من منطلق المسئولية أمام الشعب، وحرصًا على مصالح الوطن، واحترامًا للدستور وعملًا على تفعيله روحًا ونصًا، وإدراكًا لحجم الأزمة الكبرى التي تمثل تهديدًا خطيرًا لحاضر البلد ومستقبله، وسعيًا للوصول إلى خطة وطنية شاملة تضع مصر على الطريق الصحيح الذي تستحقه وتقدر عليه).

ويبدو أن الحركة المدنية قد ذهبت بعيدًا في رؤيتها للدعوة، حينما صاغت ضمن مسوغات موافقتها جملة (باعتبار أن الحوار هو مسار لاكتشاف فرص التوافق، ومن أجل تحسين شروط الحياة الإجتماعيّة والسياسيّة في الوطن) فالحركةُ ذهبت بتفاؤلها وآمالها في الحوار مع السلطة الحاكمة لدرجة أن اعتبرته يمكن أن يصل بهما إلى (مسار لاكتشاف فرص التوافق) واشترطت الحركة أنه حتى تتم تهيئة الأجواء للحوار فإنه يجب يتم الإفراج عن سجناء الرأي والتعبير المدني الديمقراطي، أو كما جاء نصًا ببيان الحركة (ومع التأكيد على مسؤولية هذه السلطة -الآن- في رفع الظلم عن جميع سجناء الرأي باعتبار أن ذلك حق لهم وأسرهم وأحبائهم، بل إنه حق لمصر التي أرق ضميرها هذا الوجع، فضلا عن أنه إشارة لازمة على الجدية في اعتبار هذا «الحوار السياسي»...).

كذلك وضعت الحركة في بيانها سبعة شروط إجرائية لمشاركتها في الحوار، وبغض النظر عن أن السيد حمدين صباحى قطبها الأبرز ومتحدثها الرسمي في هذا الوقت تحدث لاحقا على هذا البيان، وقال أن الحركة لم تضع شروط أمام السلطة، بل وضعت هذه الشروط على نفسها كمقتضيات للحوار إلا أن بيان 8 مايو بوصفه الورقة السياسية التي صاغت فيها الحركة رؤيتها للحوار ومبررات دخولها العملية التفاوضية مع أجهزة السلطة من أجل إنجاح الحوار قد نص صراحة على أن النقاط السبعة هي شروط سبعة للانخراط في الحوار بنص ما جاء في البيان (يؤكد الموقعون على هذا البيان أنهم لكي يشاركوا في هذا الحوار فإنه لا بد أن يكون جادًا وحقيقيًا وأن ينتهي لنتائج عملية توضع مباشرة موضع التنفيذ، وهو الأمر الذي يستلزم في رأينا عددًا من الضوابط الإجرائية والموضوعية التي تساعد على جعله وسيلة لانقاذ الوطن وحل مشكلاته لا مجرد تجميل للواجهة.. وفي مقدمتها... إلخ)

وقد تلخصت الشروط السبعة في:

1- أن يكون الحوار تحت مظلة رئيس الجمهورية، وكان قرار السلطة هو إسناد مسئولية إدارة الحوار الوطني للأكاديمية الوطنية للتدريب وتعيين السيد ضياء رشوان نقيب الصحفيين ورئيس الهيئة المصرية للاستعلامات منسقا عاما للحوار الوطني وهو ما عبرت زعامات الحركة المدنية بالارتياح لتعيينه في حين تحفظت على مساعده ثم قبلته ضمنا فيما بعد عندما أصدرت بيانها الصحفي الصادر في 4 يوليو 2022 وجاء فيه (الحركة المدنية الديمقراطية تؤكد أن تشكيل أمانة الحوار الوطني قد استوفى إلى حد مُرضٍ ما أتفق عليه، وحقق توازنا من الضروري ومطلوب بين ممثلي السلطات والمعارضة، ويعلن ممثلو الحركة المدنية في أمانة الحوار الوطني التزامهم بمواقف الحركة وتوجهاتها).

2- أن يجرى الحوار بين عدد متساو يمثل المعارضة يقابله عدد متساو يمثل السلطة وموالاتها وحددت الحركة المدنية، هنا مفهوم المعارضة بـ (المعارضة التي لم تكن جزءً من تلك السلطة ولا شريكًا لها وعبرت بوضوح

خلال السنوات الماضية عن رفضها للسياسات المتبعة والاجراءات المتخذة وطلبت علنًا تغييرها).

وبالرغم من الرضا الذى أعلنته الحركة المدنية في تصريحها الصحفي المذكور عن التوازن المتحقق بين السلطة وفى المعارضة في أمانة الحوار إلا أن المتفحص للأمر سيجد أن الأمر في ظاهره قريبا من التوازن، من حيث عدد المحسوبين تنظيميا على المعارضة (طبقا لتحديد الحركة المدنية لمفهوم المعارضة من جهة وبين المحسوبين عضويا ووظيفيا على السلطة لكن عدد المستقلين شكلا عن السلطة وعن الأحزاب وهم الأكثرية الساحقة سواء في الأمانة العامة للحوار ومسؤولي المحاور ومقرري اللجان ومساعديهم ويعرف جميع من خبر الحياة السياسية المصرية أن باب المستقلين هو الباب الذى تراهن عليه السلطة دائما في حسم معاركها وتحقيق أغلبيتها منذ أن كان الحزب الوطني المنحل بفعل ثورة 25 يناير 2011 يلحق بصفوفه عشرات النواب المستقلين ليحقق بهم أغلبيته البرلمانية، وهناك دليل صارخ على هذا الكلام حينما نكتشف أن أسماء كانت بارزة في لجنة سياسات الحزب الوطني قد اتخذت مواضعها داخل تشكيلات إدارة الحوار الوطني مثل الدكتور على الدين هلال والدكتور صفى الدين خربوش والدكتور حسام بدراوي الذى أصبح مستشارًا للأمانة العامة للحوار مؤخرًا كما لو كان الحوار الوطني فرصة لإعادة بعث وإحياء وتلميع وجوه ساهمت في إدارة أسوأ مرحلة في تاريخ مصر هذا بخلاف مجموعات أخرى مستقلة من حيث الشكل ومن حيث المضمون فهي من خلال أنشطتها وأفكارها المعلنة تصطف ضمن صفوف المولاة مما يجعلنا نتساءل عن طبيعة مفاوضات الحركة المدنية وعن طبيعة الأوراق التي حملها ممثلو الحركة في حقائبهم التفاوضية وعن حقيقة ما تراه من (الوطني قد استوفى إلى حد مُرض ما أتفق عليه، وحقق توازنا من الضرُوري ومطلوب بين ممثلي السلطات والمعارضة).

3 - أن ينطلق الحوار في الأيام القليلة المقبلة، على أن يستمر حتى صياغة النتائج النهائية والاتفاق على برنامج واضح لكيفية ومواعيد تنفيذها، وأن يجرى كل ذلك تحت سمع وبصر الشعب عبر بث الجلسات من خلال وسائل الإعلام المتنوعة... والأيام القليلة وفقا لبيان الحركة المدنية في مايو والذي يبدو أنه كتب وسط آمال عريضة وخيال سياسي جامح يقوده التفاؤل الذي غض بصره تماما عن تجارب الحوارات السابقة ومآلاتها ودروس التاريخ الذي يبدأ من ورقة أكتوبر 1974 مرورا بمؤتمر الإصلاح الاقتصادي في بدايات عهد مبارك انتهاء حتى بالحوارات التي دعت لها سلطة الإخوان المسلمين وعقدت منها بالفعل بعض الجلسات في بعض محافظات الجمهورية.. الأيام القليلة لم تكن تعنى شهور فكما عبرت الحركة في نفس البيان (فالوقت ملك الوطن الذي تتعقد أزماته والشعب الذي تتدهور)، وحتى تاريخ كتابة هذه السطور فلم تعقد جلسة واحدة للحوار الوطني الحقيقي ولم ترسل الدعوات للعديد من أحزاب الحركة المدنية، بل كل ما تم خلال الخمسة أشهر التي أعقبت الإعلان عن الحوار هو جلسات إجرائية لمجلس الأمناء وتشكيل الأمانات والمحاور ثم اللجان فاللجان المنبثقة ثم اختيار مقرري اللجان والمقررين المساعدين وهكذا، وهو أمر يفتح أبواب الأسئلة عن مدى جدية السلطة في الحوار ومدى تعاملها مع عنصر الوقت وتوظيفه في صالح تفريغ الطاقات وإنهاك قوى المعارضة الحقيقية ولفت الأنظار عن الدوافع الحقيقية لتوظيف شكلانية الحوار كخطاب للاستهلاك الخارجي المرتبط بمفاوضات صندوق النقد الدولي (مع ملاحظة أن الدعوة للحوار قد أعقبت بشكل مباشر تقديم طلب الحصول على قرض صندوق النقد الدولي في مارس 2022)، كذلك توازيًا مع مساعي استضافة مؤتمر المناخ الدولي، وذلك خلال الفترة من 7 نوفمبر - 18 نوفمبر 2022 والذي سيقام بمدينة شرم الشيخ.

4- تتشكل أمانة فنية مسئولة عن الإعداد للحوار وإدارته وصياغة مخرجاته وكتابة تقرير ينشر دوريًا على الرأي العام بما تم إنجازه مما اتفق عليه وما لم يتم وأسباب ذلك والمسؤول عنه، وهو المطلب الإجرائي الذي تحقق من الناحية الشكلية فقد تم الإعلان عن الأمانات واللجان الفنية للحوار وأن غاب شرط مناصفة الحكومة والمعارضة كما أوضحنا سلفا.

5 - كذلك ما يتعلق بالشرط الخامس كشرط فني إجرائي طبيعي يقتضي تجميع الأفكار والمقترحات والدراسات والمشروعات التي يقدمها الموقعون على هذا البيان وغيرهم ممن يشاء من الجهات والخبراء المصريين للأمانة الفنية المسئولة من جانبها عن وضع جدول الأعمال وتقسيم الجلسات وتوزيعها على المحاور بحسب الأولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحقوقية. أما فيما يتعلق بموضوعات الحفاظ على الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل، وصياغة رؤية استراتيجية للتعامل مع القضايا الوطنية والقومية والإقليمية فهي خارج الحوار تماما وقد تم الاقتصار على المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية وهذا يطرح تساؤلات حول عدم اتساع جدول أعمال الحوار لمناقشة قضية وجودية تتعلق بقضية مياه نهر النيل وسد النهضة، كذلك حول غياب النقاش حول قضايا السياسة الخارجية وصياغة العلاقات العربية والشرق أوسطية والإقليمية والدولية بناء على المصالح العليا للشعب المصري.

6- وهكذا استقرت البنود المقترحة من الحركة الوطنية مع استبعاد بند لا يمكن استبعاده من المناقشات وهو بند (هـ- الأمن القومي والمصالح الوطنية).

7- وهو بند يتعلق بتفعيل مخرجات الحوار وينص على (وكذا حتى إذا ما تم الاتفاق على التوصيات النهائية في صورة تعديلات تشريعية أو إجراءات تنفيذية كان ذلك بمشاركتهما كجهتي اختصاص ما يعني التزامًا أدبيًا بالتنفيذ الأمين لما تم التوافق بشأنه)، وهو تصور رغم أنه يبدو منطقيا في طرحه إلا أننا الآن يمكننا القول بأن الحركة قد أفرطت في بناء الآمال وتصوراتها الخاطئة لأسقف عملية الحوار وهو تصور لا يضع في اعتباره ميراث السلطة في مصر مع قضايا الحوار، بحيث تكون مخرجات الحوار دائما موضوع التفاف من السلطة، بل أن عملية الحوار برمتها ما هي إلا محاولة لإدارة أزمة فشل السياسات الاقتصادية التي تصر السلطة عليها أيا كانت مخرجات الحوار إن تحقق ودارت عجلته الفعلية إلا ولم تكن قد استبقت الحوار بإصدار وثيقة ملكية الدولة التي تؤكد على عزم الحكومة تخارج الدولة من قطاعات الاقتصاد وبيعها إلى المستثمرين وهذا ما يتم الآن تحديدا تحت غطاء صخب الحوار ■

الأصولية الدينية في إسرائيل:
من اليمين إلى أقصى اليمين

د. وسام الفقعاوي، أكاديميٌّ ورئيسُ تحريرِ مجلّةِ وبوّابةِ الهدف/ فلسطين

تشهدُ الأصوليّةُ الدينيّةُ اليهوديّةُ انتشارًا واسعًا في داخل «إسرائيل» منذُ أوائل سبعيناتِ القرنِ المنصرم، وتجذبُ لها أوساطًا جديدة؛ خالقةً معها انزياحاتٍ واضحةً في داخل «المجتمع» الإسرائيليّ ذي التوجّه العلماني في الأعم، الذي يعدُّ نفسه نموذجًا للعلمانيّة الغربيّة وثقافتها المتقدّمة؛ دون أن يعني التسليم بهذا التصور الذي تطرحه إسرائيل عن نفسها، خاصة وأن الصراع بين المتدينين والعلمانيين على هوية وشكل الدولة كان وما زال صراعًا حقيقيًا، وصولًا إلى طرح مسألة الفصل بين الأمة والدين أو بين الدين والدولة في حالتها.

إنّ تحليلَ البنية والتركيبة المجتمعيّة الإسرائيليّة وانعكاساتها السياسيّة، يجب أن تكون ضمنَ أولوياتِ قراءتنا للعدوّ، ومعرفة طبيعة تلكَ التركيبة والانزياحات التي تحدث داخل الكيان الإسرائيلي، التي ينطبق عليها مفهوم «النمذجة» الجارية لتكون جميعها على ذات الشاكلة - إن لم تكن أصلًا - تنهل من نبع اليمين الدينيّ والسياسيّ؛ كون المعرفة العلميّة المتطوّرة والمترابطة لهذا الكيان، تعدُّ أولى حلقات البدء في عمليّة صياغة استراتيجيّة شاملة للمواجهة، ونقطةً البدء هنا؛ يُفترضُ أن تنطلق من الإقرار بأن «إسرائيل» عام 2022 ليست على الإطلاق إسرائيل عام 1948- لا بالمعايير الاقتصاديّة والاجتماعيّة ولا بالمعايير العسكريّة والسياسيّة - وإنّه لجزءٌ أساسيٌّ من هذه المعايير هو البنية والتركيبة التي يمثّلها ويشغلها الحريديم؛ اجتماعيًا وسياسيًا، وهذا متوقّفٌ إلى حدٍّ كبيرٍ على فهم العناصر الأساسيّة للسياسات الحريديّة - بغض النظر - عن الاختلافات والانشقاقات وجهود التوحّد باستمرارٍ بين أفرادها وطوائفها.

فمن المعروف أن «الحريديم/الجماعات الدينيّة» أقاموا في مناطقَ منعزلة أو مستقلّة بذاتها في المدن الإسرائيليّة، وعاشَ أفراد طوائفها المختلفة حياةً فيها الكثير من التصادم الحاد والإشكاليّات المتعدّدة مع النظام السياسيّ الإسرائيليّ من جهة، والقسم العلماني من المجتمع الذي كان - وما يزال - ينظر لهم بدونيّةٍ كبيرةٍ من جهةٍ أخرى، وإن اكتسبوا في فترةِ ظهورهم على المسرح السياسيّ بداية سبعينيات القرنِ المنصرم قليلًا من الاهتمام، إلا أن ما حققوه من نجاح سياسيٍّ في انتخابات الكنيست عام 1988، الذي لم يستطع أيٌّ من مستطلعي الرأي المحترفين التنبؤ به؛ وضعهم في قلب المشهد السياسيّ الإسرائيلي، حيث توالت نجاحاتهم في الانتخابات اللاحقة وصولًا إلى توقّع حصولهم على 13 مقعدًا في الانتخابات القادمة للكنيست، المنوي إجراؤها مطلع نوفمبر القادم، بحيث تحلّ الكتلة الثانية فيه، وهذا ما يؤهّلها لأن تكون في مكانة؛ تجعلهم (أي الحريديم) قادرين في أوقاتٍ متعدّدة من الإملاء على الغالبيّة العلمانيّة الإسرائيليّة. وتعدُّ هنا القضيتان المهمتان اللتان من الواجب التوقّف عليهما وتحليلهما، هما:

- كيف ضمنت الأحزابُ الحريديّة تأثيرها السياسي وصولًا لتعميم نموذجها الخاص؟

- أي بنية تنظيميّة توفّرت لها ووظفتها للحصول على أقصى نجاحٍ وتمثيلٍ سياسي؟

لقد وفّر الاهتمام بالتعليم الإجابة الكبرى على السؤالين/القضيتين، بحيث استطاع الحريديم/المتدينين الاستحواذ على تعليمِ أبنائهم وأبناء غيرهم من اليهود أيضًا، من خلال نيلهم الوصاية عليهم بطريقةٍ تكفل الاستمراريّة القصوى لسيطرتهم لاحقًا، وحصولهم على سلطة مباشرة على شبكات مدارس عديدة، وبالتأثير بشكل غير مباشر على عدد من المدارس الأخرى أو مدارس الدولة عمومًا، حيث نجد أنّ تعليم الوزارة وهو إلزاميٌّ من الصفّ الأوّل، وحتى الصف الثاني عشر؛ يفرض تعليم التوراة، والذي يغطي كل المرحلة العمريّة - التعليميّة للطالب اليهودي.

أضف إلى ذلك، أنّه في بعض مناهج التعليم، وفي عدد من المدارس؛ ألزموا الطلاب دراسة التّفاسير وفقًا لمدارسَ دينيّة مختلفة، ما يعين أن جهاز التعليم في إسرائيل؛ يُولي تعليم التوراة أهمية كبيرة لفهم واقع حياة الإسرائيلي (1).

منذ عام 1980، توسّعت المدارسُ الدينيّة بشكل كبير، وهي التي كانت مقيّدة قبل تلك السنة من الحكومات السابقة، بالتزامن مع الدعم السخيّ الذي تلقته الأحزاب الدينية/الحريدية من حكومة الليكود آنذاك، حيث عملوا بنجاح على تحسين النوع المبّكر للتعليم اليهودي ونظام شبكة المدارس المبّكرة في الكثير من المدن الإسرائيلية الريفية والأكثر فقرًا وفي مناطق الأحياء الفقيرة في من المدن الإسرائيلية؛ فلقد كان هدفهم بوضوح إدامة تأثير تعليمهم على قطاع متزايد من الجيل الإسرائيلي الأصغر، حيث حققوا نجاحات لافتة على هذا الصعيد، وسّعت منَ قاعدتهم الاجتماعيّة، وعكست نفسها وتأثيرها على البنية السياسيّة الداخليّة.

يركّز «الحريديم» على الأهميّة الأساسيّة والرئيسيّة للدراسات المقدّسة؛ فهم يؤمنون أن الفضيلة الناشئة من أولئك المنشغلين في الدراسات المقدّسة مسؤولة عن كل الأحداث الخيرة الحاصلة لليهود، ولأجل ذلك السبب ليس مطلوبًا من أولئك المنشغلين في الدراسات المقدّسة أن يسعوا لكسب عيشهم؛ إذ ضُمنت لهم العديد من الامتيازات والمزايا والإعفاءات من الواجبات المجتمعيّة، «إنّ عمليّة منح المزايا لمواصلة الدراسات المقدّسة موجودةٌ في مجتمع إسرائيل الحديث، وأحد المواضيع الأكثر إثارة للجدل في إسرائيل، وما يزال مستمرًا التأجيلُ للخدمة العسكرية لمعظم طلاب وخريجي اليشيفوت (2). وهذه المسألة بالذات تُشعر أقسامًا واسعةً من الإسرائيليين العلمانيين وغيرهم بعدم مشاركة «الحريديم» لهم بتساوٍ في الواجبات والأعباء المفروضة على مُجتمعهم، الذي يعدّونه مجتمعًا خاصًا وسط بيئة معادية، وعليه يجب أن يتكفّل الجميع أمر حمايته فعليًا.

لقد سبق القول، إنّ الحريديم/الجماعات الدينيّة تلقّت دعمًا غيرَ محدودٍ من حكومة الليكود منذ بداية ثمانينيات القرن المنصرم، لم يتوقّف عندها بل استمرَّ مع الحكومات التي جاءت بعدها، بما في ذلك حكومات العمل (أي اليسار!)، ليس فقط على صعيد توسّع قاعدتها الدينيّة ودعم أنشطتها وبرامجها على هذا الصعيد، بل دعمت مخططاتها الاستيطانيّة، التي بدورها كانت بحاجة لتشكيل أحزابها السياسيّة التي تعطيها قوّة أكبر في وضع هذه المخطّطات قيد التنفيذ، دون أن يخلو الأمر أيضًا من منافسة داخليّة بين الحريديم الاشكناز والسفارديم، الّذين تبلورا في حزبين أساسيين منفصلين، وهما: ديجل هتوارة (علم الشريعة)، وكان اشكنازيًّا صرفًا، وشاس (القائمة السفاردية من أجل التراث)، وكان شرقيًّا صرفًا، وعدَّ زعماء الحزبين أنّ الحاخام شاخ هو مرجعيتهم الروحية العليا، وأجمعوا على طاعته، في سياق تأكيد وحدة توجهاتهم الدينية والسياسية وفق «الشريعة اليهودية» من جهة، ولدور إسرائيل السياسي في إطار مرجعية تلك الشريعة.

لقد حققت الأحزاب الحريدية قوة سياسية ملحوظة؛ فاجأت أهم السياسيين؛ حين حصلت على 8 مقاعد في انتخابات الكنيست سنة 1988، ومن بعدها ظهرت هذه الأحزاب أكثر تنظيميًا وقوة وقدرة على تنفيذ برامجها، إلى جانب توسع قاعدتها الاجتماعية وبروز أحزاب حريدية/دينية جديدة، بحيث لم تتأخر الأحزاب اليمينية القومية من مجاراتها في أطروحاتها الدينية والسياسية؛ رغم ما يبدو من اختلافات تتعلق بالخدمة الإلزامية في الجيش أو الإشراف الخاص على المدارس الدينية والامتيازات الأخرى التي تأتي على حساب دافع الضرائب الإسرائيلي.

إنّ السمة الأبرز للحياة السياسيّة في إسرائيل هي توسيعُ قاعدةِ اليمين واستمرار تراجع مواقع «اليسار الصهيوني»، ولسنا هنا بحاجة إلى القول أن تعابير «اليمين واليسار»؛ تحمل حين يتعلق الأمر بإسرائيل مضامين أيديولوجيّة واحدة؛ إذ إنّ جوهر الخلاف يدور هنا حول القدرة على تحويل الشعار الأيديولوجي إلى شعار سياسي والقدرة على تحويل الهدف الحقيقي إلى هدف معلن.

ولقد كشفت التجربة الطويلة من الصراع كم كان الاتفاق جوهريًا بين قطبي الحياة السياسية في إسرائيل حول كل ما يتصل بالاستراتيجية والأهداف البعيدة للمشروع الصهيوني، وأثبتت أن حدود الخلاف لا تخرج عن إطاره السياسي ولا يتعدى حدود الوسائل الواجب اتباعها للوصول إلى الغاية ذاتها.

ولعل أبرز مثال على صحة ما ذهبنا إليه، هو أن الكيان الإسرائيلي بكليته يندغم مع اليمين الحريدي وينحو باستمرار نحوه، خاصة فيما يتعلق بالموقف من المسألة الفلسطينية؛ من خلال تحقق إجماع داخل مختلف مكوناته على ثوابت العداء لفلسطين اسمًا وشعبًا وقضيةً وحقوقًا مشروعة، وهو ما يبدو جليًا في برامج الأحزاب الصهيونية الأساسية كافة، حيث تبرز فلسطين بوصفها النفي الكلي لفكرة الصهيونية.

كما يظهر الأمر واضحًا في السياسة الخارجية التي اتبعتها وتتبعها أقطاب السياسة الإسرائيلية ضد قوى التحرر والتقدم ولجان المقاطعة والتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ عربيًا ودوليًا ومواجهتها بفزاعة «العداء للسامية»، والتي أتت وتأتي امتدادًا وتعبيرًا عن السياسة الداخلية التي تقوم على الصهيونية؛ فكرًا وممارسة وتلتقي مع الإمبريالية العالمية في الخندق والموقع الواحد، وخصوصًا مع دوائرها الأكثر عدوانية ورجعية.

في ضوء ما تقدم؛ يبقى السؤال الحيوي بالنسبة لنا نحن الفلسطينيون: لماذا مطلوبًا أن تبقى السياسة الانتظارية والخطابية البلاغية أو البكائيات التاريخية هي التي تسيطر بديلًا عن الفعل السياسي المبني على استراتيجية نقيضة تمامًا لأي وجود صهيوني على أرضنا؟

إن المسألة تبدو أكثر من مصيرية؛ خاصة إذا ما اتفقنا أن الصراع يطال الوجود ذاته، وهو كذلك بالضبط ■

هوامش

1- جوني منصور: التدين في مناهج وكتب التعليم في إسرائيل، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، رام الله، ط.1، 2018، ص29.

2- إسرائيل شاحاك ونورتن ميزفينسكي: الأصولية اليهودية في إسرائيل، ترجمة: إسماعيل الفقعاوي، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، فلسطين، ط.1، 2002، ص48.

جيشُ الاحتلالِ الإسرائيليّ
والسّجالات الدينيّة السياسيّة الأمنيّة

نهاد أبو غوش. كاتبٌ سياسيّ/ فلسطين

تعرّف إسرائيلُ نفسَها دولةً «يهوديّةً ديمقراطيّة»، ويبقى هذا التعريفُ مصدرًا لإشكالاتٍ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ وثقافيّةٍ لا تنتهي؛ بَدْءًا من تحديد من هو «اليهودي»، مرورًا بعلاقة الدين بالسياسة، وصولًا إلى التجليات اليوميّة لهذه السياسة في التناقض بين الطابع الديمقراطي المزعوم والهُويّة اليهوديّة وحقوق غير اليهود، ومواقف الجماعات الدينيّة المتزمّتة «الحريديم» ذات المرجعيّات التوراتيّة والتلموديّة من القضايا السياسيّة والاجتماعيّة، وعلاقة أتباع هذه الجماعات بمؤسسات الدولة الصهيونيّة المختلفة بما فيها الجيش والخدمة الإلزاميّة في صفوفه وحتى العقيدة القتالية لهذا الجيش.

في الأدبيّات الصهيونيّة التي سبقت إنشاء «إسرائيل»، جرى الترويج لهذه الدولة باعتبارها دولة لـ «اليهود» دون تعريف قاطع من هم هؤلاء البشر الذين ينطبقُ عليهم هذا التعريف، وعلى الرغم من تضمين هذا الوصف في عديد القوانين وقوانين الأساس التي صدرت بعد إنشاء الدولة، كقانون العودة، وقانون القوميّة، إلّا أنّ مشكلة «من هو اليهودي» ظلّت قائمة، وانتقلت من سجالات ومؤسسي الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، إلى الفكر السياسي للمشروع الاستعماري على أرض فلسطين، وصولًا إلى جدل الأحزاب السياسيّة الإسرائيليّة الصهيونيّة في كلّ انتخابات برلمانيّة، كما في الحياة اليوميّة ووافَع الصراع اليومي مع الشعب الفلسطيني.

من المعروف أنّ الغالبية العظمى من مؤسسي الحركة الصهيونية وقادة إسرائيل فيما بعد يصنفون أنفسهم علمانيين وغير متدينين، حتى أن بعضهم معروفون بأنّهم ملحدون، لكن الدين في نظرهم وبخاصة في ممارساتهم السياسية والدعاوية ظلّ مادة مفيدة للتجييش والتحريض وبناء هوية إسرائيلية لم تكن قائمة على امتداد القرون الطويلة التي سبقت إنشاء دولة إسرائيل. وقد سئلت الزعيمة الصهيونية البارزة ورئيسة وزراء إسرائيل مطلع السبعينات غودا مائير ما إذا كانت تؤمن بالله، فتملصت من الإجابة المباشرة بالقول إنها تؤمن بشعب إسرائيل وشعب إسرائيل يؤمن بالله.

في هذه المشكلة تتداخل الاعتبارات العرقية والثقافية والتاريخية والدينية، إلى جانب الاعتبارات الاستعمارية التوسعية. واللافت أن المؤسسة الصهيونية الحاكمة تتساهل في التعامل مع هذه القضية إذا كانت مصلحة الكيان الاستعماري تتطلب جلب مزيد من البشر، كما جرى في حالات استقدام المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق ومن أثيوبيا، ولكنها تتشدد حين يتصل الأمر بالحقوق السياسية والاجتماعية لهؤلاء، ولتلافي الإشكاليات النابعة من تعريف اليهود توصلت القيادات الصهيونية إلى نمط من التسويات المؤقتة التي يجري تجديدها دوريا، فأحالت صلاحيات البت في من هو اليهودي إلى المرجعيات الروحية لليهود المتزمتين، وبدا الأمر أقرب إلى كونه رشوة تقدمها المؤسسة الحاكمة للأحزاب الدينية التي على الرغم من محدودية حصتها ومدى تأثيرها في الشارع الإسرائيلي (نحو 15 في المئة)، إلا أن وزنها السياسي أكبر من ذلك بكثير، حيث أن معظم الحكومات التي تشكلت في إسرائيل، اعتمدت على التحالف مع الأحزاب الدينية بوصفها حليفا ثابتا لكل الحكومات (لعل حكومة التغيير الحالية برئاسة بينيت ولابيد هي الوحيدة التي لم تعتمد على الأحزاب الحريدية)، أما سر هذه التحالفات فبسيط جدا: موازنات سخية للجمعيات التي تديرها الأحزاب الدينية، وصلاحيات دنيوية في بعض المسائل الدنيوية المرتبطة بالدين مثل تحديد الحلال والحرام من الأطعمة، وتسوية انتهازية لقضية خدمة المتدينين في الجيش بحيث يتم إعفاؤهم من هذه الخدمة طالما أنهم يقومون بما هو أهم منها في نظر الرب، أي تعلم التوراة والدعاء المتواصل لحفظ شعب إسرائيل!

غالبا تتبنى الأحزاب الدينية مواقف الحكومات التي تنضوي في إطارها، وبالتحديد في المسائل السياسية العامة وقضايا الاحتلال والحرب والسلام والصراع مع الشعب الفلسطيني، هذه الأحزاب ركنت إلى معادلة بسيطة في مواقفها من السياسة وهي أن الحكومة والجيش أدرى بالشؤون السياسية والأمنية، والمرجعيات الحاخامية هي الأعرف بشؤون الدين، ونادرة هي المرات التي اصطدمت فيها هذه الأحزاب مع الحكومة ولعل أبرزها حجب الثقة عن حكومة اسحق رابين أواخر العام 1976 بسبب انتهاك طائرات عسكرية إسرائيلية أرسلتها الولايات المتحدة لحرمة يوم السبت، وهذه الحادثة مهدت للانقلاب الأبرز في تاريخ إسرائيل، وهو وصول حزب الليكود للحكم في العام 1977.

تثير مكانة الأحزاب الدينية والنفوذ الذي تتمتع به حفيظة أوساط علمانية واسعة وخصوصا أن نسبة كبيرة من المتدينين لا تمارس أي عمل إنتاجي أو

اقتصادي سوى تلك الأعمال المرتبطة بالدين والعبادة والتعليم الديني، علاوة على أن العائلات الحريدية هي في الغالب عائلات كثيرة الأولاد، وتتلقى مساعدات ومعونات من الدولة على حساب دافع الضرائب العادي، وفوق كل ذلك لا يخدم أبناؤها وبناتها في الجيش، ويمارسون ضروبا من الإكراه الديني تجاه المجتمع بشكل عام مثل إغلاق الشوارع والمحلات التجارية أيام السبت وخاصة في مدينة القدس، هذا النفوذ هو نتاج التسويات الانتهازية التي أبرمتها الحكومات المتعاقبة مع قيادات الأحزاب الدينية، ولذلك، وإزاء تقاعس اليسار الصهيوني التقليدي في قضايا علمانية الدولة، نشأت في مواجهة هذه الحالة أحزاب علمانية صرف جعلت مهمتها الرئيسية مواجهة نفوذ الأحزاب الحريدية والإكراه الديني، أبرز ممثلي هذه القوى كان حزب شينوي، وفي الوقت الراهن يتصدر هذه المسألة حزب يوجد مستقبل برئاسة رئيس الوزراء يائير لابيد، حتى حزب «يسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان الذي تأسس في البداية كحزب للمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق، تحول مع الوقت إلى أشد مناوئي الأحزاب الدينية ونفوذها متأثرا بمواقف هذه الأحزاب وعدم اعترافها بيهودية مئات آلاف المهاجرين، واللافت أن أبرز الأحزاب الصهيونية المدافعة عن القيم العلمانية هي أحزاب يمينية متطرفة، ولا يتورع بعضها مثل حزب يسرائيل بيتنا عن تبني خيار التهجير الجماعي (الترانسفير) للفلسطينيين من أجل دولة يهودية نقية مع أن يهودية ليبرمان نفسه وجمهور حزبه غير معترف بها من قبل الأحزاب الدينية اليهودية.

ليس ثمة تخوم واضحة بين قضايا الدين والدولة في أية دولة طبيعية وسويّة، ولكن هذه المشكلة تبرز بشكل حادّ في إسرائيل التي تعرف نفسها كدولة «يهودية»، ولكنها تحرص كل الحرص على أن تقدم نفسها كجزء من عالم الغرب الرأسمالي، بكل قيمه الثقافية والسياسية والاقتصادية، وسوف يبقى التناقض بين الطابع اليهودي للدولة وصورتها أمام العالم كدولة ديمقراطية مصدرا لتوترات لا تنتهي، مع أنها دائما تحسم ومن دون أدنى تردد لصالح الطابع اليهودي العنصري للدولة، من دون أن يعني ذلك أن الحسم يجري لصالح «الديني» في مواجهة العلماني.

وإلى جانب هذا الجدل المتواصل حول قضايا الدين والدولة، يبقى الموقف من الجيش والخدمة فيه وسائر القضايا الأمنية والعسكرية من العوامل التي تثير خلافات عميقة، وتخلق أزمات دورية، وحتى أنها تتسبب في انقسامات اجتماعية وحزبية.

فالجيش الإسرائيلي ليس مجرد أداة عسكرية يستخدمها من يحكمون الدولة في تنفيذ أهدافها ومخططاتها والدفاع عن حدودها، بل هو العمود الفقري لدولة إسرائيل، حتى بات من الشائع القول إن لكل دولة جيشها، ولكن للجيش الإسرائيلي دولته. فهذا الجيش يحظى بميزانية سنوية تصل إلى نحو ربع موازنة الدولة، ويكاد يكون المعهد الرئيسي لتخريج كوادر الدولة وقياداتها السياسية العليا، وحتى قيادات المجتمع المدني والقطاع الخاص مثل رؤساء البلديات والأندية الرياضية ومدراء الشركات.

يستمد الجيش الإسرائيلي أهميته الفائقة من دوره المركزي والحاسم في تنفيذ السياسات التوسعية والاستيطانية الإسرائيلية، وكذلك من الدور الوظيفي، الأمني والعسكري، الذي تلعبه دولة إسرائيل في خدمة المصالح الاستراتيجية للإمبريالية العالمية، سابقا برئاسة بريطانيا ولاحقا برئاسة الولايات المتحدة، يتجسد هذا الدور في مجابهة الأنظمة الوطنية المستقلة وحركات التحرر ودعم الأنظمة العنصرية والمستبدة، وكذلك في تأمين السيطرة الغربية على موارد المنطقة وأسواقها، تطور هذا الدور لاحقا ليشمل الصناعات العسكرية المتطورة وأنظمة التجسس المندمجة مع التقنيات العالية، والتي هي وليدة تعاون وشراكات عضوية أميركية إسرائيلية، وباتت هي القاطرة التي تقود الاقتصاد الإسرائيلي بإيرادات سنوية تزيد عن 12 مليار دولار.

ظل المتدينون اليهود بأحزابهم التقليدية بعيدين عن مؤسسة الجيش وتقاليدها ومتطلباتها العلمية والمهنية، وحتى نمط حياة الجنود والمجندات العصرية، وذلك ما فاقم من عزلة هذه الفئات الدينية، وكرّس كونها عبئا أمنيا واجتماعيا واقتصاديا على باقي فئات المجتمع الإسرائيلي. تاريخيا ظل الجيش الإسرائيلي بمؤسساته القيادية بعيدا عن متناول هذه الفئات حتى مطلع الألفية الثالثة، حيث كان الجنرال آفي إيتام أول جنرال متدين في الجيش الإسرائيلي ويرتدي قبعة المتدينين، وهو من أصبح لاحقا رئيسا للحزب الوطني الديني الذي تحول لاحقا إلى حزب البيت اليهودي. هذا الأمر إلى جانب اتساع رقعة الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين، عزز من نشوء تيار جديد في الحركة الصهيونية هو تيار الصهيونية الدينية، أو «الحرديلم» أي المتزمتين الوطنيين كما اصطلح على وصفهم في السنوات الأخيرة، الذي يمزج بشكل انتقائي بين أفكار القومية الصهيونية باعتبارها أفكارا لإدارة الدولة وشؤونها السياسية والأمنية، وبين أحكام التوراة كنظام، ويلاحظ الارتفاع المطرد لشعبية هذا التيار بين دورة انتخابية وأخرى، وهذا التيار الذي تمثله كتلة الصهيونية الدينية ويرأسه الثنائي بتسلئيل سموتريتش والكهاني المتطرف ايتامار بن جفير، يمكن له أن يحصل على 13 مقعدا بحسب استطلاعات الراي الأخيرة، وهو ما يمكن أن يجعله الكتلة الثانية بين كتل اليمين المتطرف بعد حزب الليكود وعنصرا رئيسيا في أية حكومة قادمة يمكن أن يشكلها نتنياهو.

وإلى جانب ارتقاء عدد من الضباط المتدينين في سلم القيادات العسكرية والشرطية العليا، جرى في السنوات الأخيرة اتخاذ جملة من التسهيلات لتشجيع خدمة المتدينين، مثل تشكيل عدد من الكتائب العسكرية الخاصة بالمتدينين مثل كتيبة «نيتسح يهودا» التي تخضع لقيادة الجيش ولكنها تراعي الطبيعة السلوكية للمتدينين، كما يجرى توظيف رجال دين يهود (حاخامات) في خدمة الجيش، ولعل أبرز تأثيرات القوى الدينية وخاصة «الحردلية» على قيادة الجيش يتمثل في تبني عدد كبير من قادة الكتاب والوحدات العسكرية مقولات تلمودية وتوراتية كناظم وموجه لعملهم العسكري بديلا للتعليمات العسكرية المكتوبة، مثل القاعدة التوراتية التي تحدد تعليمات إطلاق النار على قاعدة «من قام لقتلك بادر أنت واقتله أولا» وهي قاعدة باتت توجه بعض الوزراء وكبار المسؤولين بمن فيهم رئيس الحكومة السابق بديلا لتعليمات إطلاق النار الحديثة المنسجمة مع تركيبة جيش عصري حديث■

بوابةُ الصّراعِ البحري: حقلُ غاز كاريش

د. إلهام شمالي. باحثةٌ في تاريخِ الحركةِ الصهيونيّة/ فلسطين

قامتْ نظريّةُ الحدود الآمنة أو الحدود الأمنيّة الإسرائيليّة على أساس تحقيق مصالح إسرائيل العسكريّة والاقتصاديّة، التي تستطيع من خلالها التحكم بدول المنطقة سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا؛ بريًّا وبحريًّا وجويًّا؛ ومن هنا تزايدت الأطماعُ الإسرائيليّة في المقدّرات الطبيعيّة للبلاد العربيّة يومًا بعد يوم، فمنذ إقامتها كيانًا غاصبًا على أرض فلسطين، كشفت عن مساعيها للسيطرة على تلك المقدرات، التي تجعل منها صاحبة قرار في المحيط الإقليمي، فكما كانت المياه محورًا استراتيجيًّا في الفكر الصهيوني، منذ بدء التفكير بإقامة هذا المشروع الاستيطاني الإحلالي، ظهرت الأطماع الإسرائيليّة في السيطرة على ما تجود به الأرض من خيرات، وما تدفّقه البحار من ثروات ومقدرات، هي من حقّ الشعوب العربيّة؛ لتؤكد دومًا أنّها ما زالت مشروعًا استعماريًّا.

بعد أن فرضتْ إسرائيلُ وجودَها على المنطقة العربيّة، تحاول اليوم ترسيم حدودها مع الدول العربيّة، وكأنّها دولةٌ حقيقيّةٌ صاحبة أرض، ولم تكن الحدود البريّة تعني إسرائيل، بقدر ما تعنيها الحدود البحريّة التي مثّلت هدفًا استراتيجيًّا لها، فالبحرُ المتوسّط بالنسبة لها مصدر قوّة وعمق استراتيجي تحقق من خلالهُ الوجود الإقليمي والسيادة الدوليّة، ويمنحها التفوّق النوعي في مجال الملاحة، وجاء اكتشاف حقول الغاز في البحر المتوسط، ليزيد من أطماعها التوسعيّة، فهي دولةٌ شحيحةُ الموارد الاقتصاديّة، فسيطرت في السابق على حقول الغاز في سيناء، وتسعى اليوم للسيطرة على حقلي غاز كاريش وقانا في لبنان، للتفرغ بعدها لحقل غاز مارين على شواطئ قطاع غزة.

سارعت دولة الاحتلال لترسيم الحدود مع دولة لبنان، التي لا تربطها معها أية علاقات دبلوماسية مباشرة، وعملت عبر «وسيط دولي» لفرض رؤيتها للحدود البحرية مع الجبهة الجنوبية، وتأمين تواجدها في البحر المتوسط، وجاء اكتشاف حقل كاريش للغاز، الذي يقع على بعد 90 كم من مدينة حيفا، الذي تعده لبنان يقع ضمن المنطقة البحرية المتنازع عليها مع دولة الاحتلال، ليغير أبعاد المسالة، أي أن اكتشاف الحقل، والخلاف عليه أسهم في عرقلة قضية ترسيم الحدود البحرية بينهما، حيث ترى لبنان أن استغلال حصتها من غاز كاريش قد يسهم في تخفيف الواقع الاقتصادي الذي تعاني منه الدولة، ولذلك ترفض التنازل عن حقوقها فيها لما يمثله من بارقة أمل ليست اقتصادية فحسب، بل سياسية أيضاً.

رفضت لبنان الادعاءات بوجود تنقيب مشترك مع إسرائيل، في الوقت الذي وضعت فيه الأخيرة سفن ومنصات استخراج الغاز والنفط على الحدود البحرية مع لبنان، وادعت أن تلك المنصات تقع ضمن منطقتها الاقتصادية البحرية، واعتبرت لبنان أن ذلك يمثل اعتداء على ثروات لبنان لا ينبغي الصمت عليه، وعليه توقفت أعمال الترسيم للحدود بين الطرفين بعد التعنت الإسرائيلي الرافض للمقترح اللبناني بإضافة مساحة 1430 كيلو مترا إلى حدودها تشمل أجزاء من حقل كاريش، عرفت بخط 29 بحرياً.

إسرائيلياً جاء اكتشاف حقل كاريش في ظل تفاقم الأزمات الداخلية في إسرائيل، حيث التوجه نحو انتخابات برلمانية خامسة في أقل من أربعة أعوام، وفشل الائتلاف الحكومي في الصمود، تزامنا مع مشهد إقليمي أقل ما يقال أنه مشهد معقد جعل دولة الاحتلال تتجه لإرجاء التنقيب استخراج الغاز إلى ما بعد شهر سبتمبر الحالي. يذكر هنا أن بداية التفاوض برعاية الأمم المتحدة عام 2011م، ووفق خرائط موثقة من الطرفين لدى الأمم المتحدة كانت على مساحة الحدود 860 كيلوا مترا مربعا، المعروف بخط حدودي رقم 23، الذي اعتبرته دولة الاحتلال خطاً رسمياً لمنطقتها الاقتصادية البحرية، بينما عدت خط 29 خطا للتفاوض، وهي المساحة التي تطلب لبنان بتوسيعها لتشمل حقل كاريش، ومع ذلك تحاول إسرائيل بمساعدة «الوسيط» الأمريكي التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود بين الطرفين يتضمن تنازلا إسرائيلياً عن

مقطع داخل البحر، يقابله تنازل لبناني عن منطقة أكثر قرباً من الساحل.

يمثل حقل كاريش اليوم محطة أخرى من محطات الاشتباك مع حزب الله، الذي هدد بالتحرك حال قامت إسرائيل بأي عمل ضمن المياه الإقليمية اللبنانية، وسبق أن أسقطت إسرائيل طائرات مسيرة تتبع لحزب الله في شهر تموز الماضي، وقد هدد حسن نصر الله في حينه بضرب منصات الغاز إذا استمرت إسرائيل بالتنقيب في الحقل، الأمر الذي لم تلق له إسرائيل بالاً، وأبدى وزير الدفاع الإسرائيلي غانتس، ووزيرة الطاقة كارين الهرار، استعداد إسرائيل لأي سيناريو عسكري ضد لبنان حال استهداف منصاتها حول حقل كاريش أو حقل صيدون المعروف في لبنان باسم حقل قانا، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن عمليات استخراج الغاز جاهزة للانطلاقة، أي أن إسرائيل تتحدث عن حقلان للغاز وهو يعني تقوية أركان إسرائيل الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

تصر إسرائيل بأن حقل كاريش إسرائيلي بحت حسب وصف وزيرة الطاقة الإسرائيلية التي ادعت بوجود تعاون وشراكة استراتيجية إسرائيلية مصرية، مع الاتحاد الاوروبي ليتم تسييل الغاز في مصر ومن ثم نقله لدول أوروبا، كونها لا تملك أنابيبا مباشرة للنقل إلى أوروبا، ووجود الشراكة الاستراتيجية مع مصر سيسهل لها الأمر، ثم أن ملف غاز المتوسط من شأنه أن يفتح لها علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول عربية أخرى مجاورة، ويوسع نطاق التجارة الإسرائيلية داخل الاتحاد الأوروبي أيضاً، وترفض وضع ملف حقل كاريش ضمن أية مفاوضات، واستعدادها بالدفاع عنه عسكريا إن تطلب الأمر.

تحاول إسرائيل فرض أمر واقع على لبنان بعدم ربط استخراج الغاز من حقل كاريش بمفاوضات ترسيم الحدود، حيث أن التحضيرات لضخ الغاز قائمة وبشكل طبيعي، خاصة بعد أن كثفت من أنظمة الدفاع المتعددة حول منصة الغاز ووضع أجهزة استشعار خاصة، ومحاولة الإسراع من عمليات التنقيب - التي لم تحدث حتى تاريخ كتابة المقالة - كونه يمثل خطوة إسرائيلية لتخفيف أزمة الطاقة العالمية، كي تمتلك قدر من احتياطيات الغاز، مما يعطيها ضمان لمستقبل الطاقة في إسرائيل، ويمنحها مكانة اقتصادية وسياسية لا يمكن التخلي عنها بسهولة، حتى مع وجود الوساطة الأمريكية برئاسة عاموس هوخشتارين الذي اقترح على لبنان التخلي عن المطالب بحقوقها في حقل كاريش، مقابل تخلي إسرائيل عن مطالبها في حقل قانا للغاز الممتد على المناطق الاقتصادية البحرية للطرفين.

أزمة تلو أزمات تفتعلها إسرائيل مع الدول العربية، فلم يعد العصر عصر الحروب المباشرة، والاجتياحات العسكرية البرية والبحرية، اليوم نحن أمام حروب المياه والغاز، يتم خلالها ترويج لحقوق مائية ونفطية في المياه الإقليمية العربية، وهي تدرك جيداً أنها تعمل على ضرب حالة الهدوء مع لبنان وجر حزب الله والشعب اللبناني ككل إلى ما يشبه مقدمات الحرب، ولكن مع عدم الاقتراب من الحرب أكثر، تدرك حكومة تيسير الأعمال برئاسة يائير لابيد، أن أي مواجهة مع حزب الله قبل الانتخابات الإسرائيلية المزعم عقدها في ا نوفمبر المقبل، مجازفة سياسية وانتحار سياسي للابيد، ويدرك المستوى العسكري الإسرائيلي، أن تلك المواجهة - حال حصلت - تختلف عما جرى مع حركة الجهاد الإسلامي في الحرب الأخيرة على قطاع غزة، من كافة النواحي سواء القوة والمدة، أو حجم الاستهداف للجبهة الداخلية الإسرائيلية وقدرة حزب على توسيع نطاقها الجغرافي حال وقوعها، عربياً وإقليميا، ولذلك تعمل إسرائيل على التباطؤ في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع للبنان، واللعب على وتر استنزاف الوقت وتأجيلها كونها لم تتخذ بعد قرار حاسم بشأنه، فإسرائيل تراهن في الوقت الحالي على مرحلة من الاستقرار والهدوء على الجبهة الجنوبية الساخنة وتمرير الانتخابات الإسرائيلية بسلام، ومن ثم تحميل الحكومة الاسرائيلية الجديدة ملف ترسيم الحدود بكاملها بحكومة مستقرة ولا حكومة انتقالية، وانتظار تغير الأوضاع الداخلية في لبنان فهي ترى في لبنان فراغ رئاسي في الوقت القريب، وعدم القدرة على تأليف حكومة مستقرة في ظل مأساوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، مما يعني قدرة إسرائيل على فرض رؤيتها في ترسيم الحدود، بوجود طرف مرن في التفاوض بعيداً عن وجود حزب الله فيه، وهو المسعى الأمريكي والأوروبي الذي تدعمه إسرائيل لممارسة الضغوط على لبنان وجعلها تقبل ما يعرض عليها خشية من وقوع تدهور عسكري قد يعرقل تدفق الغاز والنفط من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، في الوقت التي تتحاشى فيه دولة الاحتلال نقل الملف إلى التحكيم الدولي■

عن الحربِ والسياسة: محاضرُ أركانِ حزيران...!

أكرم عطاالله. كاتبٌ صحفيٌّ فلسطينيّ/ بريطانيا

في محادثات طابا بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين مطلعَ 2001، روى أحدُ شهود العيان عن صدمته من جنرال إسرائيليّ جاء غاضبًا أثناءَ جلسة مشتركة بين وزير خارجيّة إسرائيل آنذاك شمعون بيرس وياسر عرفات؛ إذ بالجنرال يُلقي ملفًا كان يحملُهُ بغضب على صدر شمعون بيرس؛ تعبيرًا عن رفضه لورقة كانت جزءًا من المفاوضات. تلك الحركة التي أحدثت صدمة لدى الرئيس عرفات: كيف يجرؤ جنرال عسكريٌّ على فعل هذا لقائد سياسيٍّ تاريخي؟ ليس المهمُّ هنا بقيّة القصّة وتدخل ياسر عرفات، لكن تلك جعلتني أعيد النظر بدور المؤسّسة العسكريّة ومكانتها داخل إسرائيل، وبالعودة لما فعله بن غوريون الذي وضع قرار الدولة داخل مؤسّسات الأمن القوميّ، وليس بيد السياسيين؛ يمكنُ أن يدلنا هذا على الدولة العميقة داخل الدولة. من هنا قرأت باهتمام محاضرَ هيئة الأركان في نهاية ديسمبر 67 بعد الحرب بستة أشهر، التي قامت بترجمتها بوابة الهدف بعد نشرها في مجلة الدراسات الصادرة عن معهد بن غوريون التابع للجامعة، التي تحمل الاسم نفسه لما للدور الذي تؤدّيه مؤسّسة الأمن في صياغة القرارات وتحديد السياسات.

رئيسُ الأركانِ في حرب الـ67 قائد الجيش اسحق رابين؛ دعا لتلك الاجتماعات التي وثقتها المحاضر دون أن يكون مكلفًا بمبادرةٍ منه، وهذا مهمٌّ في إطار موازينِ القوى للبحث مبكّرًا عن الآفاق التي ستضع حدود التحرّك السياسي ورسم السياسات؛ في محاضر الاجتماعات يبدو ذلك صحيحًا، ليس بهدف وضع تصوّر أمامَ الرئيس جونسون في لقائه مع بنّ غوريون، وواضحٌ أنّ الأمرَ لأسبابٍ داخليّة؛ يبرزُ دور هيئة الأركان مخططًا لتلك السياسات.

في السابع والعشرين من ديسمبر كان رابين يطرحُ سؤال الحدود مبكّرًا؛ ربّما ليضع مساحة التحرّك المستقبلي لدولة حقّقت أبعدَ كثيرًا من أهدافها التيً خطّطت لها؛ فجأةً وقعت كل تلك الأراضي المصرية حتى القناة والسورية والفلسطينية التي كانت تحت الوصاية الأردنية والمصرية وبحضور جنرالات الهيئة الذين عملوا لاحقًا بمناصبَ سياسيّة منهم اثنان وصلا لرئاسة الحكومةً اسحق رابين وأرئيل شارون وأخرين مثل عيزر وايزمن، الذي أصبح رئيس دولة وحاييم بارليف الذي نسب له خط بارليف الذي تم اقتحامه بمعركة أكتوبر ورحبعام زئيفي الوزير الذي قتلته الجبهة الشعبية والجنرال «المعتدل» ماتي بيليد.

ما هي حدود إسرائيل التي ستقف عندها بعد هذا الانتصار؟ كان سؤال المؤسسة، وبالتالي ما هي حدود التنازلات التي ستقدمها إسرائيل في حال جرى اتفاق مع الدول المجاورة؟ وبمن تبدأ إسرائيل وما هي أولويتها؟ كانت تلك تساؤلات لحظة الغرور مع إجابات جاءت في مقدمة الافتتاحية على لسان رابين بأن حدود إسرائيل الشرقية هي نهر الأردن، والآن بعد أكثر من خمسة عقود؛ يتضح أن تلك الجملة تتكرر لدى جميع السياسيين وهي ما تنفي تلقائيا امكانية إقامة دولة فلسطينية بمفاوضات طبيعية مع الفلسطينيين، وتلك تفسر كل الخداع الإسرائيلي وعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية وفقا لطموحات الإجماع الفلسطيني على حدود 67 والتي كانت مصحوبة بإعادة النظر بمكانة الأردن في الضفة الغربية، بما يسمح بحرية كاملة لإسرائيل في استخدامها.

الحدود الغربية الجنوبية والتي وصلت بنتائج الحرب حد القناة كانت نقاشات هيئة الأركان أكثر مرونة في الحديث عن الانسحاب، حيث لا يمكن أن يبقى الجيش على الضفة الشرقية للقناة؛ ربما تقبل إسرائيل بالعريش حدودا زائد أو ناقص، هكذا جاء؛ أما طابا التي تمت إعادتها إلى مصر في تحكيم دولي، فقد جاء في محاضر الاجتماعات أن على إسرائيل ألا تتخلى عن طابا «لاحظ حديث هيئة الأركان في تلك النقطة ومفاوضات الانسحاب من سيناء التي أبقت طابا التزاما بما قرره الجيش الذي رسم حدودا مبكرة».

ألا يثير هذا الالتزام في مفاوضات إسرائيل وعلاقاته الإقليمية والحدود التي وضعها الجيش في اجتماعين قيل أنه لم يجر ترتيبهما مسبقا ولم تعد لهما أوراقَ عمل ولم تطلب نقاشاتها رأس الدولة؛ قراءة إسرائيل من هذا المنظور كدولة جيش أولا، وبالمناسبة الدولة الوحيدة في قانونها يشغل رئيس الأركان منصب القائد العام للقوات المسلحة، فيما أن هذا المنصب في باقي دول العالم يحمله رئيس الدولة.

وإذا كانت قد حصلت بعض التغيرات مثلا حدود رفح وليس العريش؛ ربما ارتبط الأمر ببعض نتائج أكتوبر التي وجهت ضربة لغرور مؤسسة الجيش في إسرائيل، لكن بالإجمال كانت إسرائيل تسير وفقا لسياسات تم وضعها مبكرا منذ إقامتها مستفيدة أو مستخلصة، لنتائج سياسية من المعارك التي حدثت مع القوات العربية فمثلا عندما احتل الجيش الإسرائيلي رأس محمد عام 47 كان الملك فاروق يهرع للسفير البريطاني ليرجوه أن يتدخل لتسحب

إسرائيل قواتها قبل انكشاف الأمر ليقول بن غوريون أن العرب يخافون من الفضيحة أكثر من خوفهم على الأرض لتلمع في ذهنه فكرة معادلة سياسية، وهي «الأرض مقابل السلام»، إذا أرادوا أرضهم؛ فليأتوا للسلام ومن هنا كانت نظرية بن غوريون، مزيدا من الأرض لنرغمهم على الصلح مع إسرائيل.

ومن سخريات القدر أن تتحول نظرية بن غوريون إلى شعار رسمي عربي وتصبح كأنها نظرية عربية وهي ولدت لابتزاز العرب؛ يرددها العرب في اجتماعاتهم «الأرض مقابل السلام كأنها اختراع عربي»، وقد توقف هذا الشعار في الآونة الأخيرة، لأن إسرائيل لم تعد تطلقه لأنها باتت تبحث عن السلام دون مقايضة الأرض، وتلك نظرية نتنياهو الذي راهن على التطبيع؛ دون أن يضطر لدفع ثمن وهو من المدرسة النقيضة لبن غوريون.

صحيح أن السياسة هي عامل متغير وكان يمكن لإسرائيل أن تتواضع في لغتها وحدودها وتلك الاجتماعات لو تمكّن الوضع العربي من هزيمتها أو على الأقل تحقيق توازن معها. لكن ما يمكن قوله إن هذا الثبات الإسرائيلي كان بلا شك مرده عدم قدرة الدولة العربية على بناء منظومة حديثة، ليس فقط عسكرية، وإنما دولة بكافة المجالات يكون الجيش مجرد انعكاس لقوتها، ولكن الجيوش العربية هي انعكاس لواقع الدول الحالية، والتي لم تتمكن من مقارعة إسرائيل، ومن هنا ليس فقط أنها لم تتراجع عن حدود قررتها في لحظة غرور، بل أن وقائع العقود اللاحقة؛ زادت من غرور إسرائيل نحو سياقات وأطماع تجسدت بما نراه، بل وأكثر في تنازل العرب حتى عن ما سميَّ المبادرة العربية بالمقايضة مع إسرائيل.

تلك هي السياسة، وربما أن انتصارات إسرائيل التي حققها الجيش؛ جعل من سطوته على المؤسسة السياسية أو لربما أن هاجس التاريخ؛ جعل من الجيش عماد القوة الأولى أو لأن بن غوريون صممها ووزع موازين القوى لدى دولة مؤسسات، ولكن في كل الظروف؛ تلك الموازين ظلت، لأن الجيش تمكن من هزيمة أمة، ولو كانت النتائج مختلفة لأعيد الجيش المهزوم إلى ثكناته؛ فالقوة هي من يوزع الموازين ■

أوامر المنسق واتجاه الرصاص

خاص (الهدف)

منذ أسابيع قرر الاحتلال تصعيد ضغطه على السلطة الفلسطينية، للقيام بما عجزت منظومته الأمنية عن القيام به، وما تعجز عنه السلطة الفلسطينية أيضًا؛ تصفية بؤر المقاومة في الضفة الغربية المحتلة، حيث يدرك العدو استحالة ذلك بالطبع ولا يظن أن لدى السلطة قدرة اعجازية في الجانب الأمني، ففي نهاية المطاف الاعتقالات والسجون والرصاص الذي يستخدمه لم يوقف المقاومة، ولم يمنع ذلك التفشي المستمر لرائحة البارود في الضفة المحتلة، لكن ضغوط العدو تريد الوصول لنتيجة محددة وهي فرز واضح لجزء من الفلسطينيين يضعهم في مواجهة بقية الشعب الفلسطيني، فكما تفرز المنظومة الصهيونية الفدائي وتسعى لحصاره وقتله، تحاصر أيضًا شركاءها في منظومة التنسيق الأمني وتورطهم للأبد وتقطع عنهم كل خط للعودة، وتضعهم أمام خيار وحيد، خدمة أمنية مقابل مصالح مادية مباشرة، بلا سياسة أو حقوق أو خطاب وطني.

إن لحظة الحقيقة تعلن بما لايدع مجالا لشك، أن كل ما تبقى من مشروع السلطة هو خط الاتصال بالمنسق والحكم العسكري الصهيوني المحتل، ولا غطاءً مسموحًا به صهيونيًا، لذلك عندما يدوي الرصاص وينزف جنود الاحتلال؛ يضغط ضباط الكيان الصهيوني وينكمش موظف التنسيق الأمني الفلسطيني في مقعده ويتمسك به جيدًا؛ يرسل الدوريات لمخيمات وأحياء وقرى الضفة مع أوامر بالاشتباك والاعتقال.. لا مقولات سياسية لتبرير ذلك، هذه التعرية السياسية الصارخة تُخرج الرصاص والغضب من بنادق ضباط وعناصر في الأجهزة الأمنية؛ دفاعًا عن شعبهم ولصدر القاتل الصهيوني، وتستخرج غضب المحتل ومعه سيل جديد من أوامر الاعتقال التي تنفذها أجهزة أمن السلطة. هل هذا ما أرادته قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير ؟

هذا لم يعد مهمًا، فمنذ سنوات ليست بالقليلة بات بإمكان منظومة الأمن والتنسيق الأمني أن تعمل وفقًا لبرنامجها الخاص، بمعزل عن إرادة الشارع الفلسطيني، وحتى عن إرادة قيادتها السياسية، هنا لا نقول أن هناك صدامًا أو تعارضًا بالضرورة، ولكن لو حدث هذا التعارض؛ فالمسار ثابت، باتت لدى منظومة التنسيق الأمني ديناميتها الخاصة، هذا هو العمل والوظيفة والدور، بل إن هذه هي الهوية تلك الهوية التي يرفضها من قرر رفع سلاحه في وجه الاحتلال؛ بضعة من الأفراد، يديرون هذا المسار، تصدر الأوامر تغلف باسم فلسطين ومشروعها الوطني والمصالح العليا، الغلاف مهترئ، ولكن لا يهم، تتقلص مساحة تنفيذ الأوامر، القدرة والرغبة، ولكن أيضًا لا يهم سيبذل المنسق جهده حتى آخر نفس، سيتشبث بدوره، بمصالحه، بالبقاء، بالتسهيلات، بخط الاتصال مع منظومة الاحتلال. لكن الدم أيضًا لا يتغير، وإن كان يغير، وفي شوارع فلسطين سالت الدماء برصاص وحراب الاحتلال، وبات يذكي لهيب المقاومة والغضب، وبينما يدرك المحتل جيدًا رغبته في تجنب الانفجار؛ يضع السلطة في مقدمة المدفع، يحيلها لكيس لتلقي اللكمات، وتشتيت وجهة الغضب ووضوح المقاومة.

بكل وضوح، يقترح العدو حربًا أهلية فلسطينية، ويجد من يقبل وينفذ ويضع نفسه في متراسها، وبذات الوضوح أيضًا إن رفض التنسيق الأمني، والاعتقال، والتمرد الشعبي على هذا الهوان والاذلال، والتمسك بخيار القتال، بالحق في مقارعة المحتل، في الدفاع عن النفس والوطن، ليس «فتنة» أو انخراط في مشروع نقل الاشتباك للحيز الفلسطيني، ولكن واجب وحق، وضرورة وطنية.

ما سيحفظ للفلسطينيين تماسكهم الشعبي والمجتمعي ومقاومتهم وسلامة بوصلتهم، ويحميهم من هذا المسعى الاحتلال المستمر، هو توسيع قاعدة الرفض الوطني للاعتقال وللتنسيق الأمني، والإصرار على استعادة القرار الوطني والمؤسسات الوطنية.

إن الجواب الذي أعلنه تكرارًا عناصر وضباط في الأجهزة الأمنية على أوامر التنسيق الأمني التي تضعهم في وجه شعبهم، هو رصاص في صدور المحتلين، هذا الجواب هو خلاصهم، وتوجه أيضًا نحو خلاصنا جميعًا؛ ذات البنادق وربما من ذات المخزن التي تطلق النار على شعبنا في نابلس اختارت أوامر المنسق والإحتلال، في مقابل رصاص اختار صدر المحتل؛ الخيار كما هو سياسي ووطني فهو أيضًا فردي وشخصي، فلسطين قضية شخصية لكل منا، موقفنا من شعبنا وأهلنا ودورنا تجاههم هو أيضًا قضية شخصية، وخيار حان وقت اتخاذه ■

رسائل مسربة من (ويكليكس):
كيف تدعم هوليود جرائم الحرب الصهيونية؟

أحمد مصطفى جابر. كاتب فلسطيني. مسؤول (شؤون العدو) في «الهدف»

منذ زمن طويل، شرح علماء الاجتماع السياسي، وغيرهم، وسائل توجيه الرأي العام والتحكم به، وإعادة برمجته لاذعان للروايات التي تصدرها الطبقة الحاكمة، وكان هربرت شيللر من ألأوائل من فضحوا هذه ألأساليب وقد سلط الضوء في كتابه الفريد «المتلاعبون بالعقول» على سيطرة الجهاز الحكومي والأمني وكارتيلات صناعة السلاح في الولايات المتحدة، على الجوانب المختلفة للاعلام ومن ضمنها عالم السينما والترفيه، والنفوذ الهائل الذي يتمتع به هؤلاء هناك.
ما يحدث اليوم هو استمرار لذات القصة، سعي الجلاد لإخفاء صرخة ضحيته، وتواطؤ مشين بين صناعة السينما في هوليود الأمريكية وبين وزارة الحرب الصهيونية. هذا المقال يكشف جانبا من هذا ألتواطؤ.

مؤخرًا، فضحت مجموعة من التسريبات لرسائل الكترونية، كيف حاول أقطاب السينما المؤثرين في هوليود تبييض الجرائم الصهيونية، وتقديم الوضع على أن «إسرائيل» تدافع عن نفسها ضد ما زعموا إنه «إبادة جماعية وشيكة»، في الوقت الذي كان الكيان الصهيوني يشن عدوانه الإجرامي على قطاع غزة عام 2014.

بل إن هؤلاء تواصلوا مع مسؤولين عسكريين صهاينة للتنسيق فيما بينهم، وشن حملة ضد الفنانين الذين انتقدوا تصرفات حكومة الاحتلال وأنصارها. هذه التسريبات صدرت عن أرشيف (سوني) أحد شركاء ويكليكس، التي أسسها بطل حرية الإعلام جوليان أسانج، منها الرسالة التي أرسلها المحامي والمنتج في هوليوود Glenn D. Feig في سلسلة بريد الكتروني إلى العديد من المديرين التنفيذيين الأكثر نفوذا في تينسل تاون (أبرز أحياء صناعة السينما في هوليود)، والتي مفادها أن: «[رسالة إسرائيل] يجب أن تتكرر بلا حدود حتى يفهمها الناس»، جاء ذلك في إطار عدوان 2014 أحد أكثر الفصول دموية خلال أكثر من نصف قرن من الاحتلال.

في هذا السياق، تعرض نجوم كبار للإدانة بسبب موقفهم المناهض للعدوان، حيث أن كبار المنتجين أعربوا عن قلقهم، ليس إزاء العدوان بل إزاء تغريد بعض النجوم خارج السرب، حيث أصر المنتج رون روثولز على أنه «يجب أن نتأكد من عدم حدوث ذلك مرة أخرى» وهو يقصد العديد من أكبر نجوم عالم السينما، بما في ذلك الزوجان المشهوران، بينيلوبي كروز وخافيير باردیم، اللذان أدانا ممارسات الكيان الصهيوني ووصفاها بأنها ترقى إلى مرتبة «إبادة جماعية». وقد هاجم روثولز النجمان الحائزان على أوسكار؛ مدعيًا أنه لا يجوز لنجم حائز على هذه الجائزة أن يصف سلوك «إسرائيل» بأنه عدوان؛ زاعمًا أن هذا التصرف «مثير للتقزز». وحاول بعد ذلك تنظيم حملة ضغط عالمية صامتة على مواقع ومؤسسات الفنون، للقضاء على حركة المقاطعة في قطاع السينما.

تكشف الرسائل المسربة أيضا عن مهاجمة صانع الأفلام والناشط الاجتماعي البريطاني كين لوتش الذي دعا علنًا في مهرجان كان وفي أعقاب العدوان الصهيوني على غزة، إلى مقاطعة ثقافية ورياضية لدولة الفصل العنصري. موقف لوتش أثار غضب المُجمع الصهيوني في هوليود، حيث طالب ريان كافانو، الرئيس التنفيذي لشركة Relativity Media ، وهي شركة منتجة للأفلام ومسؤولة عن تمويل أكثر من 200 فيلم، بإلغاء مهرجان كان السينمائي بأكمله، وليس لوتش فقط. انضم آخرون إلىهذه الحملة الصهيونية مثل بن سيلفرمان، الرئيس المشارك السابق لـ NBC Entertainment و Universal Media Studios ومنتج برامج مثل «The Office» و «The Biggest Loser» و Ugly Betty « والذي قال أن الصناعة يجب أن» تقاطع المقاطعين».

وفي رده على الإفتراءات الصهيونية الهوليودية قال لوتش الذي لم ينجحوا في إسكاته «إنه أمر مروع. لكن في النهاية، ليس الأمر مفاجئًا، لأن المدافعين عن قمع إسرائيل للفلسطينيين سيبذلون قصارى جهدهم لمنع الأشخاص الذين يعارضونهم»، وأضاف «لا ينبغي أن نقلل من كراهية أولئك الذين لا يستطيعون تحمل فكرة أن للفلسطينيين حقوق الإنسان، وأن فلسطين دولة؛ ولديهم بلدهم».

إغلاق حرية التعبير

مارست المجموعة ضغوطًا جدية على المؤسسات الأمريكية لقمع دعم حقوق الإنسان الفلسطيني. وكشف سيلفرمان أنه كتب إلى بيتر جيلب، المدير العام لأوبرا نيويورك متروبوليتان، في محاولة لإغلاق عرض أوبرا «موت كلينجهوفر»، وهي أوبرا تروي قصة اختطاف طائرة ركاب عام 1985 من

قبل جبهة التحرير الفلسطينية».

في النهاية؛ استمرت المسرحية وسط احتجاج كبير ومنسق داخل وخارج مركز لينكولن للفنون المسرحية، حيث حاول صهاينة هوليود إيقاف العرض، بدعوى أنه «معاد للسامية».

التنسيق مع جيش الاحتلال

تظهر الرسائل من أكثر الأفراد نفوذًا في هوليوود أن اليهود على وشك التعرض للإبادة في جميع أنحاء العالم؛ زاعمين أن «إسرائيل» هي الحاجز الوحيد الذي يقف في طريق هذا المصير الوشيك. وتُظهر أنه لم يقتصر الأمر على استراتيجيات تنسيق كبار المنتجين في مدينة تينسل لإسكات منتقدي «إسرائيل»، بل كانوا أيضًا على اتصال وثيق بالحكومة الصهيونية وجيشها.

على سبيل المثال، أرسل المنتج جورج بيريز رسائل إلى زملائه في سلسلة البريد الالكتروني لتقديمهم إلى عقيد في الجيش الصهيوني هو كوبي ماروم وقال بيريز في رسالة إلى قائمة بريدية من زملائه « لقد ضمنت كوبي ماروم قائدًا متقاعدًا في الجيش الإسرائيلي؛ كان كوبي لطيفًا بما يكفي لمنح عائلتي وأنا بجولة جيب في مرتفعات الجولان خلال رحلتنا في يونيو إلى إسرائيل، كما اصطحبنا لزيارة قاعدة عسكرية على الحدود بين إسرائيل وسوريا، وهي المنطقة التي ظهرت في الأخبار مؤخرًا. من الصعب تخيل أن «الأطفال» [يقصد المجندين في الجيش الصهيوني] الذين التقينا بهم في القاعدة، هم على الأرجح منخرطون في قتال مع أعدائنا».

وأشار بيريز أيضًا إلى أن «كوبي يعمل بشكل وثيق مع أصدقاء جيش الدفاع الإسرائيلي (FIDF) الذين يحتاجون إلى تبرعات»، ونصح أن هوليوود بحاجة إلى «البحث بعمق للمساعدة في النضال المستمر من أجل بقاء إسرائيل». كما حاولت المجموعة بقيادة كافانو تجنيد نجمة السينما «الإسرائيلية» الأمريكية ناتالي بورتمان في صفوفها، لكن الممثلة الحائزة على جائزة الأوسكار؛ بدت أكثر قلقاً من مشاركة تفاصيلها الشخصية: كيف وضعوني على هذه القائمة ؟». أيضا رايان سيكريست أجابت موجهة كلامها إلى كافانو«أرجو إزالتي من قائمة البريد الالكتروني هذه ؟ لا ينبغي أن تنسخني علنًا سأضطر إلى تغيير عنوان بريدي الالكتروني الآن. شكرا لك».

في حين أن ازدراء بورتمان العلني لمجموعة المنتجين المؤيدين «لإسرائيل» بشكل واضح جدير بالملاحظة، كان رد كافانو أكثر من ذلك، والذي كشف عن مدى قرب العلاقة بين الدولة الصهيونية وهوليوود. كتب كافانو بشكل مسعور ضد النجوم اليهود المعارضين للسياسة الصهيونية، وقال «آسف. أنتم اليهود المحقون الذين يتم ذبحهم بسبب معتقداتهم وأعضاء كان الذين ينادون بمقاطعة أي شيء إسرائيلي أو يهودي أقل أهمية بكثير من عنوان بريدك الالكتروني [..] تناولت الغداء بالأمس مع القنصل العام الإسرائيلي. لقد كان مرتبكا للغاية وقلقا عندما سمع أنك تدعم جي ستريت حتى أنه توسل إليَّ أن أوصل بينكما».

وهكذا، تثبت الرسائل المسربة بما لا يدع مجالًا للشك أن كلا من الحكومة الصهيونية والجيش الصهيوني على اتصال ببعض أقوى الأشخاص في عالم السينما الهوليودية والبريطانية، من أجل دفع رسالة مؤيدة للكيان إلى الأمام والقضاء على أي انحراف عن هذا الخط.

ولكن مجموعة صهاينة هوليود التي فشلت في تجنيد بورتمان؛ تمكنت من سحب منتج الهيب هوب الشهير راسل سيمونز إلى مستنقعها، وهو مؤسس ديف جام للتسجيلات وهو أيضًا، أي مؤيد الكيان هذا، كان محل جدل مؤخرًا، بعد أن تقدمت ضده 20 امرأة بتهمة الاغتصاب أو غيره من أشكال سوء السلوك الجنسي.

تكشف الرسائل البريد أن تعزيز التواصل مع الكيان الصهيوني داخل المجتمع الإفريقي الأمريكي هو أحد اهتمامات سيمونز الأساسية، في محاولة لاختراق التضامن الفلسطيني - الإفرو أميركي، وعندما سئل عما إذا كانت لديه أي أفكار حول كيفية تحسين صورة «إسرائيل»، قال « لدينا الموارد والرغبة في كسب قلوب الشباب المسلمين والمسلمين بدلًا من فقدانها». وعند سؤاله عن ماهية الموارد لديهم، قال «لدينا المئات من برامج التعاون بين الأئمة والحاخامات وأتباعهم. لدينا العديد من الأئمة المحترمين الذين سينضمون إلى الحاخام الرئيسي السابق ميتزكر الحاخام شنير وغير اليهود في الترويج لخطة السلام السعودية»، واختتم حديثه قائلًا: «من خلال هذه الحملة سنساعد إسرائيل».

تحول المد

على الرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها سيمونز وآخرون؛ بدأ الرأي العام الأمريكي، في السنوات الأخيرة، بالانقلاب على «إسرائيل»، ومن المرجح أن يتعاطف الشباب الأميركيون، على وجه الخصوص، مع محنة الشعب الفلسطيني ويدعمون قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ يتعلق الكثير من هذا بصعود وسائل التواصل الاجتماعي وقيام جيل جديد من النشطاء باختراق الحواجز لتسليط الضوء على الظلم الذي تمارسه حكومتهم.

في في عالم اليوم، لم يعد من الممكن إخفاء الحقائق، وعلى الرغم من تواطؤ منصات التواصل الاجتماعي التي تهيمن عليها الولايات المتحدو أجهزة أمنها، المتواطئة أصلا والشريكة للكيان الصهيوني إلا أن الروايات المباشرة تواصل الظهور متحدية التعتيم، وهي روايات موثقة عن الوحشية الاحتلالية، كما أوضح عالم السياسة المخضرم نعوم تشومسكي «إن حجاب الدعاية المكثفة [يتم] التخلص منها ببطء،[و] المشاركة الأمريكية الحاسمة في الجرائم الإسرائيلية؛ تتجلى أيضًا بشكل أكثر وضوحًا، مع الالتزام بالنشاط، يمكن أن يكون لذلك آثار مفيدة».

ومع ذلك؛ يستمر دعم الحكومة الأمريكية للكيان الصهيوني في الارتفاع، خاصة ما بين عامي 2019 و 2028، حيث من المقرر إرسال ما يقرب من 40 مليار دولار من المساعدات، كلها تقريبًا عسكرية، مما يعني أن أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تساهم في القمع والتشريد الفلسطيني.

النجم الكبير لوتش كان أكثر تفاؤلًا بشأن هذه القضية، حيث قال إن أولئك الذين يقفون في طريق العدالة سيحكم عليهم التاريخ بشكل سيء، قائلا: «إن إنكار حقوق الإنسان للفلسطينيين هو من أكبر الجرائم [في العصر الحديث] وحقوق الفلسطينيين هي أحد أكبر أسباب القرن الماضي وهذا القرن؛ علينا جميعًا أن ندعم الفلسطينيين؛ إذا كان لديك أي اهتمام بحقوق الإنسان، فلا شك: يجب دعم الفلسطينيين. وهؤلاء الناس الذين يعارضونهم، في النهاية، سوف يتلاشون، لأن التاريخ سيظهر أن هذه كانت جريمة مروعة؛ عانى الفلسطينيون من التطهير العرقي في وطنهم؛ علينا دعم الفلسطينيين، توقفوا». ومع ذلك، لا ينوي هؤلاء المتصهينون «التلاشي» ويواصلون القتال نيابة عن الحكومة الاحتلالية ■

أوروبا بين اتحادها وانفكاكها في امتحان الحرب الأوكرانيّة

موسى جرادات. كاتبٌ فلسطينيٌّ/ تركيا

مع اشتعال الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، برزت تداعياتُ الحرب، وأخذت بالظهور، فانكشف الاتّحادُ الأوروبي، الذي قدّم نفسه منذ عقود، باعتباره النموذج الفذ للقوى الغربية الصاعدة، ومع أوّل حرب تدور على الجغرافية الأوروبيّة، بدأت الدول الأوروبيّة المنضوية ضمن الاتحاد، بالتمايز في مواقفها، سواءً تجاه روسيا أو بحثها عن حلولٍ فرديّةٍ لأزماتها الاقتصاديّة المترتبة على هذه الحرب.

من المعروف أنّ فرنسا وألمانيا وإيطاليا، مثّلت طوال عقود الرافعة الأساسيّة لهذا الاتّحاد، بعد انسحاب المملكة المتّحدة منه، وحاولت هذه الدول بناء مقاربات سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة، تجاهَ القضايا الدّاخليّة والخارجيّة، مع بناء التصوّرات الموحّدة تجاهَ القضايا الدوليّة، مصحوبةً بكل المقولات التي أنشأها اقتصاد السوق، والشعارات التي طرحتها العولمة، باعتبار أنّ الحضارة البشريّة تعيش مرحلة القرية الكونيّة، مع الثورة التكنولوجيّة التي اجتاحت العالم، وبقينا أسرى تلك الشعارات الكبرى التي رفعتها المنظومة الغربية والاتحاد الأوروبي، حتى بداية الحرب في اوكرانيا، فانكشف الاتحاد على وضعيّةٍ جديدة، خاصّةً بعد اشتعال أزمة الطّاقة المحتدمة اليوم بين الروس والغرب مجتمعًا.

هذا الانكشاف ظهر جليًّا، بمسار تلك الدول، لكن الموقف الفرنسي الذي يقوده الرئيس الفرنسي ماكرون، يعد نموذجًا لقراءة الوضع الأوروبي على كل المستويات؛ فالدبلوماسية الفرنسية كانت لها مواقفها المتميزة من الحرب في أوكرانيا، حيث اندفعت نحو بناء خط سياسي مع موسكو؛ محاولة البحث عن حلول خلاقة لهذه الحرب، تضمن بها مصالحها المتباينة بين الخصوم؛ محاولة شق عصا الطاعة عن الولايات المتحدة الأمريكية الداعية للذهاب إلى أقصى درجات العزل لروسيا الاتحادية وحصارها وخنقها وفرض شروط الاستسلام عليها، وبغض النظر عن نجاح المحاولة الفرنسية من عدمها، إلا أنها كاشفة لحركة بلدان الاتحاد الأوروبي، في تعاملها مع المأزق التاريخي الذي لم تعشه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي أسيرة القرار الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى أسيرة الجغرافية مع روسيا، إضافة المصالح المشتركة المرتبطة بروسيا، وبالتحديد قطاع الطاقة الروسية، الذي يوفر 40% من حاجة السوق الأوروبي.

ولمعالجة هذه الأزمة لجأت فرنسا إلى حلولها الخاصة للدفاع عن مصالحها الوجودية؛ فصوتها السياسي الخافت، بفعل الضغط الأمريكي دفعها نحو اجتراح حلول خاصة لها؛ خارج الاتحاد الأوروبي الذي يتجه بفعل الأزمة نحو التفكك، على الرغم من كل الادعاءات الزائفة التي تطلقها مؤسسات الاتحاد الأوروبي بين الفينة والأخرى.

فرنسا شرقا وغربا

مع بدء الحرب أدركت الدبلوماسية الفرنسية أن لا حلول قريبة للحرب الأوكرانية؛ فمعرفة قدرت الخصم الروسي على المواجهة المستدامة مع الغرب مجتمعا؛ دفعها لبناء مروحة من العلاقات مع الدول خارج الحدود الأوروبية؛ فحاست الاستنشاق لمشتقات النفطية والغاز، مدفوعة بالحاجة الفعلية لإدارة عجلة المصانع الفرنسية، توسعت وامتدت إلى البلدان القريبة والبعيدة، واختارت الجزائر الغنية بالغاز والنفط، لتوقع معها اتفاق شراكة استراتيجية يطال كافة المستويات؛ فالزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي ماكرون للجزائر كان عنوانها الأول والأخير بالنسبة له، الخروج من المستنقع الأخذ بالتوسع، والذي يريد ابتلاع النموذج الأوروبي الوحدوي.

هذا الاتفاق جاء بعد مخاضات متشعبة نتيجة العلاقة التاريخية المأزومة مع الجزائر؛ فاجتازت فرنسا البعد السيادي بالنسبة لها، وكانت قاب قوسين أو أدنى لتقديم اعتذار تاريخي للجزائر عن سنوات الاستعمار التي طالت في هذا البلد، وتركت جروحا في الجسد الجزائري لم تشفَ حتى هذا الوقت، حيث تطرق ماكرون إلى قضية الذاكرة التاريخية؛ مشيرا إلى ضرورة مواجهة الماضي وجها لوجه، وهذا مؤشر على أن وجهته الهدف منها وضع حد للأزمات المزمنة بين البلدين، والتي تسير نحو

الحل التاريخي الذي يبدأ بالاعتذار وهذا مطلب جزائري واضح لا لبس فيه لكن على ما يبدو ان فرنسا تخاف من تبعاته؛ فعلى سبيل المثال، فإن الاعتذار يترتب عليه حقوق قانونية ومادية للجزائريين، وفرنسا ليست قادرة على الوفاء بتلك التبعات، على الرغم من أن المطلب الجزائري المحق؛ هدفه الأول والأساس إعادة الاعتبار للأمة الجزائرية وهي مسألة سيادية لا تستطيع الجزائر تخطيها، حتى لو خسرت في حقل الإقتصاد.

المهم في النموذج الفرنسي الساعي إلى حل الأزمة الخانقة والتي تواجه أوروبا في هذا الشتاء البارد والكاشف لحقيقة الغرب؛ تظهر بوجهها الحقيقي، وإن حاولت رسم صورة مختلفة عن نفسها؛ فالأسباب الحقيقية التي دفعت لتلك الزيارة، القناعة التامة لفرنسا أن زمن الاتحاد الأوروبي قد ولى، وحان الوقت للبحث عن المصالح الفرنسية بمعزل عن هذا الاتحاد، وعلى الرغم أيضا من أن زيارة ماكرون للجزائر لم تثمر عن عملي آني لمشكلتها؛ فكل الاتفاقيات التي وقعت لم تتجاوز إعلان نوايا، إلا أنها في الحساب السياسي الفرنسي؛ تمهد الطريق لبناء علاقة استراتيجية متينة مع هذا البلد الغني بالنفط والغاز، بالمقابل فإن الجزائر الحاضرة على طاولة المفاوضات غير جزائر الثمانينيات من القرن الماضي؛ جزائر بدأت مرحلة نهوض على كل المستويات، وربما تستقيم العلاقة بين البلدين، لكن استقامتها تلك، لم يكن لها أن تتم لولا تلك الحرب، ولولا المواجهة الفعلية بالحديد والنار بين روسيا وكامل المنظومة الغربية.

خلاصات عامة

من الواضح أن الاهتمام الغربي في المواجهة المفتوحة على مصراعيها مع روسيا، قد خلق واقعا سياسيا دوليا؛ أجبر بلدان الغرب الأوروبي على إعادة حساباتهم مع الكثير من الدول، عبر سياسية الانفتاح الغير مسبوقة، بالمقابل فإن المسعى الروسي محمولا بالصين والهند وباقي الخلفاء يهدف إلى إنهاء سياسة القطب الواحد الذي حكم العالم منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وحتى هذا الوقت، لبناء عالم متعدد الأقطاب، وربما الفرنسي يدرك ذلك، لهذا بنوع الخيارات ■

نقل السفارة البريطانية إلى القدس:
عمل وحشي يعادل وعد بلفور

خاص (الهدف)

ثمة نوعين من المجرمين الذين يتوغلون في جرائمهم، النوع الأول هو النوع اليائس ولسان حاله يقول: «لن أعدم أكثر من مرة واحدة مهما قتلت» والثاني ذلك النوع الشيطاني الذي لا يخشى العقاب، أو بالأحرى؛ يعتقد أنه لن يتم معاقبته أبدًا، وسيكون قادرًا على الإفلات في كل مرة.

ينتمي النظام الاستعماري البريطاني على مر التاريخ وفي جميع القضايا التي واجهها، وبشكل خاص القضية الفلسطينية إلى النوع الثاني، حيث دائمًا وفي عهود كل الحكومات؛ رفضت بريطانية الاعتراف بمسؤوليتها عن الكارثة التي لحقت بالشعب الفلسطيني؛ بدءًا من احتلال فلسطين ووعد بلفور وليس انتهاءً بتسليم فلسطين للعصابات الصهيونية على طبق من ذهب، وصولا إلى التأييد العلني المستمر والدعم المتواصل للكيان، وما يقابله من هجوم دائم على حقوق الشعب الفلسطيني ومطاردة ومحاصرة أنصاره وكيل الاتهامات لهم وتمرير قوانين خاصة لقمعهم.

وبالتالي، فإن إعلان رئيسة الحكومة البريطانية ليز تروس؛ نيتها نقل سفارة بلادها لدى الكيان إلى القدس المحتلة، إنما هو تأكيد لهذه السياسة وهذا العداء للشعب الفلسطيني الذي عجزت جيوش بريطانية عن إخضاعه طوال فترة الاحتلال؛ يأتي هذا رغم أنه يمثل انعكاسًا للسياسة البريطانية دوليا و التي طالما أيّدت القرارات الأممية الخاصة بالقدس كمدينة محتلة، ولكن هذا على ما يبدو ليس سوى الاستثناء الذي يعزز القاعدة.

تعلم «تروس» وحكومتها جيدًا أن نقل السفارة من شأنه أن ينتهك مجموعة من قرارات الأمم المتحدة ويصل إلى حد الانقلاب المفاجئ للسياسة البريطانية منذ عام 1967. وقد نصت هذه السياسة، وهي جزء من إجماع دولي واسع، على أن جميع السفارات يجب أن تبقى في تل أبيب حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وفي تفسير سلوك «تروس» التكتيكي، حيث أنها خلال فترة عملها كوزيرة للخارجية، لم تبذل أي محاولة لنقل السفارة. لا يسع المرء إلا أن يتكهن بأنها حرضت على المراجعة لأسباب تتعلق بالنفعية السياسية: للتعبير عن امتنانها «لإسرائيل» وأنصارها في بريطانيا، وبشكل أكثر تحديدًا، مع اللجنة الانتخابية المستقلة، التي تضم عضويتها معظم الحكومة وحوالي 80 في المائة من نواب حزب المحافظين.

كان دونالد ترامب أول زعيم عالمي يخرق الاتفاق طويل الأمد للمجتمع الدولي، وقد قوبل قراره بالغضب في جميع أنحاء العالم، وأثار إدانة دولية واسعة النطاق، وقد انتقدت تيريزا ماي، رئيسة الوزراء البريطانية في ذلك الوقت، هذه الخطوة.

على الرغم من أفضل جهود ترامب؛ اتبعت ثلاث دول فقط مثاله في نقل سفاراتها إلى القدس :كوسوفو وغواتيمالا وهندوراس. واختارت جميع الدول الـ 82 الأخرى التي لها بعثات دبلوماسية في «إسرائيل» الاحتفاظ بسفاراتها في تل أبيب. كما أن لبعض هذه الدول، بما في ذلك بريطانيا، قنصلية عامة في شرقي القدس؛ تعمل كقناة اتصال مع السلطة الفلسطينية في رام الله.

في موقفها الوحيد المؤيد «لإسرائيل» واللامبالاة الواضحة تجاه الحقوق الفلسطينية، تنتمي «تروس» إلى التيار الرئيسي في حزبها؛ كان رؤساء الوزراء الثلاثة الذين خدمت في ظلهم من أشد المؤيدين للكيان الصهيوني، حيث وصف ديفيد كاميرون نفسه بأنه» صديق شغوف»» لإسرائيل» وأصر على أنه لا شيء يمكن أن يكسر تلك الصداقة.

وربما كانت تيريزا ماي أكثر القادة تأييدًا للكيان في أوروبا خلال رئاستها للوزراء، وقد رفضت بشدة عريضة عامة، لإصدار اعتذار رسمي عن وعد بلفور.

رغم فعلة ترامب إلا أن اتباع مثاله بنقل السفارة البريطانية إلى القدس لن يكون جيدًا في البيت الأبيض، على الرغم من أن بايدن لم يتراجع عن نقل السفارة الأمريكية، إلا أنه اتخذ سلسلة من الإجراءات للحد من الأضرار التي سببها سلفه، وعاد إلى العمل مع الحلفاء من خلال الأمم المتحدة.

إن نقل السفارة البريطانية من تل أبيب إلى القدس؛ سيكون أمرًا لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيًا ومشكوك فيه قانونيًا وممضر سياسيًا.. وستكون واحدة من أكثر الضربات البريطانية وحشية للدولة الفلسطينية منذ وعد بلفور كما يقول المؤرخ آفي شلايم، كما أنه سيشجع الكيان على مواصلة العمل مع الإفلات من العقاب، مما يعزز غطرسة القوة ■

أوروبا أمامَ فخّ الغاز الروسيّ
ولعبة القفز على الحبال

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ سورية

على وقع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة الآخذة بالتطوّر الكميّ والكيفيّ؛ برزت إحدى أهمّ تجلّيات هذا الصّراع المتّصل فعليًّا بتموضع القوى الفاعلة في القارة الأوروبيّة. وبعد سلسلة من العقوبات الغربيّة المفروضة على روسيا الاتحاديّة؛ بسبب عمليّاتها العسكريّة الخاصّة في أوكرانيا؛ تجلّت عديدُ التحدّيات أمامَ أوروبا مستقبلا، وأيضًا روسيا التي اتّضح أنّها لاعبٌ أساسيّ ومركزيٌّ في هذا الصّراع، وتمتلك العديد من أوراق القوّة، بل ومن فائض القوّة المضادة، التي يمكن استنتاجها من الموقف الروسي المعلن على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه على خلفيّة الصراع والتصعيد الغربيّ بأنّنا: «لم نبدأ أي شيء حقًّا بعد».

ولكن يبدو أن رياح تصعيد المواجهة بدأت بالتحرك، وذلك مع إعلان شركة «غاز بروم» نهاية شهر آب (أغسطس) الماضي إيقاف توريد الغاز إلى أوروبا حتّى إشعار آخر. وأعقبها بأيام التطوّرات الميدانيّة التي حققتها القوّات الأوكرانيّة في شرقي البلاد ضدّ الجيش الروسي؛ الأمرُ الذي خلق مناخًا دراماتيكيًّا بين الطرفين ورغبة معلنة في تحقيق نتائجَ كبرى.

فالحصارُ الاقتصاديُّ المفروضُ على روسيا يبدو أنّه لم يصل إلى نتائجه ومبتغاه في استبعادها من الاقتصاد العالمي، ولم يستطع أن يلحق أضرارًا استراتيجيّةً في بنية الاقتصاد الروسي، بل على العكس من ذلك، فالحصارُ والحربُ رفعا بشكلٍ جنونيٍّ أسعار النفط والغاز، وأضحى الاتحاد الأوروبي بموقف حرج أمامَ سياساته وأمامَ مواطنيه، حيثُ يعتمدُ على أربعين في المئة من مستورداته المرتبطة بالطاقة من روسيا، هذا الاعتماد حوّل ورقة الاقتصاد إلى موقف عضّ أصابع بين الطرفين. فالفاعل الروسي الذي يمتلك موارد الطاقة بدأ بعملية محاسبة لدول الاتحاد الأوروبي وبمقدار، وعلى إثرها صنفت موسكو أعدائها الفعليين داخل أوروبا ونعتتهم «بالدول غير الصديقة» وعلى رأسها ألمانيا. وضمن هذا السياق تضاعف فائض الحساب الجاري لروسيا أكثر من ثلاثة أضعاف على أساس سنويّ في الأشهر السبعة الأولى منً العامً الجاري إلى مستوى قياسي بلغ 166,6 مليار دولار مع ارتفاع عائدات النفط بينما أثرت العقوبات الغربية على الواردات.

لقد أثبتت السياسة الروسية في إدارتها لموارد الطاقة المصدرة أنها الأقدر على تدفيع الثمن للدول التي تحاصرها، فبات الحديث اليوم عن الأزمة الكبرى التي ستواجه بلدان الاتحاد الأوروبي في الشتاء القادم. فمنذ أشهر والإدارة الروسية تعطي بعض الإشارات الهامة لتفادي العواقب لكن العقلية الاستعمارية للاتحاد الأوروبي لم تشأ أن تلتقطها. وروسيا كانت على الدوام تذكّر الأوروبيين أن مواردها النفطية والغازية المصدرة ستخضع لشروطها وليس لشروط المستورد. هذا الصراع على ما يبدوا قد أخذ مداه ووصل إلى نقطة اللاعودة، وبإعلان روسيا مؤخرا إغلاق خط غاز «ستريم 1» دون أن يحدد سقفا زمنيا لمعالجة هذا الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز30% دفعة واحدة.

وبالرغم من إعلانها بأن سبب الإيقاف هو لأسباب فنية عنوانها «بأني لا أستطيع إصلاحه بسبب العقوبات»، إلا أن الأسباب السياسية واضحة أيضا، فروسيا مقتنعة بالوضع الحالي بشأن خطي غاز «نورد ستريم 1 و2» ومن خلال ما قامت به تريد إرسال رسالة للغرب عنوانها «إما إلغاء العقوبات أو لن يصل الغاز»، وهي معادلة أطلت برأسها سابقا «الغاز مقابل الروبل»، حيث أعلنتها روسيا للعالم أجمع وبالأخص ألمانيا، مفادها بأنه إذا أردتم أن يصلكم الغاز عليكم بالعمل على إنهاء خط غاز (نورد ستريم 2) الذي قمتم بإلغائه سيما وأن احتياجات ألمانيا من الغاز تقدر ب 85 مليار متر مكعب سنويا.

إنها الحرب تأخذ أشكالا عديدة لكن هذا النوع من الحرب المرتبط بموارد الطاقة قد أوصل رسالته البليغة لكل دول الاتحاد الأوروبي وبالرغم من كل التقارير الإعلامية الكاذبة التي تحدثت عن إمكانية الحصول على موارد نفطية بديلة عن روسيا والتي على ما يبدو كانت جزءا من الحرب النفسية التي

لم يستسغها صناع القرار السياسي في موسكو، فهم بالنهاية أوروبيين ويفهمون العقل الأوروبي ولهم ذكريات أليمة بسببهم ممهورة بالدم والنار.

هذه الحرب النفسية التي صاغها العقل الغربي كان الهدف منها استكمال الحرب العسكرية المفروضة على الأرض لكن نتائجها جاءت عكس مبتغاهم. ونحن هنا أمام الأرقام المعلنة من جانب عواصم أوروبية تتعلق بفاتورة الطاقة التي ارتفعت أضعافا مضاعفة منذ بداية الحرب في شباط (فبراير) الماضي، فقد ارتفعت فاتورة الكهرباء في ألمانيا 720% وحذر خبراء ألمان من أنه إذا لم تعاود روسيا زيادة تدفق الغاز إلى ألمانيا فإن سعره سيرتفع بكل الأحوال، وهذا يجلب معه مخاطر اجتماعية كبيرة لأن الأسر الفقيرة لن تستطيع دفع التكاليف المرتفعة جدا للتدفئة، والطبقة المتوسطة لن تستطيع تحمل التكاليف، الأمر الذي دفع سكان العاصمة الألمانية إلى شراء الفحم الذي صار سلعة نادرة على الرغم من الأضرار البيئية التي يمكن أن تسببها. وأعادت برلين تفعيل محطات الفحم، بعدما أصرت لوقت طويل التخلي نهائيا عن استخدامها. والأكيد أن عدة أشهر من الحرب في أوكرانيا كانت كفيلة بخلق الارتباك والذعر لدى الاقتصادات الأوروبية وإعادتها عشرات السنوات إلى الوراء، مع العلم أن الحرب لم تكن على الأراضي الأوروبية! ويخشى القادة الأوروبيون أن تمدد روسيا الانقطاع، من أجل رفع أسعار الغاز، التي زادت بالفعل بنسبة 400 في المئة. وبحسب مراقبين فإن محاولات الاتحاد الأوروبي باعتماد مصادر طاقة جديدة للتخلص من التبعية للغاز الروسي ستدفع بالعالم أجمع إلى انهيار اقتصادي وشيك وسيطيح بالأوروبيين قبل الجميع.

وبهذا الشأن أعلن مفوض الأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أن الأسابيع والأشهر القادمة ستكون صعبة للغاية، حيث يجب على الأوروبيين أن يكونوا مستعدين لـ «دفع ثمن الحرية والأمن». ولسنا مضطرين في هذا المقال أن نكون خبراء اقتصاديين نرصد ونحلل بالذي لحق وسيلحق بهذه الدول والتي تشمل مؤسسات الدول ومواطنيها. لكن السؤال المهم المطروح في هذه اللحظة والذي يحمل في طياته تناقضات كبرى يتعلق بالكيفية التي سينتهي بها هذا الصراع، هذه الكيفية التي أصبحت تحتمل خيارات كثيرة ولكن المؤشرات الأولية تقول إن روسيا ما تزال تدير الصراع المفتوح معها بعقل سيادي مقتدر ويمتلك الإمكانيات النافذة وخير دليل على ذلك تماسك الاقتصاد الروسي ومحافظة الروبل على قيمته الشرائية وضبط التضخم إلى أقصى مدى وتفعيل موارد الحرب مع اوكرانيا بالإضافة إلى عقد اتفاقيات اقتصادية ضخمة مع الصين.

أما في الجهة المقابلة نلحظ ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة اليورو دون الدولار الواحد، فسؤال المنتصر حتى هذه اللحظة واضح أمام هذه الأرقام!

ومن الأهمية الإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ليست على قلب رجل واحد فثمة تباينات حادة تجري بينها والذي يقرأ ويتابع الخطاب السياسي الصادر من باريس يدرك أن الموقف الفرنسي يختلف عن نظيره الألماني. فالسياسة الفرنسية ما زالت حتى هذه اللحظة تبحث عن إيجاد مسارات سلمية لإنهاء هذا الصراع مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات موسكو بما يتعلق بأمنها القومي فيما الموقف البريطاني الهارب من الاتحاد الأوروبي يحاول أن يكون صقرا محلقا بعيدا في هذه المواجهة يضاف إلى هذا كله أن الاتحاد الأوروبي مجتمعا محكوم بالرؤية الأميركية لهذا الصراع فبدون واشنطن لا يمكن أن تكتمل رؤية هذا المشهد.

إنه صراع مفتوح وممتد وموسكو ترى أن نهايته ستقوم على عالم متعدد الأقطاب فمسار الدبلوماسية الروسية إلى الآن يقوم على بناء علاقات متوازنة والمتحررة نسبيا من أسر السيطرة الأميركية التي تعيش زمنا مختلفا وأزمات داخلية مرتبطة بالاقتصاد الداخلي فهي الأخرى تعتقد أن إشعال الحروب خارج حدود الولايات المتحدة الأميركية هو الذي سيطفئ نار التضخم الاقتصادي الذاهب إلى الركود ثم إلى الكساد. فلكل لاعب في هذا الصراع أهدافه لكن قوة روسيا تأتي من أنها موحدة سياسيا ومجتمعيا وتدافع عن قضايا مرتبطة بأمنها القومي وبالتالي فإن الصراع بالنسبة لموسكو هو صراع وجودي تريد من خلاله أن تحضر في صناعة القرار الدولي وفق إرادتها وليس وفق إرادة أميركا، وأن تصبح واحدة من أكبر خمس اقتصادات في العالم وذو مركز مالي دولي رئيسي وترسيخ مكانتها كرائدة في الابتكار التكنولوجي والبنية التحتية للطاقة العالمية. ولفهم خلفية وتداعيات الصراع مع أوكرانيا علينا العودة إلى العام 2004، حيث يعد عام التحول في السياسة الخارجية الروسية بالتأكيد على عنوان «أمن المجال الروسي» وذلك على خلفية النوايا التوسعية الأوروبية شرقا ومحاولات احتواءها للاحتجاجات الملونة في المحيط الحيوي ما بعد الحقبة السوفييتية.

أما الاتحاد الأوروبي المصنف أميركيا منذ ثلاثين عاما بالقارة العجوز يعيش أزمات حادة قد تؤدي إلى تفككه وشاهدنا الإشارات المتواترة التي تؤكد ذلك. فأمام أزمة الطاقة ذهبت كل دولة منفردة تحت جنح الظلام للبحث عن حلول لمشاكلها مع أن بعض الدول داخل الاتحاد الأوروبي لم تدخل هذا الصراع أساسا مع موسكو. لأنها تعلم حجم المقدرات الروسية من موارد طبيعية ونفط وطاقة وترسانة عسكرية وتدرك أن الصراع الاقتصادي بين مساحة أوروبا ذات 10 مليون كيلومتر مربع، ومساحة روسيا ذات 17 مليون كيلومتر مربع، ليس بالأمر السهل، ويكفي أن تراقب بعض الدول الاوروبية بعين العقل أسعار الغاز وقد تخطت (3000 دولار لكل ألف متر مكعب)، حتى تعرف ما سيجني الأوروبيون بأنفسهم من عواقب وخيمة، وبين صقور وحمائم أصبح الاتحاد الأوروبي على طاولة التشريح وفي المحصلة النهائية أوقعت اوكرانيا نفسها في استحقاق مصيري قد تخرج منه عرجاء أو مبتورة القدمين شرقا وغربا■

المرجعيّاتُ التأسيسيّةُ للاستراتيجيّةِ الروسيّة والصينيّة

د. موفق محادين. مفكر سياسي/ الأردن

تواصلُ موسكو وبكين وبخطًى ثابتة واثقة إنهاءَ مرحلة القطب الأمريكيّ الواحد وتابعه الأوروبي التي سادتْ العقود السابقة التي تلت الانهيار السوفياتي، وصار ملحوظًا أنّ الخطوات الروسيّة والصينيّة، في المجال الاقتصادي والماليّ والعسكريّ والسياسيّ تتمُّ جميعها في إطار استعادة استراتيجيّة للجيوبوليتيك، الذي بات عنصرًا حاسمًا في تقرير شكل العالم المقبل.

ويشارُ هنا بشكلٍ خاصٍّ إلى كتابات ألكسندر دوغين، حولَ روسيا الأوراسيّة وآخرها كتابه (الجغرافيا السياسيّة لما بعد الحداثة) وهو، كما بريجنسكي الأمريكي، ينطلقان من الصّراع الأمريكيّ – الروسيّ على أوراسيا ومرجعيّاته التي ظهرت بين أواخر القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، وتناولت الإمبراطوريّات البريّة والبحريّة وموقع أوراسيا فيها.

ولعلّ أبرز مفكّري الجيوبوليتيك المشار إليهم هم: البريطاني ماكندر الذي ذهب إلى أنّ من يسيطر على الهارت لاند أو قلب أوراسيا (روسيا بشكلٍ خاص) يسيطر على العالم، والأمريكيّ ماهان الذي ركّز على الإمبراطوريات البحريّة والسيطرة على أطرافها البحريّة الحسّاسة. انطلاقًا من ذلك ركّز بريجنسكي على ضرورة تطويق روسيا من خلال أوكرانيا من جهة، وبناء حزام أخضرَ إسلامويّ يضمّ ما كان يعرفُ بالجمهوريات السوفياتيّة الإسلاميّة من جهة ثانية، وخاصّةً كازاخستان، وبالمقابلِ انتبهت موسكو مبكرًا (بوتين ودوغين) لخطورة الاستهدافات الأمريكيّة العدوانيّة، وكانت العمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا أشبه بدفاعٍ استراتيجيٍّ قابلٍ للتحوّل إلى هجومٍ بالمعنى التاريخي.

هكذا، وبحسب كتاب «الجرف الأوراسي»: محور الصراع الدولي لمؤلفه علوان نعيم أمين الدين، وبالإضافة إلى خط العرض 33 عمومًا وحرب الممرّات الدوليّة البريّة والبحريّة، فإنّ الجرف الأوراسي هو الجبهة القادمة للحرب الباردة. وقد ركّز الكثير من الباحثين الجيوبوليتكيين على منطقة أوراسيا بشكلٍ كبير، فاعتبروها الأهمّ على صعيدِ المشهد العالمي المقبل.

من هذا المنطلق، قسَّموا العالم كلَّه إلى ثلاث مناطق جيوبوليتيكية:

1. الأرض الأم: وهي تشمل القسم الأعلى من آسيا ودولاً عدة من أوروبا خاصة الملاصقة للقارة الآسيوية؛

2. الهلال الداخلي: وهو نطاق من الشريط البري المحاذي للبحار (البلطيق، المتوسط، الأحمر، الخليج) والمحيطات (المحيط المتجمد الشمالي من الاعلى والمحيطين الهادي من ناحيتي روسيا والصين والمحيط الهندي من الأسفل)، إضافة إلى القسم الشمالي لإفريقيا؛ إذ يعتبر البعض أن هذه المنطقة "مفصولة عن باقي إفريقيا بواسطة الصحراء الكبرى".

3. الهلال الخارجي: هو كل ما تبقى من أراضي غير تلك المشار إليها أعلاه.

ومن الجدير ذكره هنا، أنه لم يتم إعطاء الولايات المتحدة الكثير من الأهمية، فهي لا تشكل سوى جزءاً من الهلال الخارجي ليس إلا.

وبالنظر إلى تعاريف "الأوراسية"، نجدد عدداً منها:

المعنى الواسع: "أوراسيا هي كتلة أرضية مساحتها 54,000,000 كم2 وهي مكونة من قارتي أوروبا وآسيا... تقع أوراسيا في شمال الكرة الأرضية. اسم الكتلة مركب من كلمتي "أوروبا" و"آسيا". يحدها من أقصى الغرب جزر آيرلندا والمحيط الأطلسي الذي يمتد بذراعه الجنوبي وهو متمثل في البحر المتوسط بأحواضه المختلفة، ومن الشرق مضيق بيرنج وبعض الجزر مثل كامشتكا وسخالين والمحيط الهندي، ومن الشمال يحده جزر فرانس جوزيف والمحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب جزر تيمور والمحيط الهادي بذراعيه المتمثلين في البحر الأحمر والخليج العربي... اعتبرها العديد من الجغرافيين كقارة واحدة مثل الأمريكيتين وإفريقيا، حيث أن القارتين غير منفصلتين بمحيط أو بحر كبير".

المعنى الضيق: تشمتل أوراسيا على المناطق التي تلتقي فيها القارة الأسيوية بالقارة الأوروبية، متمثلة بالجمهوريات السوفياتية السابقة والمناطق المطلة على البحر الأسود، والشرق الأوسط من الجانب الآسيوي، ودول كـ "بلغاريا ورومانيا وكذلك دول شرق أوربا المتوسطية كاليونان ومقدونيا في الجانب الأوروبي".

يعطي هؤلاء الباحثين أهمية كبيرة لـ "الأرض الأم" فهي بنظرهم العالم الحضاري والقسم الثابت في الصراع بين "قوى البر" و"قوى البحر"، ويعتبرون أن قوى البر هي الثابت كونها تستند على واقع جغرافي، بينما قوى البحر تتمدد وتنحسر بحسب المعطيات. وما بين الأرض الأم والهلال الخارجي، يتمحور لبُّ الحديث حول الهلال الداخلي، والذي

يطلق عليه أيضاً "الحيّز الحضاري من التاريخ"، أو الهارت لاند بحسب ماكندر، وبنظر هؤلاء المفكرين "أن من يسيطر على هذا الجزء يحكم العالم".

إن ما يحدث اليوم على الساحة الدولية من أحداث وتطورات بين محوري الولايات المتحدة من جهة، والاتحاد الروسي والصين الشعبية من جهة أخرى، يقودنا إلى إحداث نوع من الإسقاط لهذه النظرية على الواقع الحالي، حيث يتكشف من خلال الأحداث صحة التقسيمات الواردة أعلاه، إذ أن ثقل الصراع الدولي يتمركز في هذه المنطقة أو الهلال الداخلي.

يرى الكثيرون بأن الولايات المتحدة الأميركية تستخدم أوكرانيا من جهة، وما يعرف بـ "الإسلام السياسي"، من جهة أخرى، من أجل خلق الأزمات بهدف السيطرة على المناطق الاستراتيجية في الحوض الأوراسي.

في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، يقول مستشار الأمن القومي الأميركي السابق زبيغنيو بريجنسكي عن المنطقة التي يشملها "الحزام" بأنها شاسعة جداً، وهي التي "تمزقها الأحقاد المتأججة والتي يحيط بها جيران منافسون أقوياء، مرشحة لأن تتحول إلى ساحة معركة كبرى للحروب فيما بين الدول القومية، وعلى شكل أرجح، للعنف العرقي والديني طويل الأمد".

ويعود تشبيه السيناريو المفترض بحزام "النيران المشتعلة" إلى عدة أمور، أبرزها:

1. ارتفاع النار بشكل عامودي (استهداف الصين وروسيا بالتحديد المتواجدة جغرافياً فوق الحزام)؛
2. توسعها أفقياً (حيث من الممكن أن تمتد على كامل الخط) دون أن تتمدد نزولاً (وجود المياه في المحيط الهندي والخليج العربي، ووجود الرمال في شرق شبه الجزيرة العربية التي تمنع تمدد "النار" إليها، فدولها تعتبر حليفاً أساسياً للولايات المتحدة في المنطقة حالياً).
3. تترك "جمراً" بعد "الحريق" مما قد يسبب إعادة إحياء النيران من جديد (والمقصود بالجمر هنا الأزمات التي يمكن إعادة تفعيلها ضمن الدول كلما دعت الحاجة)؛
4. استعملت كلمة "النيران" وليس "النار" لأنها قد تشتعل في منطقة بعد منطقة وليس بالضروري أن تشتعل كلها مرة واحدة.

فكيف يعمل حزام "النيران المشتعلة" على الدول التي يمر بها؟ وما هي امكانية المواجهة والصمود؟

في مواجهة روسيا والحرب على الجرف الأوراسي

الدرع الصاروخي في أوروبا:

وهو مثار جدل كبير في العلاقة بين موسكو وواشنطن ومحل خلاف حقيقي، إذ تعتبره الأولى موجهاً ضدها وتريد توضيحات عليه، ويرى البعض أن "التهديد الروسي بضرب بولندا بالنووي في حال وافقت على نشر الدرع الصاروخي على أرضها لهو تهديد على محمل الجد لحماية الأمن القومي الروسي"، فيما تعتبره الثانية ضرورة للمحافظة على وجودها والدفاع الاستباقي عنها وعن الدول الحليفة لها في أوروبا من تهديدات "الدول المارقة".

حرب الطاقة

وهذا ما أكد عليه الرئيس الأميركي باراك أوباما كانون الثاني/ يناير 201 خلال خطابه عن حالة الاتحاد، بأنه نجح في تحجيم الاقتصاد الروسي من خلال التخفيض الكبير لأسعار النفط.

أزمة أوكرانيا

وبالاستناد إلى قول شهير لبريجنسكي "بدون أوكرانيا لا تعود روسيا امبراطورية أوراسية"، يرى الباحثون السياسيون بأن أزمة أوكرانيا تم افتعالها بوجه الاتحاد الروسي لجعله يتورط في "وحل" التدخل العسكري، وهو ما أشار إليه دبلوماسي روسي رفيع في بيروت ضمن لقاء خاص. فالهدف هو "جرهم إلى مستنقع" التدخل العسكري للوصول

لنتائج عديدة أبرزها التنازل في سوريا، بعد صمود النظام الذي تدعمه موسكو، وإدخال روسيا في أزمة مع الاتحاد الأوروبي تستفيد هي منها اقتصادياً، والحد من النمو الاقتصادي الروسي بضرب عصب مداخيله من خلال تصدير الغاز الذي يشكل أساس الإيرادات المالية للخزينة.

توظيف الإسلام الأمريكي في القوقاز

وذلك بإشعال النزاعات الطائفية خصوصاً مع تفشي ظاهرة "الجهاد" بين العديد من سكان هذا الجزء وذهابهم إلى الكثير من الدول، بينها سوريا، للقتال.

الخط "الجيو-ديومغرافي" الآخر الروسي - الصيني المشترك، يضم في دوله أكثرية سكانية إسلامية ساحقة. فأندونيسيا، على سبيل المثال، هي أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد السكان. وإذا ما بنينا على ما ورد أعلاه حول الاستفادة الأميركية (وربما تبنيها) من المنظمات التكفيرية، تكون دول كالفيليبين وأندونيسيا إحدى هذه الدول التي قد تستخدم على "حزام النيران" لـ "تسخين المياه الفاصلة" بينها وبين الصين، خاصة مع وجود العديد من الازمات بينها في بحر الصين الجنوبي (الجزر)، ناهيك عن مضيق ملقا (بين أندونيسيا وماليزيا) الذي يعتبر الشريان المائي الذي يصل المحيط الهادئ بالمحيط الهندي.

في 2014/9/13، نقلت قناة الـ "بي. بي.سي" عن الرئيس الصيني "شي جي بينغ" حثه قادة دول آسيا الوسطى على "مضاعفة جهودهم لمحاربة التطرف الديني، في إشارة إلى الهجمات التي تشنها عناصر تنتمي إلى أقلية (الإيغور) المسلمة في إقليم شينجيانغ غربي البلاد. وتقول بكين إن جماعات انفصالية في شينجيانغ تسعى إلى تأسيس دولة خاصة بالإويغور يطلقون عليها اسم "تركستان الشرقية"، وأن هؤلاء لديهم ارتباطات بجماعات متطرفة في آسيا الوسطى وباكستان.

استراتيجية موسكو

بالإضافة لتوسيع منظمة شنغهاي وللعملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا لإعادة الدونباس والقرم إلى روسيا الاتحادية ولتطوير موسكو استراتيجية مواجهة الأمريكان والأطلسي بفتح الجبهة (الاقتصادية والمالية النقدية) من خلال روبلة التجارة الخارجية الخارجية مقابل الدولار، واستبدال خط الغاز الشمالي مع أوروبا بخط غاز مع الصين، بدأت موسكو منذ عقدين بسلسة من الخطوات العسكرية والاستراتيجية مثل:

الصواريخ البالستية: لقد أثبتت الصواريخ مجدداً أنها من القدرات العسكرية الاستراتيجية للدول، لما تحمله من تقنيات عالية وقوة تدميرية فائقة. وتتمتع هذه الصواريخ بالقدرة على حمل الرؤوس النووية مما يجعل خطرها يفوق التوقعات، أو تسديدها إلى أهداف معينة (معامل كيميائية، مفاعلات نووية، محطات بترولية... الخ) لتحدث دماراً قد يوازي بآثاره ما تحدثه بعض من الأسلحة النووية.

الغواصات النووية: لقد عانت الغواصات الروسية من الإهمال في عصر الاتحاد السوفياتي السابق، من هنا بدأ العمل على جيل جديد من الغواصات النووية الروسية.

طرق المواصلات وثروات القطب الشمالي

في السنوات الأخيرة، يولى الاهتمام الكبير بمسألة الملاحة في المحيط المتجمد الشمالي، إذ أن الخبراء يرون أنه سيصلح للملاحة تماما في موسم الصيف بحلول عام 2030 لذوبان الجليد فيه. وشهد سبتمبر/أيلول عام 2009 مرور سفينتي شحن المانيتين عبر هذا الطريق، ويسمى هذا الممر "بالدرب البحري الشمالي" وهو طريق يمتد من كوريا الجنوبية مروراً بساحل روسيا الشمالي وصولا إلى أوروبا، حيث "تسير السفن التجارية عادة من آسيا إلى أوروبا عبر المضائق الجنوبية وقناة السويس". ويبلغ طول هذا الطريق 11 ألف ميل بحري. أما الطريق الشرقي الذي يمر بالمنطقة القطبية فيبلغ طوله 3 آلاف ميل بحري. وشهد عام 2007 التحرر من الجليد للدرب. وتبرز أهمية القطب الشمالي في العديد من النقاط، أبرزها:

الموارد الطبيعية: يقدر الخبراء حجم هذه الثروات في القطب بـ 13 % من حجم الاحتياطي النفطي العالمي و30 % من الغاز الطبيعي، ونظراً للأهمية المستقبلية لهذه المنطقة، تم إدخالها ضمن اتفاقية الأمن القومي الروسي ففي 17 أيلول/سبتمبر 2008، أقر مجلس الأمن لروسيا الإتحادية "مبادئ سياسة الدولة في منطقة القطب الشمالي وتأمين امدادات أنابيب الغاز المتوقع استخراجها من القطب الشمالي وحمايتها، ومنع الاضرار بمصالح روسيا من خلالها على غرار ما يخطط له في الأزمة الأوكرانية الحالية.

استراتيجية بكين

بالإضافة للمناطق الحرة وتوسيع الاهتمامات العسكرية ذات البعد الاستراتيجي تولي بكين أهميتها للمشاريع التالية:

- طريق الحرير القديم، الذي يبدأ من الصين ويمر بمناطق وسط وجنوب آسيا وبلاد فارس والمنطقة العربية وصولا الى مصر وشرق إفريقيا وجنوب غربي أوروبا، هو طريق التجارة الرئيسي والأهم في العالم، لقد جرت على محوره اهم التبادلات التجارية التي ازدهرت بين الحضارات الواقعة على شقيه.

- منظمة شنغهاي: تقع الأهداف المعلنة للمنظمة في عدد النقاط، أبرزها توسيع الأسواق المشتركة، مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف، والحركات الانفصالية، والتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات.

- خيط اللؤلؤة الصيني: والمقصود مراكز إسناد القوات البحرية والجوية الصينية الممتدة من جزير هاينان في بحر الصين الجنوبي حتى مضيق هرمز. ومن خلال القواعد المندرجة ضمن «خيط اللؤلؤ» تتحدى الصين التواجد العسكري الأميركي في بحار المنطقة وتسعى إلى ضمان أمن طرق استيراد النفط والغاز من الأقطار العربية وإيران وإفريقيا».

على أن العديد من الباحثين في الشؤون الدولية يتوسعون في جغرافية «خيط اللؤلؤ» ليصل إلى الصومال وتنزانيا، ثم صعوداً نحو «بور سودان» وصولاً إلى مرفأ «بيريه» اليوناني، مروراً بالمناطق الاقتصادية على قناة السويس.

- مشروع قناة «كرا»: الصين «تفلت» من مضيق ملقا: برز اهتمام الصين في مشروع يقيها "شر" المرور في مناطق قد تصبح مقفلة عليها مستقبلاً، حيث أبدت اهتماماً كبيراً بالاستثمار في "قناة سيتم شقها عبر (برزخ) كرا ايسثموس في جنوب تايلاند كقناة آسيوية على غرار قناة بنما، لتخفيف الضغط على مضيق ملقا ومشاريع ربط منطقة البحر الكاريبي بالمحيط الهادي ■

الدولارُ والروبلُ
في صراعِ القوّةِ على الصعيدِ الدوليّ

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

حزمةُ العقوبات السبع غير المسبوقة التي فرضها الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتّحدة وبقيّة دول الغربَ الرأسماليّ على روسيا، بعد أن شرعت في عمليّتها الخاصّة في أوكرانيا في الرابع والعشرين من شباط (فبراير) الماضي، لم تستهدف معاقبة روسيا على عمليّتها العسكريّة في أوكرانيا فحسب، بل تهدف إلى إضعاف روسيا وصولاً إلى تقسيمها على النحو الذي جرى فيه تفكيك الإتحاد السوفياتي في مطلع تسعينات القرن الماضي، لكن المعطيات الراهنة أكّدت وتؤكّد أنّ دول الاتّحاد الأوروبيّ تضرّرت أكثر من الضرر الاقتصاديّ الذي لحق بالاتّحاد الروسيّ، وتؤكّد أيضًا أنّ الاقتصادَ الأمريكيّ والبريطانيّ تأثر بالسلب جرّاءَ الأزمة الأوكرانيّة

وكان «الروبل» المستهدف الرئيسي من العقوبات الاقتصاديّة، إدراكا من الغرب أنّ تحطيم «الروبل» يشكّل المدخل الرئيسي للانهيار الاقتصادي في روسيا، الذي في حال تحقّقه، تفقد الدولة قدرتها على مواصلة الحرب في أوكرانيا ودفع تكاليفها، ويفقد المواطن في الاتّحاد الروسي القدرة على تلبية احتياجاته الرئيسية، حيث راهنت دول حلف الناتو، على تحرك جماهيري في ساحة الكرملين للمطالبة بسحب القوات الروسية من أوكرانيا، بل والمطالبة بإسقاط حكم الرئيس فلاديمير بوتين . وما حصل هو العكس، إذ باتت المظاهرات تعم العديد من العواصم الأوروبية احتجاجاً على دعم أوكرانيا وعلى العقوبات على روسيا، وأبرز هذه الاحتجاجات مظاهرة أل 100 ألف التي حصلت في جمهورية تشيكيا، والمظاهرة الكبرى في مولدافا .

لقد استعدت روسيا للمواجهة مبكّرًا، قبل الرابع والعشرين من فبراير (شباط) الماضي بسنوات عديدة ، منذ الانقلاب على الرئيس المنتخب في أوكرانيا «فيكتور يانوكوفيتش» في شباط (فبراير) 2014، الذي وقفت ورائه دوائر الاستخبارات الغربية، بل ومنذ أن نصب حلف الناتو الدرع الصاروخي في بولندا، حيث تيقنت القيادة الروسية، بأن الغرب يستهدف روسيا بوصفه الوريث الجيوسياسي للاتحاد السوفياتي، وبحكم مشروعها الأوراسي الذي بات يؤرق الدول الغربية والولايات المتحدة، مثلما يؤرق طريق الحرير «مبادرة الحزام والطريق» الصينية الولايات المتحدة .

«الروبل» ينتصر على العقوبات

وفي مواجهة هذه العقوبات، حرصت روسيا على حماية «الروبل» لإفشال بقية الاستهدافات الغربية، من خلال سلسلة إجراءات أبرزها :

أولا : اشترطت روسيا على دول الاتحاد الأوربي دفع ثمن الغاز الروسي بالعملة الروسية «الروبل» وليس باليورو أو الدولار، حيث ماطلت دول الاتحاد واعترضت على الدفع بالروبل، معتبرة أن روسيا تخل بالاتفاقات المعمول بها بشأن العملات التي يتم تسديد ثمن الغاز لشركة «غاز بروم الروسية» لكنها في المحصلة رضخت للشروط الروسية، ما زاد الطلب على الروبل وحصنه من الانهيار .

ثانياً : لجوء إدارة البنك المركزي برئاسة المصرفية والاقتصادية المخضرمة «الفيرا نابولينا» بعد اندلاع العمليات العسكرية في أوكرانيا، إلى تدابير وإجراءات تهدف إلى احتواء العقوبات، ممثلةً بزيادة سعر الفائدة أكثر من الضعف إلى 20%، واستخدام ضوابط رأس المال لتقييد تدفق الأموال إلى خارج البلاد بشدة، وإغلاق تداول الأسهم في بورصة موسكو، وتخفيف اللوائح التنظيمية على البنوك، حتى لا يتم انتهازها للاقتراض، حيث أوقفت هذه التدابير الذعر الأولي، وساعدت على انتعاش الروبل ودعم الاستقرار المالي واستقرار الأسعار وحماية

مدخرات المواطنين من الاستهلاك.
ثالثاً: تحويل احتياطيات البنك المركزي الروسي التي نمت لتصل قيمتها إلى أكثر من 600 مليار دولار، نحو الذهب واليورو والرنمينبي الصيني، وبالإضافة إلى ذلك انخفضت حصة الدولارات في الاحتياطيات إلى نحو 11 في المائة، من أكثر من 40 في المائة، حسبما قالت نابيولينا للمشرعين في البرلمان الروسي في نيسان/أبريل الفائت: «أنه حتى بعدما جمّدت العقوبات احتياطيات البنك في الخارج، فإن البلاد لديها احتياطيات كافية من الذهب والرنمينبي».
رابعاً: أما أكثر الإجراءات صرامة وأهمية، فكانت تدابير الحماية الأخرى التي وضعها البنك المركزي الروسي، لمواجهة العقوبات، مثل إيجاد بديل لنظام «سويفت»، وهو نظام الرسائل المصرفية العالمي الذي تم تطويره في السنوات الأخيرة، حيث قام البنك المركزي الروسي بتغيير البنية التحتية للمدفوعات لمعالجة معاملات بطاقات الائتمان في البلاد.
لقد أوقفت هذه التدابير الذعر الأولي، وساعدت على انتعاش الروبل كون هذه الخطوات ضرورية لدعم الاستقرار المالي، واستقرار الأسعار وحماية مدخرات المواطنين من الاستهلاك، إذ أنه وبعكس التوقعات التي راهن عليها الغرب بشأن إضعاف الروبل سجل الروبل صعوداً غير مسبوق في زمن الحرب، أذهل صانعي القرار السياسي والاقتصادي في واشنطن وفي الاتحاد الأوروبي، وبهذا الصدد نشير إلى الصعود المتدرج للروبل في مواجهة الدولار واليورو على النحو التالي:
1- في 13 نيسان (أبريل) 2022 على الرغم من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، العملة الروسية الروبل الروسي صعد «الروبل» إلى مستويات قياسية هي الأولى منذ 2017، حيث جرى تداول العملة الأوروبية (اليورو) عند مستوى 65,35 روبل، وانخفض سعر صرف الدولار بواقع 23 كوبيكا (الروبل = 100 كوبيك) إلى 63,07 روبل، وقبل ذلك في مستهل التعاملات تم تداول الدولار دون مستوى 63 روبلا، وذلك للمرة الأولى منذ شباط/فبراير 2020، في حين جرى تداول العملة الأوروبية (اليورو) عند مستوى 65,35 روبل، وقبل ذلك في بداية التعاملات تم تداول اليورو دون مستوى 65 روبلا، وذلك لأول مرة منذ حزيران/يونيو 2017.
2- وفي 25 نيسان (أبريل) الماضي واصل الروبل الروسي ارتفاعه أمام العملتين الأميركية والأوروبية، وذلك في أعقاب إجراءات المصرف المركزي الروسي للتقليل من آثار العقوبات، حيث تراجع سعر صرف اليورو أمام الروبل، ليسجل أدنى مستوى له منذ حزيران/يونيو 2020 عند حوالي 77 روبلا، أما الدولار فيتراوح سعر صرفه عند 73 روبلا، وفق بورصة موسكو. كما انخفض سعر صرف الدولار بمقدار 2,48 روبل، إلى 72,97 روبلا، أما اليورو فتراجع بمقدار 3,07 روبلات إلى 77,0 روبلا، كما انخفض سعر صرف اليورو بواقع 2,6 روبل إلى 77,55 روبلا، وفقا لبيانات بورصة موسكو، وفي المحصلة عاود الروبل الارتفاع بثبات ليصل إلى مستويات تفوق ما كان عليه عشية العملية الروسية في أوكرانيا.
وفي سوق الأسهم الروسية، ارتفع في ذلك التاريخ مؤشر بورصة موسكو للأسهم المقومة بالدولار «RTS» بنسبة 0,69% إلى 934,71 نقطة، وجاء ذلك خلافاً لمؤشر البورصة للأسهم المقومة بالروبل «MICEX»، الذي تراجع بواقع 2,67% إلى 2172,7 نقطة.
وكانت بيانات للبنك المركزي الروسي أظهرت أنّ احتياطيات روسيا الدولية، التي تتضمن ذهباً ونقداً أجنبياً، صعدت في الفترة من الأول من نيسان/أبريل الجاري، وحتى 8 من الشهر نفسه هي بواقع 2,9 مليار دولار
وفي الأسابيع الأخيرة، عاود الروبل الارتفاع بثبات ليصل إلى مستويات تفوق ما كان عليه عشية العملية الروسية في أوكرانيا.
مرتكزات أساسية في مواجهة الدولار
بقي أن نشير إلى أن الجهود الروسية الساعية للحد من انكشاف اقتصادها على الدولار الأمريكي، ارتكزت على ثلاثة جوانب رئيسية، وهي كالتالي:
1- خفض حصة الدولار من الاحتياطي النقدي الروسي واستبداله باليوان واليورو، ولهذا خفض البنك المركزي الروسي حجم الاحتياطيات النقدية المُقومة بالدولار بأكثر من النصف بين عامي 2013 و2020. فيما أعلن وزير المالية الروسي، في يوليو 2021، عن خطط للتخلص نهائياً من الأصول المقومة بالدولار في المحفظة الاستثمارية لصندوق الثروة السيادي الروسي.
2- خفض حصة الدولار في التجارة الروسية مع الدول الصديقة، وهو ما دفع موسكو إلى إبرام اتفاقيات متنوعة مع عدة حكومات أخرى لإعطاء الأولوية لاستخدام العملات المحلية في التجارة الثنائية.
3- الحد من اعتماد موسكو على البنية التحتية لنظام المدفوعات الدولية، حيث أنشأت روسيا نظام دفع إلكتروني محلي جديد يُسمى "مير" MIR، كما أطلقت في السنوات الماضية نظاماً لتبادل الرسائل بين البنوك يُطلق عليه "SPFS"، للعمل كبديل لنظام "سويفت" العالمي (انظر بحث بعنوان:

هل تنجح روسيا في تدويل الروبل في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 21 سبتمبر/أيلول 2022).

نحو إزاحة تدريجية للدولار من عرش الهيمنة

من البديهيات القول أن هيمنة الولايات المتحدة الأحادية على العالم، في إطار القطبية الواحدة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينات القرن الماضي، تعود إلى هيمنة الدولار كعملة رئيسية للتداول إلى جانب هيمنتها العسكرية، ومن المعلوم أن الدولار كان مغطى بالذهب بعد الحرب العالمية الثانية، ما جعله العملة الاحتياطية لكثير من الدول ،لأنه العملة الوحيدة التي تحمل ضمانة علاقته بالذهب، فالذي يملك الدولار يملك الضمانة أنه يستطيع الحصول على أونصة ذهب مقابل 35 دولار، لذلك بقي الدولار العملة المقبولة عالمياً في التعاملات الدولية، بسبب هذه الضمانة ذاتها وبسبب الطلب المستمر على السلع الأمريكية.

لقد أنهى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام 1971 العمل بنظام بريتون وودز الذي جرى إرسائه بعد الحرب العالمية الثانية، واستناد الدولار إلى غطاء الذهب، لأن احتياطي البلدان الأجنبية من الدولار بات أكبر بكثير مما يمكن تسويغه بالرغبة في استيراد سلع أمريكية أو في استثمار داخل الولايات المتحدة، وبنتيجة ذلك تزايد الطلب على استبدال هذه العملة بالذهب، والمشكلة التي دفعت نيكسون لاتخاذ قراره تكمن في أن احتياطي الذهب، في الولايات المتحدة لم يكن كافياً إلا لتلبية هذه الطلبات التي إن تزايدت كثيراً تتسبب في تقويض النظام العام (انظر : جي آر. ماندل، العولمة والفقراء، تعريب وليد شحادة، الحوار الثقافي، 2004، ص 125-126). وباتت الولايات المتحدة تطبع العملات وتوظفها لنهب ثروات العالم، في أكبر عملية تحايل اقتصادي في التاريخ إذ أن كلفة طباعة (100) دولار لا تتجاوز (13) سنتاً فقط (المصدر: The Federal Reserve System).

تدرك كل من روسيا وجمهورية الصين الشعبية، بأن إنهاء الهيمنة الأمريكية على العالم تقتضي إنهاء هيمنة الدولار، ولا يساورهما أدنى شك أن إنهاء هذه الهيمنة تستغرق وقتاً طول نسبياً، لكنهما وغيرهما من الدول بدأت العمل لإنزال الدولار من عرشه من خلال ما يلي:

أولا: الاتفاق بين الجانبين الروسي والصيني في القمة الافتراضية بين الرئيسين بوتين وبينغ في نوفمبر (تشرين ثاني) 2021 على إنهاء الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية على العالم وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب وإنشاء نظام مالي مستقل، ما شكل خطوة استباقية لإجهاض أي نوايا أمريكية لعقوبات اقتصادية، أبرزها إخراج روسيا، وربما الصين أيضا، من النظام المالي العالمي الذي تسيطر عليه أمريكا (سويفت)، على أرضية التوتر في أوكرانيا، وعزم روسيا اجتياح شرقها.

ثانيا: تقود الصين وروسيا والهند جهوداً كثيفة لإجراء تجارة بالعملات الوطنية، خاصة بعد سقوط روسيا تحت وطأة العقوبات الغربية في عام 2014. ولتمكين مثل هذه العملية، أنشأت روسيا والصين آليتَي دفع خاصتَين بهما بدلاً من نظام "سويفت العالمي"، وهما "نظام تحويل الرسائل المالية" (SPFS) و"نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك" (CIPS) لإجراء عمليات ثنائية ومتعددة الأطراف، كما انضمت الهند إلى هذه الجهود، حيث يمكن اعتبار قرار الهند بشأن التجارة الدولية عبر العملات الوطنية حدثاً بارزاً، ليس لتمكين تجارة الروبية والروبل فقط، بل لتعزيز تجارة نيودلهي في الجوار المباشر والممتد أيضاً، بما في ذلك إيران وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز (انظر: سنية عبد القادر نايل، بحث حول بدائل الدولار، انتررجنال للتحليلات).

ثالثاً: توافق دول منظومة البريكس التي تأسست عام 2006 من كل من روسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل، والتي تشكل 40 في المائة من عدد سكان العالم، على التعامل بينها بعملاتها المحلية، وقد دعت روسيا تحالف «بريكس» إلى تمديد استخدام العملات الوطنية ودمج أنظمة الدفع، بعدما عزلتها العقوبات عن النظام المالي العالمي وعما يقارب نصف احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية، والتي بلغت 606,5 مليارات دولار، في أوائل نيسان/أبريل 2022.

رابعاً: على هامش زيارة بوتين إلى إيران، في أغطس (آب) الماضي، أعلن محافظ المصرف المركزي الإيراني علي صالح آبادي، أن طهران وموسكو بدأتا التعامل بالريال الإيراني مقابل الروبل الروسي في مبادلاتهما الثنائية، وأن مصدري السلع يمكنهم بيع الروبل الذي يحصلون عليه من الجانب الروسي في السوق الإيرانية لاستيراد السلع من روسيا. وتزامنا مع حذف البلدين عملة الدولار من مبادلاتهما التجارية، بدأت بورصة العملات الإيرانية التداول بزوج الروبل الروسي والريال الإيراني ■

الصّراعُ الأمريكيّ - الصينيّ في تايوان: حساباتُ الربحِ والخسارة

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطينَ للتنميةِ والانتماء/ تونس

اعتمدت السياسةُ الخارجيّةُ الأمريكيّةُ بعدَ الحرب العالميّة الثانية على الإرث النظريّ للجيوبولتيكيّ الهولندي المولد، والأكاديمي الأمريكيّ نيكولاس سبايكمان (1893 ـ 1934)، المنظر الحقيقي لسياسة الاحتواء، التي وجدت تطبيقها العملي على يد زبيغنيو بريجينسكي (1928 – 2017) البولندي المولد ومستشار الأمن القومي الأميركي بين عامي 1977 و1981. ومثلما كانت نظريّة سبايكمان حاضرةً في خلفيّة الحرب الروسيّة على أوكرانيا، فهي حاضرةٌ أيضًا وبشكلٍ أكثرَ وضوحًا في خلفيّة الصّراع الأمريكيّ الصينيّ في تايوان. لذلك، وعلى الرغم من اشتعال الجبهة الأوكرانيّة إلّا أنّ أنظارَ العالم تتّجه وتسأل: ماذا يمكنُ أن يحدث هناك؟ ومن المستفيد والأقدر على الحسم؟ وهو ما يتناوله هذا المقال ضمنَ العناوين الواردة أدناه:

أوّلا: الخلفيّةُ التاريخيّةُ للصّراع:

تقعُ جزيرةُ تايوان على بُعد نحو 100 ميل من ساحل جنوب شرقي الصين ضمنَ أرخبيل الجزر المطلّة على المحيط الهادي، التي تمرُّ بالفلبين حتى تصل فيتنام، وهي جزءٌ من أراضي الصين التاريخيّة؛ خضعت للاحتلال الياباني عام 1895، ثم استعيدت من قبل الصين عام 1945. ونتيجةً لانتصار الشيوعيّين وتأسيس جمهوريّة الصين الشعبيّة وعاصمتها بكين عام 1949، لجأ إليها زعيم الحزب القومي تشيانغ كاي شيك ومليونان من أنصاره، وأعلن مدينة تايبيه بالجزيرة عاصمةً مؤقّتةً لما أطلق عليه جمهوريّة الصين؛ معتبرًا إيّاها سلطةً شرعيّةً وحيدة، وممثلًا رسميًّا للشعب الصيني. واحتفظت تايوان بعضويّة الصين في الأمم المتحدة، وشغلت مقعدها في مجلس الأمن الدولي، إلى أن استعادته الصين عام 1971. وفي عام 1991 أعلنت حكومة تايوان إنهاء الحرب مع الصين، مؤكّدةً الاستمرار في تكريس الاستقلال عنها؛ بحجّة أنّها لم تكن يومًا جزءًا من الدولة الصينيّة الحديثة التي تشكّلت عامَ 1911، أو جمهوريّة الصين الشعبيّة التي تأسّست في أكتوبر عام 1949؛ وبذلك ترى تايوان نفسها دولةً مستقلّة، وباتت تسعى منذ عام 1993، إلى خلق «صينين» أو «صين واحدة وتايوان واحدة». هذا ولا يتجاوز الاعتراف بتايوان دولةً مستقلّة حدود الثلاثة عشر دولة، بينما تعدّها معظم دول العالم إحدى المقاطعات الصينيّة.

ثانيًا: استراتيجيّات الاحتواء والاحتواء المضادّ:

انحصر الصّراعُ حولَ الجزيرة ومصيرها بشكلٍ أساسٍ بين الصين من ناحية، والولايات المتّحدة الأمريكيّة من ناحية ثانية، وعلى هذه الأرضيّة برزت استراتيجيتان رئيستان هما:

1 ـ استراتيجيّة الاحتواء الأمريكيّة:

اعتمدت أمريكيا استراتيجية الاحتواء في مواجهة الاتحاد السوفييتي والصين منذ الحرب الثانية، وحددت هدفها في محاصرة الصين وتقويض مساعيها لتجسيد نفوذها الاقتصادي والسياسي في تلك المنطقة؛ وذلك من خلال ترسيخ الوجود الأمريكي في منطقة المحيط الهادي الآسيوي؛ عن طريق توسيع علاقاتها مع دول منطقة المحيط الهادي الآسيوي؛ فعقدت معاهدات أمنية وعسكرية مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وبنت شراكات جديدة مع دول مثل الفلبين وماليزيا وإندونيسيا. وضمن سياسة الاحتواء العام مثلت تايوان حالة خاصة؛ نتيجة لما يسمح به وضعها من اضعاف موقف الصين الداخلي؛ إضافة إلى أن مضيق تايوان وقناة باشي الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط؛ يشكلان أهمية خاصة لحلفاء أمريكيا في آسيا مثل اليابان التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية، وكذلك الفلبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية. وفي جوف هذه الاستراتيجية نشأت استراتيجية الاحتماء التايوانية، من موقع الإدراك بأنها لا تستطيع خوض مواجهة حاسمة مع الصين، ووجدت في التحالف مع أمريكيا ضمانا لمصالحها العسكرية والأمنية، وفي هذا السياق سعت دوما للحصول على حماية أمنية أمريكية عن طريق الوجود العسكري الأمريكي المنتشر في المحيط الهادي الآسيوي. ولذلك كانت دوما إلى جانب أمريكيا منذ الحرب الكورية عام 1950، وعملت على تطوير الشراكات السياسية والعسكرية والقنصلية مع الولايات المتحدة، وقد أدارت الولايات المتحدة استراتيجيتها بالاعتماد على ثلاث آليات تتمثل فيما يلي:

الآلية الاقتصادية: وعملت من خلالها على تطوير التعاون التقني مع تايوان، وضخ الاستثمارات المالية الضخمة في اقتصادها، بهدف التأثير على الصناعات الصينية.

الآلية السياسية: وتمثلت في الحفاظ على مستوى معين من الزيارات والاتصالات السياسية مع تايوان. وفي هذا السياق جاءت زيارة الوفد الأمريكي عام 1996 برئاسة رئيس مجلس النواب الأمريكي، وزيارة رئيسة مجلس النواب بتاريخ 2 /2022/8، وكذلك مهاتفة الرئيس ترامب لرئيسة تايوان. وضمن هذه الآلية اشتغلت استراتيجية الاحتماء التايوانية، التي تقوم على الإيحاء بعلاقات رسمية مع أمريكيا. ومن ذلك قرار رئيس تايوان، عام 1995 زيارة الولايات المتحدة بحجة زيارة الجامعة التي تخرج فيها، ومحاولة رئيسة تايوان في ديسمبر 2016 التوقف في أمريكيا وهي في طريقها إلى أمريكا اللاتينية، وغير بعيد عن ذلك محاولة الانضمام إلى منظمات دولية بتغطية أمريكية مثل محاولتها الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية.

الآلية العسكرية: وتجسدت في بيع وتقديم المساعدات عسكرية لتايوان، وسبق وأرسلت حاملتي طائرات لمنع الصين من الاستمرار في إجراء التجارب الصاروخية بالقرب من تايوان، وكذلك اللجوء إلى التلميح بالاستعداد للدفاع عن تايوان أمام أي هجوم صيني (تصريح بايدن مايو 2022 وسبتمبر من نفس العام). والإشارة إلى أن الاجراءات الأمريكية بشأن أوكرانيا ستطبق على الصين. كما عملت على تعزيز قدراتها العسكرية في جنوب شرق آسيا وبناء تحالفات دفاعية مع دول المحيطين الهندي والهادي.

٢ ـــــ استراتيجية الاحتواء المضاد الصينية:

وقامت على عامل وطني واستراتيجي يعتبر تايوان مقاطعة انفصالية يجب اخضاعها للحكومة المركزية؛ من أجل تأمين الحدود، وبناء قوة عسكرية رادعة في منطقة بحر الصين والمحيط الهادي الآسيوي، بما يسمح بتهديد القواعد العسكرية الأميركية، في جزر غوام وهاواء؛ إضافة إلى أن استعادة تايوان يوفر فرصة للتحكم في الصناعة الإلكترونية التي تحوزها تايوان؛ خاصة صناعة الرقائق الإلكترونية. وقد تجسدت استراتيجية الاحتواء المضاد الصينية في أطروحة «دولة واحدة ونظامان» وهي الصيغة التي تمنح بموجبها تايوان استقلالية كبيرة ضمن دولة الصين الواحدة، وهو ما رفضته تايوان. وقد أدارت الصين استراتيجيتها من خلال الآليات الآتية:

الآلية الاقتصادية: حافظت الصين على علاقات اقتصادية مع تايوان، وفتحت المجال للاستثمارات التايوانية، التي وصلت خلال العقود الثلاثة المنصرمة تقترب من 200 مليار دولار، والتبادل التجاري بينهما خلال عام 2020 وحده، بلغ 166 مليار دولار، وأن هناك 400 ألف تايواني يقيمون في الصين الشعبية بشكل دائم، لإدارة أعمالهم الصناعية والتجارية والخدمية.

الآلية السياسية: وتمثلت في رد الفعل والتنديد بكل خطوة تقوم بها أمريكا (اتصال أو زيارة أو تصريح)، واعتبارها دعما لانفصال تايوان، وتجاوزا للالتزام الأمريكي بسياسة الصين الواحدة الذي اعلنته عام 1979؛ وذلك بهدف الضغط السياسي ومنع الإقدام على أية خطوات توحي بالاعتراف بتايوان. وفي ذات الوقت السماح لتايوان بالمشاركة في بعض المنظمات الدولية بصفتها منطقة تابعة للصين باسم «تايبي الصينية» أو «تايوان الصينية».

الآلية العسكرية: وتبدت في إجراء المناورات والتجارب العسكرية بالقرب من المياه المحيطة بتايوان؛ ردا على الخطوات الأمريكية (عام 1996 وعام 2022)؛ وذلك على أساس قانون مناهضة الانفصال الذي أقرته عام 2004، والذي يسمح باستخدام الوسائل العسكرية ضد أي مشروع للانفصال تطرحه تايوان.

ثالثًا: تناقض الأهداف وتعدد الاحتمالات:

يقف الطرفان الصيني والأمريكي على حدي التناقض، فيما يخص أهداف كل منهما؛ فبالنسبة للصين يشكل ضم تايوان جزءا من استراتيجيتها في الدفاع عن سيادتها وصد أطماع أمريكا في آسيا. وبالنسبة لأمريكيا فإن خسارة تايوان سيقود إلى إضعاف حلفائها ويقوض مصداقيتها أمامهم في جنوب شرق آسيا، وبالنتيجة يفقدها موقعا للتأثير في السياسة العالمية. وعلى هذه الأرضية تبرز ثلاثة احتمالات، تتلخص في أن تتجه الأحداث نحو التصعيد والمواجهة العسكرية في المنطقة المحيطة بتايوان أو أن تراوح في مكانها أو أن يجنح الطرفان إلى التهدئة، بسبب العلاقات الاقتصادية بينهما المتمثلة في الاستثمارات الصينية في أدوات الدين الأمريكية، والاستثمارات الأمريكية في الصين، وكذلك الأوضاع الدولية. ويجب النظر إلى أي من الاحتمالات الثلاثة في ضوء قدرات طرفي الصراع في المجال الجغرافي للصراع، كونه يوفر الأفضلية لأحدهما بحكم المسافة. وتمتلك الصين في هذا الجانب ميزة جيواستراتيجية؛ إضافة إلى حيازتها لقدرات حربية هائلة تفوق قدرات تايوان وما يمكن حشده أمريكيا. وإذا كانت أمريكيا تراهن بشكل أساسي على تحالفاتها في المنطقة ضمن استراتيجية الاحتواء، فإن الصين بدورها ليست معزولة، في ظل توفر عديد الشروط لبناء تحالف عسكري صيني ـ روسي. ويمكن تلمس الوعي الصيني بهذه الأفضلية، عبر تصريحين صدرا يوم 21 سبتمبر 2022، الأول على لسان المتحدث باسم مكتب شؤون تايوان التابع لمجلس الدولة الصيني، وجاء فيه: إذا تجاوزت استفزازات القوات الانفصالية والقوات الأجنبية الخط الأحمر؛ فسنكون مضطرين لاتخاذ إجراءات حاسمة». والثاني كان بمثابة أمر من الرئيس الصيني خلال ندوة حول الدفاع الوطني وجاء فيه: إن القوات الصينية المسلحة يجب أن تركز على الاستعداد للمشاركة في اعمال قتالية حقيقية. ومن جهة ثانية فإن ضغط المتغيرات العالمية الجارية التي تهدد أمريكيا بفقدان موقعها المهيمن، يدفعها لأن تكون أكثر عدوانية ورغبة في التصعيد أملا في حسم الصراع لصالحها في تلك المنطقة؛ الأمر الذي يشكل كابحا مهما لانحدارها على الصعيد العالمي. ولكن حساب المخاطر قد يلعب دورا رئيسا في تجنبها المواجهة في تلك المنطقة، مع الحفاظ على مستوى معين من التصعيد، كعنصر إشغال في خاصرة الصين، ومحاولة الحسم في مناطق أخرى؛ خاصة في القارة الإفريقية بوصفها ساحة رئيسية للاستثمار السياسي والدبلوماسي الصيني، وفي هذا السياق تأتي دعوتها لانعقاد القمة الإفريقية الأمريكية بواشنطن يوم 13 ديسمبر 2022 ■

الشعبُ الكولومبيّ يغيّرُ مصيره: الاتّجاهُ إلى اليسار

خاص (الهدف)

يأتي أوّلُ رئيس يساريٍّ منتخب لكولومبيا، غوستافو بيترو، محمولًا على موجةٍ من الأملِ، لكنّه في مسعاه سيواجه تحدّياتٍ شديدةً في محاولة دفع أجندةٍ تقدّميّةٍ تحتاجُها البلادُ بشدّة.

أثبتت الانتخاباتُ الأخيرةُ أنّه من الممكن فعلًا تغيير تاريخ كولومبيا ومصيرها، لكن هذا التغيير لن يقتصر على حدود هذا البلد الذي يحمل تاريخًا طويلًا من المعاناة، بل سيتردّدُ صداه في أرجاء القارة اللاتينيّة كافّة.

خاطب الرئيسُ المنتخبُ شعبَهُ: «نحن دليلٌ على أن السلام ممكن في كولومبيا، وأن الأحلام يمكن أن تتحقّق، وأحلام العدالة، وأحلام الحرية». وتعهّد بمحاربة عدم المساواة وتغيّر المناخ، وتعزيز السلام والاستماع إلى كل الكولومبيين، بمن فيهم المعارضون السياسيّون، الذين سيكون بابه مفتوحًا دائمًا لهم.

كان انتخابُ الرئيس السابق دوكي في 2018، الذي فاز في انتخابات هزم فيها بترو، قد أثار الذعر بين القطّاعات التقدميّة؛ بسبب عدائه الصريح لاتفاقيّة السلام، وقربه من الرئيس اليميني المتطرّف السابق ألفارو أوريبي، الذي اتّسمت ولايته الرئاسيّة من 2002 إلى 2010 بفظائع وجرائم ارتكبتها الدولة، وتصعيد عسكري كبير ضدّ المعارضة المسلّحة، وقد ثبت أن هذه المخاوف لها ما يبررها. بالإضافة إلى التدخّل في عمليّة السلام، فقد أشرفت ولاية دوكي التي استمرّت أربع سنوات على أزمة حقوق الإنسان المتصاعدة التي أودت بحياة أكثر من 1300 ناشط اجتماعي منذ توقيع اتفاقيّة السلام، فضلًا عن أجندة نيوليبراليّة متشدّدة أدّت إلى تدهور مستويات المعيشة للكولومبيين العاملين.

ستكون الأزمة الأمنية، التي أودت بحياة 320 مقاتلًا سابقًا في فارك، أولوية ملحّة لحكومة بترو. وتشمل الإجراءات قصيرة المدى تفعيل الآليات الأمنيّة التي تم إنشاؤها في اتفاقية السلام - المهملة في عهد دوكي - لتفكيك

المجموعات شبه العسكريّة، فضلًا عن توفير حماية الدولة للأفراد والمنظّمات المعرّضة للخطر. على المدى الطويل، سيؤدّي تطوير الوجود المؤسّسي للدولة والخدمات والبنية التحتيّة في المناطق المهجورة تاريخيًّا - حيث يتركز العنف وحيث كانت الأصوات المرتفعة على الميثاق التاريخي - إلى خلق الظروف والفرص لمواجهة هيمنة الجماعات المسلّحة. تتطلّب هذه التحدّيات الهائلة الوقت والدعم، على الصعيدين الدولي والداخلي.

التحدّي الأساسي الأوّل هو الصدام مع الجيش بعد أن اتّهم بيترو الجيش بعقد صلات مع الجماعات اليمينية شبه العسكريّة، وجماعات تهريب المخدرات، ما دفع قائد الجيش الجنرال إدواردو زاباتيرو بوقاحة لاتّهام بيترو بالقيام بنشاط إجرامي؛ لأنّه أدّى إلى تورّط الجيش في عهد دوكي في فضائح متعدّدة بما فيها مذابح المدنيين والرقابة غير القانونيّة. وقد عدّ تدخل الجنرال انتهاك القانون الدستوريّ الخاص بتدخّل القوّات المسلّحة في السياسة، ومن المتوقّع أن يتعامل بيترو بحذر مع كبار الضبّاط العسكريّين.

التحدّي الأساسي الآخر للحكومة الجديدة هو معالجة الفقر، الذي تفاقم خلال فترة ولاية دوكي ليؤثّرَ على 42 في المائة من السكان. الناتج المحلّي الإجمالي الكولومبي هو حول متوسّط أمريكا اللاتينيّة، وتقريبًا نفس الناتج البرازيلي. ومع ذلك، تعد مستويات عدم المساواة من بين الأسوأ في المنطقة، حيث يوجد أكثر من خمسة ملايين شخص غارقون في الفقر المدقع. كما أعطى بترو الأولوية لإنهاء اعتماد كولومبيا على الصناعات الاستخراجيّة لمعالجة تغير المناخ... يقترح وقف مشاريع التكسير والحفر البحريّة الجديدة، بينما لن يتم منح تراخيص جديدة للتنقيب عن الوقود الأحفوري. إذا دمّر استخراج الموارد العديد من المجتمعات، ولا سيّما السكان الأصليين والكولومبيين الأفارقة.

لتحقيق أهدافه، سيحتاج بترو إلى بناء تحالفات في برلمان منقسم، على الرغم من أن الميثاق التاريخي (تحالف بيترو) حصل على مقاعد أكثر من أي مجموعة أخرى في انتخابات مارس، إلا أن هذا لم يتجاوز 17 في المائة من مجلس الشيوخ وكمية مماثلة في مجلس النواب، وبالتالي افتقر إلى الأغلبية اللازمة لتمرير التشريعات التقدمية، حيث تشغل القطاعات المحافظة عددًا مماثلا من المقاعد في الميثاق التاريخي، وهو ما يُحتمل أن يكون عقبة خطيرة في طريق الإصلاح.

مع وجود تحديات هائلة في المستقبل - قد يكون من الصعب التغلب على بعضها حتى مع الإرادة السياسية المطلوبة - يجب إدارة التوقعات. لكن في الوقت الحالي على الأقل، يشعر العديد من الكولومبيين أن البلاد تتجه أخيرًا نحو مستقبل أكثر إشراقا. في يوم صنع الناس التاريخ، وبينما استمرت حفلات الشوارع لوقت طويل حتى الليل، خاطب بترو الأمة التي سيقودها وأعلن: «نكتب تاريخًا جديدًا لكولومبيا وأمريكا اللاتينية والعالم». وأضاف «التغيير الحقيقي قادم، لن نخون الناخبين الذين صرخوا اليوم من أجل التغيير. من اليوم، تتغير كولومبيا»■

هشام شرابي: المفكّر العقلانيّ والناقدُ الجريء

ابتدأ هشام شرابي مشواره الفكريّ بنقد الذات، التي هي رأسُ المعرفة - على حدِّ قول سقراط - ولم يكن في نقده مهادنًا أو مَجاملًا؛ لم يدّع امتلاك الحقيقة والمعرفة، ولم يرفع رأسَه غرورًا وغطرسةً وتعاليًا؛ كان صادقًا مع نفسه، ومع القرّاء الذين توجه إليهم، وحين أشرعَ سلاحَ النقد؛ بدأ بنفسه، ومسّ كثيرًا من القضايا الشائكة والمحيّرة، لجيل من المثقفين، في سيرته الذاتيّة الممتعةً «الجمر والرماد». تحدّث عن تحوّله من الفكر المثالي، إلى الفكر الواقعي، حين انتقل من دراسة الفلسفة، إلى دراسة التاريخ والحضارة الأوروبيّة، وعدَّ هذه الخطوة هي الأهم في دراسته الجامعية.

شكّل هذا الاكتشاف - بحسب ما كتبت د. فيحاء عبد الهادي - ؛ المفصل الأبرز في حياة «هشام شرابي»، وفي نتاجه الفكري، الذي أثّر على أجيال متعاقبة، حين أطلق صيحته نحو وجوب التغيير الجذري، معتبرًا أن المجتمعً والعائلة صنوان للتغيير، وأنّه لا يمكن لواحد منهما أن يتغيّر دون أن يتغيّر الآخر «إنّ التحالف بين المجتمع والعائلة يبدوً كوسيلة أساسية تلجأ إليها الثقافة الاجتماعية المسيطرة، لضبط التغيير، والمحافظة على استقرار النظام الاجتماعي، الذي هو بدوره مبني على النمط السائد في تركيب العائلة، وفي توزيع الثروة، والسلطة، والمكانة الاجتماعية، في المجتمع العربي».

وكشف «هشام شرابي» في كتابه «النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي»، عن أسباب تخلف المجتمع العربي، ووضع تصورًا حول كيفية تجاوز هذا التخلف، والتغلب عليه. بيّن أن التخلف الذي نجابهه، يكمن في أعماق الحضارة الأبوية (والأبوية المستحدثة)، حيث السيطرة الاجتماعية التي يمارسها الجيل القديم، هي سيطرة تامة، وحيث يرتبط الشبان بسلطة أبوية الشكل، ويبقون في ظل الكبار، على الصعيد السياسي، كما على الصعيد العاطفي والعقلي؛ ما ينتج صفتين مترابطتين: اللاعقلانية والعجز، «اللاعقلانية في التحليل والتنظير والتنظيم، والعجز عن الوقوف في ظل التحديات والتغلب عليها. إنه التخلف المتمثل في شلل المجتمع العربي ككل: في تراجعاته المستمرة، وفي انكساراته المتكررة، في انهياره الداخلي».

وكما نقد شرابي الفكر العربي؛ نقد الفكر الغربي، ورفض النموذج الغربي، الذي قلدته أجيال من شبابنا ومفكرينا، وعدوه مثالًا يحتذى للعلم والمعرفة، ودعا إلى خلع سيطرة الغرب الحضارية، بالإضافة إلى خلع سيطرته السياسية، «إن الغرب الحديث قائم على العنف ومضرج بالدماء. وإذا قسناه بمقدار القتل والدمار، الذي سببه في عصرنا؛ لوجدناه أشد وحشية وأشد هجمة، من أي مجتمع في التاريخ».

قراءة نقديَّة في رواية: "مَوَّال شَمس"
ثلاثُ دوراتٍ سرديَّةٍ وتَغايُر خِيَارات

عبد الرحمن بسيسو. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سلوفاكيا

تدورُ أحداثُ رواية «موّال شمس» على محور ثابت تُجسّدُهُ العلاقةُ الدّراميّةُ المتوتّرة، وغير القابلة للتّعريف الواضح، بين بطليّها: «ناجي هادي»، و«شمس». وينطلق السّردُ الرّوائيُّ من «خبر صغير» نشرته صحيفة بيروتيّة، وقرأهُ «ناجي» في «نيقوسيا» ذات صَبَاح حَارٍّ أتى بعدَ بضْعِ سنوات من ترحيل قوات المُقاومة الفلسطينيّة عن بيروت على نحوٍ أفضى إلى انقطاع العلاقة المُباشرة بين «العاشق: «ناجي هادي»، و«مَعْشُوقتيه:» شمس»، و«بيروت».

وسيكون للاطّلاع على رسالة جوابيَّة يتيمة، ومُشتركَة، تلقاها «ناجي هادي» من «شمس» و«نها» في ربيع العام 1983، ولقراءة أوراق، أو قصاصات صحفيَّة، صغيرة، وللتأمُّل في صور قليلة، احتفظَ بها، وأحضرها مَعه في مُغلَّف صغير إلى «بيت أمير» الذي كان قد تواعَدَ على الحُضور إليه بصحبه «شوقي»، مساءَ ذلك اليوم، حيث سيكون «أمير» وبصحبته «يونس» في انتظارهما، ليكونوا جميعاً بصحبة «شمس» التي نشرت صحف لبنانيَّة خبر صغيراً عن مصرعها، بصفتها قائداً هو «الرائد شمس»، أنْ يُحفِّز انطلاق جركة السَّرد الروائي في رواية: «موَّال شمس». وسيكونُ لتبادل توجيه الاسئلة والتفسيرات والإجابات والتعقيب على الإجابات، بين رباعيَّة الشَّخصيات الروائيَّة المُتجالسة الآن في شرفَة يَحقُّ أن نُسمِّيها: «شرفَة السَّرد»، كما سيكون لاستنهاض أيٍّ هاته الشَّخصيّات ذاكرته على استرجاع حدث أو قول أو خبر ذي صلة بـ«شمس»، أو بالعلاقة التي جمعتها بـ«ناجي هادي»، أنَّ يُحفِّز صيرورةُ السَّرد الروائيِّ وأنْ يُشعِّبَ مساراته، وأنْ يُعدِّد خيوطه ويبني شبكاتها، منذ بدئه حتى لحظَة تَوقُّفه مع توقُّف حياة «شمس» في الدُّنيا التي نعرفها.

وهكذا سينْفَتحُ السَّردُ الرِّوائي على دورات سرديَّة عديدة، مُتصلَة ومنفصلَة، مُتشابكة ومُتمايزة، مُتشعِّبَة ومُتواشجة، في آنٍ معاً، إذْ تَتَّسمُ الواحدةُ منها بالتَّركيز على تشخيص مُكوِّنات تَجْربة جَمْعيَّة تُمثِّل صيرورتُها مَساراً مُتميِّزاً من مسارات تجربَة ذاتيَّة صَائرة ومُتَحوِّلة انْخرطَ فيها «ناجي»، أو انخرطتْ فيها «شمسُ»، منفردين، أو مُجْتمعين» بعدَ تَعارفُهمَا، مع غيرهما من شخصيَّات الروايَة العديدة، والمُتنوِّعَة الخصائص والسِّمَات، والتي لن يَكُفَّ السَّردُ الروائيُّ عن تَجلية الحُضور الحيويِّ الفَعَّال، أو السَّلبي المُنفعِل، للمزيد والمزيد منها، على امتداد مساراته، وعبرَ تَشعُّب خُيُوطَه السَّرديَّة التي ستأتي هاتَه الشخصيَّاتُ مَحمولةً عليها، عاكسَةً، عبر انخراطها في أحداث ووقائِع، وتجسيدها تصرفاتٍ، ورُدُودَ أفعال، وأشكال استجاباتٍ، ما يُجلِّي جانباً أو آخر، من جوانب ملامحها الجسديَّة، وسماتها الفكريَّة، وأنماط وعيها، ومُكوِّنات هويَّاتها الصَّائرة والمُتحوِّلة.

* * *

تَبدأُ الدَّورةُ السَّرديَّة الأُولى، التي يُمكنُ تسميتها، من منظور خيارات بطل الروايَة، أو صاحب السّيرة الذّاتيَّة، وعبر قراءة صيرورة تجربَته الحياتيَّة، وتَعدُّد مسَاراتها، وتحولاتها النَّاهضَة على تداخُل الأحلام وتَبدُّل الخيارات، بدورة «خِيار الكفَاح المُسلّح» التي تبدأُ مع بدء الفصلَ الأوَّل: «خبر صغير»، وتنتهي مع نهايَة الفصل السَّادس: «حالمون آخرون»، ولتَضُمَّ الفُصُول السِّتَّة الأولى من الرِّوايَة، ذات العناوين التي يَغلبُ أنْ تُكشفَ مَغْزى ما تحتويه من شخصيات ووقائع وأحداث وزمكانات روائيَّة، ورُؤًى: «خَبر صَغير»؛ «هريْمَةٌ مُحَيِّرة»؛ «هُروب إلى الأمام»؛ «حالمُون بعالم آخر»؛ «إنقلاب»؛ «حالمونَ آخرون»؛ ولتَكوّنَ الفقرات السِّتَّة الأولى من الفَصلُ السَّابع المُعنون بـ«تَجدُّد الأحلام» بمثابَة «محطَّة انتقاليَّة» تُمَهِّدُ لدخول السَّرد الرِّوائيِّ مُنحنىً جُديداً يفتَحُهُ على دورة سرديَّة جديدة تُشخِّصُ صيرورة تجربَة حيويَّة تنهضُ على انخراط «ناجي هادي»، وآخرون غيره من شَخصيَّات الرِّواية، في خِيَار آخرَ قد تَجوز تسميتهُ، بمنطق الأولويَّة والغلبَة، بـ«خيار العمل الإنْسَانيِّ المُتشعِّب والمُتشابك» لكونه خياراً مُتعدِّدَ المدارات: الصَّحافَة، والإعلام، والثَّقافة، والآداب، والفنون، والعمل الاجتماعي، والصِّحيِّ الوقائيِّ والعلاجيِّ، والإغاثيِّ الإنقاذي ... الخ، وذلك على نحو سيُفضي إلى ذهاب الدورات السَّرديَّة اللاحقة صوب هذا التَّشعُّبُ أو ذاكَ من تَشعُّبات العمل الإنساني التي أوجبت أوضاعٌ وظروفٌ مُعيَّنة، أو تحدِّيات حياتيَّة ووجوديَّة، واجهتها الشَّخصيَّات الروائيَّة الرئيسة والأساسيَّة، اعتباره ذا أولويَّة عمليَّة، حياتيَّة ووجوديَّة، قصوى، ليكونَ

بوسعها الاستجابَةَ لتحدِّياته على نحو جمعيٍّ فعَّالٍ يكفُلُ مواجهة أخطاره، ومُقاومته ببسالة وإصرار، أو تخفيف وطآت عَقابيله الضَّارية، على أقل تقدير.

تشرعُ الفقرة الثَّانية من الفصلُ السَّابع: «تجدُّد الإحلام»، الذي هُوَ أوَّل فصول الدَّورة السردية الثَّانية، في إخبارنا، بصوت يونس المُتسائل، وبمُصادقة ناجي على ما تذكَّره يُونس، أنَّ ناجي وأسعد قد غادرا لبنان لفترة من الزَّمن «ثمَّ عادا بعد غياب» لم يطل، وأنَّ اكتشافهما وجوبَ «الخروج من حالة الخدر التي طالت» هو ما حفَّزهُما على المُغادرة حيث ذهب ناجي إلى الكويت «لزيارة أهله والتفكير في الخُطوة التَّالية» (ص 73)، فيما ذهب أسعد إلى قطر «للبحث عن عمل» (ص 73).

أمَّا سبب عودة ناجي شبه الفوريَّة، فإنَّما يَعودُ إلى فشله «في مقاومة اشتياقه إلى بيروت ومن فيها»، وإلى الهول الذي أصابَهُ جرَّا تعرض بيروت ولبنان لمكاره جسيمة، كالانفجارات المأساويَّة، والغارات المُدمِّرة، والقصف المدفعي الإسرائيلي العنيف والمُتواصل على الجنوب، والقصف المُتبادل بين بيروت الشرقيَّة والغربيَّة، فيما هو «ليس هناك، مع رفاق الأمس القريب» (ص 74).

وسيكونُ لقُبول ناجي، بعد يومين من عودته المُفاجئة إلَى بيروت، عرضاً تلقاهُ من أمير للعملَ معَهُ في «مجلَّة قيدَ التَّاسيس سيرأسُ تحريرها»، أنْ يُدشِّنَ لحظَة بدء الدَّورة السَّرديَّة الثانية ذات التَّشعُّبات الثلاثَة، والتي سيتواصَلُ أوَّلُهَا: «التَّجربَة المسرحيَّة: سنابل» حتَّى الفصل الثاني والعشرين: «مصرع حُلم»، إذْ سيكونُ لاندلاع حرب العام 1982 الإسرائيليَّة ضدَّ الشَّعبين الفلسطيني واللبنانيِّ أنْ تُجهض هذهَ التَّجربَة في لَحظَة المخاض المفضي إلى ميلاد المسرحيَّة «سنابل» في عرضٍ أوَّلٍ على خشبة المسرح.

* * *

ولعناوين فصول هذا التَّشَعُّب السَّردي من تشعُّبات هذه الدَّورة أنْ تُفْصح، عبر تشابك مساراتها السَّرديَّة المتواكبة مع مدلولات التَّسمية التي اقترحناها لهَا كدورة سرديَّة مُتكاملة، عن حقيقة أنَّ «التَّجربة المسرحيَّة المُجهضَة: سنابل»، هي صُلب أصلابها، ولا سيَّما أنَّها ستبقى، كما غيرها من المسارات والخطوط السَّرديَّة التي ستُواصلُ الحضور بدرجةٍ أو بأخرى، محكومَة بالدَّوران على محور العلاقة الدِّراميَّة المُتصاعدة، والمتوترة دوماً، بين شمس وناجي، وبين كليهما، منفردين أو مجتمعين، والواقع القائم الذي يرفضانهِ ويعملان، مع آخرين من شخصيَّات الرواية، على تغييرهِ.

وسيتولَّى الفصلان الثَّامن والتَّاسع المُعنونان بـ«الحُبِّ المُستحيل»، و«موَّال شَمس»، غرسَ بذور هذه العلاقَة غير المألوفَة في تربَةِ رؤًى وتصوُّرات، وغايات، مُتعارضة، لا تُنبئُ بإمكانيَّة إنباتها على نحو ما يشتهي لها ناجي، أوْ ما ترغبُ فيه شمس، وهُما الفصلان النَّاجمان، أساساً، عن لقاء «ناجي» و«شمس» لقاءً تفاعُليَّاً مباشراً، لأوَّل مرَّة، في «مكتب أمير» في رحاب مقرِّ جمعيَّة الهلال الأحمر الفلسطينيِّ التي اختارَ كلاهُما الالتحاق بالعمل معها للتَّوِّ؛ هُو في مجال الإعلام والتَّثقيف، وهي في مجال العمل الاجتماعيِّ، والتي سيكونُ للقاءاتهما اليوميَّة في أماكن هذه الرحاب وأحيازها، وعبر أنشطة ومهمَّات عمل عديدة سيشتركان، مع غيرهما، في تنفيذها وإنجازها، أنْ تُسرِّع إيقاعَ علاقتهما، وأنْ تفتحها على صيرورة ستُفصحُ سماتُها المُتقلِّبَة، بل والغرائبيَّة أحياناً، عَن صُعوبَة تعرُّف طبيعتها، أو اقتناصَ ماهيَّتها، في عبارة مُتداولةٍ، أو في تعريفٍ اصطلاحيٍّ معهودٍ، وذلك على نحو أملى على

اللوحة عبر الذكاء الصنامي

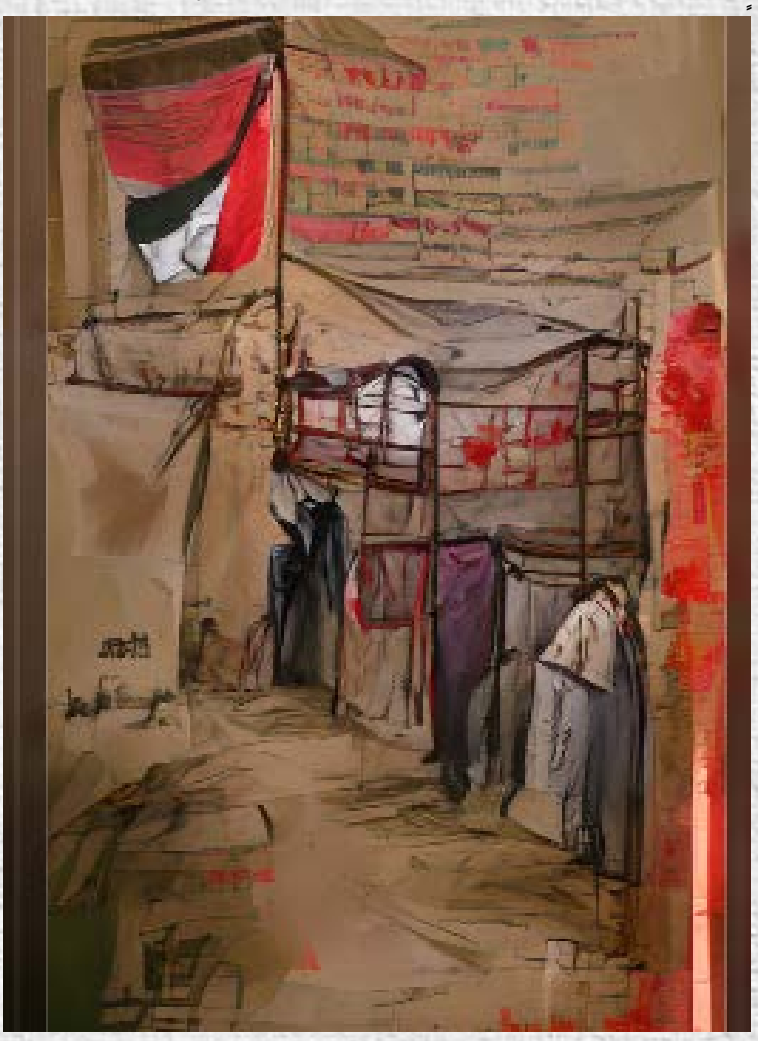

ناجي أنْ يفتكَ بالمفردتين: حُب؛ صداقة، ليصُكَّ مصطلحاً مُركباً للدلالة عليها هو «حب .. آقة» (ص 389)، دونَ أنْ يكونَ متيقِّناً من دقَّته الاصطلاحيَّة، بقدر تيقُّنِه من تَخليَطيَّتِه وخوائه الدَّلالي!

ولئن كانَ الفصل الثَّامن قد تضمَّن، في جوهره، جواب شمس عن سؤال ناجي المزدوج أو ذي الصِّيغتين: «من أنا بالنسبة لك؟ ماذا أعني لك؟» على نحو أملى عنوانه: «الحب المُستحيل»، وجعَلِ أمر توصيف، أو وعي طبيعة، العلاقة القائمة بين ناجي وشمس، أمراً صعبَ المنال وغير قابل للإدراك بمعزل عن معرفَة عميقة بشخصيَّة شمس، وبمكوِّنات مُوَّالها الذي أغلقَ عجُزُهَا عن تحَقيقِ غايته حتَّى اللَّحظة، وحرصُها على التَّمسُّكَ العنيد به حتَّى إدراك هاتهِ الغاية ، قلبها: «قلبي مُغلَقٌ إلى أن أحقق موالي ... إنْ كُنت تريدني

كامرأة عابرة فلن أحرمك جسدي، ....، أمَّا قلبي فانسَ أمره، لا تتورط معه فتندم» (ص 89)؛ فإنَّ لمحتوى الفصل التَّاسع أنْ يُطلعنا، بصوت «شمس»، على خلفيَّات شخصيَّتها الظَّاهرة، ومكونات وجدانها العميق، ومُحدِّدات سلوكها، ورؤيتها الرَّاهنة لنفسها، ولواقعها القائم، ولآخريها من الرجال والنساء والنَّاس، وهي الخلفيات، والمُكوِّناتُ، والمُحدِّدات، والرُّؤى، النَّاجمة على تجربة جمعيَّة ضارية خاضتها وأهلها في «مخيم تل الزَّعتر»، وعن تجربتها الخاصَّة التي أنتجت تفاصيل «موَّالها الخاص» الذي كانت قد لخَّصته في نهاية الفصل الثامن، باستلالها محفوظة من «الجيب الخلفي لبنطالها» أخرجت منها صورة «يظهر فيها طفلان جميلان وشمس اليافعة تتوسطهما»، لتقول مُخاطبَة ناجي وهي منخرطة في نحيب مُهلك: «هؤلاء موالي يا ناجي ... هدولْ ولادي يا ناجي ... رائد ونادر، حُرِمْتُ منهما في أحلى سنوات عُمرهما» (ص 89).

وسيكونُ للفصول اللاَّحقة من العاشر حتَّى الثاني والعشرين، المؤطرة بين عنوانين أوَّلهما؛ أي العاشر: «إنقاذ حُلم»، وآخرهما؛ أي الثَّاني والعشرين: «مصرع حُلم»، أنْ تتميَّز، بحسب تلاحقها من الفصل الحادي عشر حتى الحادي والعشرين، بعناوين دالَّة على تشعُّب محتواها السَّردي دون مُفارقة مدارات الدَّورة السرديَّة الثَّانية كدورة سرديَّة كُبرى، ودونَ وقوع أدنى ابتعاد عن صُلب أصلاب هذا التَّشعُّب السَّرديّ؛ أي صيرورة تجربَة إنجاز مسرحية: سنابل، كتجربة أدبيَّة، وفنِّيَّة، جمعيَّة خلاقة، وكذا دُونَ توقُّف، ولو للحظة، عن الدَّوران على المحور الذي تدورُ الرواية بأسرها عليه؛ أي محور علاقة ناجي وشمس. وهذه الفصول هي: «سُطوعُ شمس»؛ «خروج عن النَّصِّ»؛ «عوالمُ أُخرى»؛ «تمثيل في تمثيل»؛ «حفلٌ سُورياليٌّ وخماسين»؛ «هديَّة حَلُّوم»؛ «بحث عن إلهام»؛ «عقدان من زمن ومسرحان»؛ «حُلمٌ أبويٌّ ضائعٌ»؛ «بَوحٌ على حافَة بُحيرة»؛ «ألق ونفثُ جُنون».

وسيكونُ للفصل الأخير من فُصول هذا التَّشعُّب الأوَّل: «مصرع حُلم»، الدَّال عنوانه على تكفُّل الحرب الإسرائيليَّة العدوانيَّة على الشَّعبين الفلسطيني واللبناني في صيف العام 1982، بالفتك ليس بحلمٍ جمعيٍّ يتمثَّل في الشُّروع بعرض مسرحيَّة تَم إنجازها بجهود جمعيَّة فَتيَّة وخلاَّقة فحسب، وإنَّما أيضاً بأحلام ذاتيَّة تملَّكت وجدانات فتيات وفتيان، وشابات وشباب، شرعنَ وشرعوا، معاً وسويَّة، في الخَطو صَوب إدراكها، فَجاءت الحربُ الإسرائيليَّة المُتواصلة في تتابُع مُتوحِّش لتجهضها، ولتَجعلهنَّ وتجعلَهُم «ثكلى حُلم أوشكَ أنْ يُولدَ قبل ساعات» (ص 227)؛ ولتفرض عليهنَّ وعليهم تحدِّيات أوجبت ذهابَهُنَّ وذهابهم صَوبَ الانخراط في صيرورة خيار نضاليٍّ يستجيب لحاجات التَّعامُل الحيويِّ مع الأوضاع الحياتيَّة: الصِّحيَّة والاجتماعيَّة والإنسانيَّة النَّاجمة عن تواصل الحرب و«حصار بيروت»، ولا يُفارقُ أيَّاً من الخيارين السَّابقين: الكفاح المسلَّح؛ والعمل الإعلامي والإبداع الثَّقافي والأدبيِّ والفنِّيِّ، وإنَّما يُواكبهما ويُكملهما، في سعيه وسعيهما، لمواجهة التَّوحُّش الإسرائيلي على نحوٍ شاملٍ ومُتكاملٍ، وبكل أسْلوبٍ ناجعٍ ووسيلة فعَّالة.

* * *

سيسفرُ حوار شخصيَّات أساسيَّة من شخصيَّات الرِّواية عن بلورة خيار المواجهة الإنسانيَّة للتَّوحش البشريِّ الصُّهيوني والإنخراك الحيويِّ في صيرورته، ليمثل هذا الخيار تشعُّباً ثانياً للدَّورة السرديَّة الثَّانيَّة، ولكنَّه تشعُّبٌ يتَّميَّزُ، بسبب تركيزه على سرد صيرورة تجربة عمل اجتماعيٍّ وصِّحي إغاثي وعلاجي، متَّصلة ومنفصلة في آن، بحيازة تفرَّعين، أوَّلهما: «تجربة مستشفى تريومف»، وثانيهما: «تجربة مُستشفى بلسم» الذي اعتبر مركزاً مُميَّزاً لعلاج الحُروق الجسيمة. أمَّا «تجربة مستشفى تريومف»، فستكون مسبوقة بفصل انتقالي هو الفصل الثَّالث والعشرين المُعنون: «اختراق»، لتمتدَّ بعده من الفصل الرابع والعشرين: «تريومف» حتَّى الفصل الثاني والثَّلاثين: «شمسُ ليل آمن»، ولتَصْفر في إهابها الفصول الواردة بينهما والمعنونة، بحسب تتابعها، كما يلي: «ومضات عابرة»؛ «صهد ونزع أقنعة»؛ «جُنوح»؛ «قُلوبٌ حيَّةٌ وعنفوان»؛ «أفولُ نَجم»؛ «البحثُ عن شمس»؛ «غيابُ شمسٍ أخرى». ليبدأ التَّفرُّع الثَّاني: «تجربة مستشفى بلسم» بالفصل الثَّالث والثَّلاثين: «شمس وكومونة وواحة»، ولينتهي بالفصل التَّاسع والثلاثين: «مُجُونٌ بين نارٍ وماء»، ضافراً في إهابه الفصول الواقعة بينهما وهي المُعنونة بـ: «دمُوعٌ دافئةٌ وليل»؛ «شُمُوسٌ في لُباب دوَّامة»؛ «شمسٌ وقَمرٌ وساقٌ مبتورة»؛ «وهَجٌ وإغواءٌ والتئام قُلوب»؛ «ليلة قمريَّة ومراسم عُرس».

وستتوالى، من ثَمَّ، الفُصول الثَّلاثة الأخيرة من الفصل الأربعين حتَّى الفصل الثَّاني والأربعين: «غُروبٌ ونهاية فيلم»؛ «وداعٌ مُؤلِمٌ وانطفاء شموس»؛ «إنبثاق شمس أخرى»، وهي الفصول التي تُشكِّل بنيَة الدَّورة السَّرديَّة الثَّالثة، والأخيرة، التي سنقترحُ تسميتها بدورة «الاقتلاع والترحيل والخروج»، والتي سنَجدُ أنَّها تُعيدنا إلى «زمكان السَّفينة» الذي عبرهُ بدأت تجربَة «ناجي هادي» يوم اختار «الكفاح المُسلَّح» سبيلاً للنضال وتجليَة الوجود الحيويِّ الخلَّاق في عالم مسكون بالتَّوحُّش البشريِّ الصهيوني الرَّأسماليِّ، لحظَة أنْ قرَّر الذهاب مُتطوِّعاً للقتال في سبيل فلسطين الذي هو سبيل الحرية والكرامة الإنسانيَّة، وذلك على نحوٍ يَخلق مفارقة وجوديَّة سَّاخرة، ودالَّة، بين زمكانين للسَّفينة، من جهة أولى، وبين خيارات ناجي التي استبدلت العمل الإنساني المُتشعِّب المدارات بالكفاح المُسلح، لتنتهي، في مواجهتها التَّوحُّش الإسرائيليِّ في كُلِّ حال، إلى «زمكان سفينَة نقيض» يأخُذ العاشق بعيداً عمَن عَشِقَ، وعمَّا عَشق، من جهة ثانيَّة!

أمَّا آخرُ فصول الرِّواية، فهو فصلٌ غير مُرقَّم، ويتميَّز دون سِواهُ من فُصولها بعنوانين، أوَّلهما عنوان تساؤليٌّ تَعجُّبيٌّ: «أفضلُ أخيرٌ أم سرديَّة أُخرى؟!»، وثانيهما عنوانٌ مُركبٌ من عبارتين (قضيَّتين: مُقدِّمة ونتيجة) تُفضي أولاهما إلى الثَّانية ليبدو شبيهاً بمعادلة منطقيَّة مُضْمرة: «جُنوحُ شمسٍ وتشظِّيات جسد». وإذ سنتبصَّرُ، لاحقاً، في مدلولات هذا التَّركيب البنائي وعلاقاته بالبنية السَّرديَّة الكلِّيَّة للرواية، سيكون ملائماً أنْ نشير، الآن، إلى أنَّ وظيفته الجماليَّة المباشرة المُتَمثِّلة في تدوير هذه البنية، بإرجاع مُنتهاها إلى بدئها عبر ربط الفصل الأوَّل «خبر صغير»، بفصل لا تراهُ الرواية، ولا الرَّاوي، ولا «ناجي هادي»، ولا الروائي «توفيق وصفي»، فصلاً أخيراً، وكأنَّما نحن إزاء بنية تَفْتَح السَّرديَّة الفلسطينيَّة على الاستمرار، والتَّواصُل، ودوام الصَّيرورة، واللاَّتناهي■

الأدبُ المقارنُ مصطلحٌ حديثٌ بجذورٍ قديمة

ثناء أحمد. شاعرةٌ وكاتبة/ سوريا

يُطالعُنا عددٌ من النّقاد بالقول إنّ مصطلحَ الأدب المقارن جديدٌ ظهر في القرن التّاسع، وفي هذا نوافق على حضوره مصطلحًا وبحثاً أكاديميًّا ممنهجًا ومتبلورًا، لكن إذا ما تعمقنا أكثر نجد جذورَه ممتدّةً في التّاريخ، ولا سيّما أنّ لبّهُ التّأثّرُ والتّأثير، ونجدُ أنه يداني مصطلح المحاكاة الذي كان ميدانه منذ عهد أفلاطون الفيلسوف اليوناني، حينما قال في معرض حديثه عن المدينة الفاضلة: «إنّ الشّعرَ فنٌّ قائمٌ على التّقليد»

وليفتح الأفق لمتابعة هذه النّظرية في فترات لاحقة من قبل أرسطو مضيفًا: «الشّعر محاكاة للطبيعة» وأعاده إلى غريزتين: غريزة التّناغم والإيقاع والأوزان وغريزة التّقليد.

وفي الحديث عن أقدم ظاهرة تأثّر يبدو أثر الأدب اليوناني بالأدبَ الرومُاني سنة 46ق.م، حيث حاكى الرّومانيون أدباءَ اليونان وكتّابهم وفلاسفتهم، وفيما بعد انتقلت المحاكاة إلى الآداب الأوربيّة الكلاسيكيّة.

وعند العرب، ومع الفتوحات الإسلاميّة وتمازج الشعوب بعضها بعضًا، وانتشار حركة التّرجمة عُرفت ظاهرةُ التّأثّر والتّأثير، وذلك في نهاية العصر الأمويّ، وبداية العصر العباسي.

كتب الكثيرُ من النّقاد والأدباء العرب عن هذا الموضوع ضمنَ سلسلة كتاباتهم المتشعّبة عن السّرقات الأدبيّة والتّوارد حتّى أنّه يمكن القول: من الصّعب استبعاد ناقد دون الخوض في هذا الجانب، وفي هذا أرى شكلًا آخرَ من أشكال التّقارب مع مفهوم الأدب المقارن؛ فالجاحظُ مثلًا يرى أنّ تأثّر الشّعراء المحدثين بالقدامى ضرورةٌ حتميّة، وأن لا شيء من لا شيء، ووجهة نظره الاستعانة ببعض المعاني لا عيب فيه، وإنّما العيب في الإغارة على المعاني، وميّز بين السّرقة والأخذ.

وابن طباطبا العلوي عدّ الشّاعر مبدعًا إن أخذ لفظًا من غيره وألبسه ثوبًا قشيبًا. في حين أبو هلال العسكري يذكر أنّ من أخذ معنى وأكساه لفظًا جديدًا أفضل مما تقدّم عليه كان أولى به مما تقدّم، وهنا يتفق العسكري مع ابن طباطبا، وهنا قد نجد تلاقيًا بين مفهومي السّرقات الأدبية والتّأثر والتّأثير، ولا شكّ أنّ العلاقة وثيقة بينهما بشكل أو بآخر.

وعن صاحبِ كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه عبد العزيز

الجرجاني، فيرى أنّ هذا موضوعًا أمرُهُ شائك، لا يصِل إليه إلا من كان بصيرًا متمرّسًا بالشعر وفنونه وطرائقه.

وابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة، طرح مصطلحًا جديدًا هو (التّوارد) أو التّشبّه والاقتداء. وعن الفارابي، هو لم يرَ في المحاكاة إلا تقليدًا. ويعرّف ابن سينا المحاكاة هي تقدّم الشّبيه ولا تنقّل الشيء نفسه.

وإذا تتبعنا القرن الثامن عشر في الغرب، وجدناه حافلًا بالتّغيرات؛ ما مهّد للدّراسات المقارنة، فمجهودات فولتير 1778 ومعرفته العميقة بالإنجليزية مكّنته من اكتشاف شكسبير وتقديمه للقارئ الأوربي عمومًا والفرنسي خصوصًا.

ومعرفتهم بمذهب جوته 1832 الذي دافع عن فكرته القائلة: أن أدب الشّمال الأوربي خالٍ من الأصالة التي يتمتع بها أدب الجنوب.

حتّى إذا ما كان القرن التاسع عشر، ونتيجة للثورة الفرنسية وكثرة الأسفار وتعدد التّراجم للأثر الأدبي الواحد لمختلف اللغات وبتأثير الحركة الرومانتيكيّة؛ ظهر عددٌ من المقارنات، كعلم الأديان المقارن، وعلم الحياة المقارن، وعلم القانون المقارن، وعلم اللغة المقارن، والأدب المقارن، أو بالأصح النّقد المُقارن. وكان النّاقد والكاتب الفرنسي بولَ فان تيغم أوّل من استخدمه بعد سلسلة طويلة من الإرهاصات على مدار الزّمان والمكان.

وبذلك وبعد هذا العرض التّاريخي الذي استعنتُ به لتدعيم فكرة وصلتني بالبحث والقراءة ضمن هذا الإطار، فالأدب المقارن- من وجهة نظري - لا يُعدُّ علمًا جديدًا كما يذكر عدد من النّقاد والباحثين؛ فجذورُهُ ضاربةٌ في التّاريخ التي تقتربُ من مفهومه الحالي حينًا أو تلامسه حينًا آخر، ولا أتصوّر أن تبتعد عنه كثيرًا، لا تبتعد عن لبِّ موضوعاته القائمة على عنصري التّأثر والتّأثير، وكلّ ما يمكن قوله: إنّه اتُّخذ منهجًا وأُسّس له في تلك الفترة المتأخرة نسبيًّا، وفي هذا قد أختلف مع البعض وقد أتفق مع آخرين ■

المثقّفُ الكولونياليُّ والاندماج الحداثيّ

أيوب جمال الشنباري. شاعرٌ وكاتبٌ، والمدقّقُ اللغويُّ لمجلّة الهدف/ فلسطين.

اللوحة عبر الذكاء الصناعي

شَهِدَ القرنُ الماضي أحداثًا سياسيّةً وعسكريّةً وفكريّةً ونهضويّةً واجتماعيّةً وعلميّةً في مجالات شتّى، وصيغتْ مفاهيمُ كثيرة، وأعيدَ نشاطُ مصطلحات عدّة، كان من أبرزها شيوعًا وتناولًا مصطلحَا: (الكولونياليّة والحداثة). ولم يكن نشوءُ مصطلح الكولونياليّة تحديدًا إلا توازيًا مع تنامي الرأسماليّة قوّةً عظيمةً صاعدةً في المجتمع الغربيّ، وشنّ الغزو الأوروبيّ على أسيا وأفريقيا، إلى أنْ بلغَ المصطلحُ ذروةَ الشيوعِ والاستخدام تزامنًا مع تعاظم رأس المال المسمّاة بالإمبرياليّة، المتمثّلة بالقطب الأكثر شرًّا واستبدادًا في هذا الوجود، وهو القطبُ الأمريكي. شَهِدَ القرنُ الماضي أحداثًا سياسيّةً وعسكريّةً وفكريّةً ونهضويّةً واجتماعيّةً وعلميّةً في مجالات شتّى، وصيغتْ مفاهيمُ كثيرة، وأعيدَ نشاطُ مصطلحات عدّة، كان من أبرزها شيوعًا وتناولًا مصطلحَا: (الكولونياليّة والحداثة). ولم يكن نشوءُ مصطلح الكولونياليّة تحديدًا إلا توازيًا مع تنامي الرأسماليّة قوّةً عظيمةً صاعدةً في المجتمع الغربيّ، وشنّ الغزو الأوروبيّ على أسيا وأفريقيا، إلى أنْ بلغَ المصطلحُ ذروةَ الشيوعِ والاستخدام تزامنًا مع تعاظم رأس المال المسمّاة بالإمبرياليّة، المتمثّلة بالقطب الأكثر شرًّا واستبدادًا في هذا الوجود، وهو القطبُ الأمريكي.

ومع ظهور الإمبرياليّة قوةً غاشمةً جاثمةً على صدر الشعوب المقهورة والدول المنكوبة؛ رأى بعضُ المفكّرين في مفهوم الإمبرياليّة رديفًا للكولونياليّة، وبعضٌ آخرُ ربطَ مفهومَ الكولونياليّة بشكل وثيق في سياق التطوّر التاريخيّ مع حركة التنوير والعقل الاستكشافيّ المرافقة لتطوّر العلوم.

وبعدَ هذه اللمحة السريعة، لا بدَّ من الوقوف قليلًا أمامَ عنوان المقالة، فما المقصودُ بالمثقّف الكولونياليّ والاندماج الحداثي؟ قبلَ الإجابة عن السؤال، ينبغي تقديمُ تعريفٍ موجز لمصطلحي الكولونياليّة والحداثة.

«تعرّف الكولونياليّة: بمعنى (الهيمنة والسّيطرة) لدولة ما على أراضي دول أخرى وشعوبها، وقد درجتِ التّرجماتُ العربيّة على توصيفها (بالاستعمار والاستعماريّة)»

أمّا **الحداثة**؛ فهي أوسعُ في معناها الدلاليّ، ولا يمكنُ تحديدُ المقصود بها إلا حسبَ سياق الحقل المعرفيّ الواردة فيه؛ لأنّ انتقال المفاهيم من حقلٍ معرفيٍّ إلى آخر، يستلزمُ إحداث تغيير في بنائها الدلاليّ؛ لتبيئتها والحقل الذي تنتقل إليه، ولا يصحُّ منطقيًّا تعريفُ الحداثة مجرّدةً دون سياق لها يُفضي إلى معنًى محدّد؛ لكن سأضعُ تعريفًا اصطلاحيًّا سائدًا استخدمَهُ كتّابٌ آخرون، وهي تعني «الانتقال من حالة قديمة إلى حالة جديدة أو تحديثها ارتباطًا بالزمن، وتشملُ وجودَ تغيير ما»

وبعدَ ذكر تعريف المصطلحين، يجدرُ بي أن أشيرَ إلى ماهيّة **المثقّف الكولونياليّ** المقصود هنا؛ فمن هو؟ وما دورُه؟

يمكنني تعريفه: بأنّه الإنسانُ الذي يملكُ اطّلاعًا معرفيًّا واسعًا، وقدرًا كبيرًا من المعلومات المبنيّة على مصادرَ معرفيّة وسلوكيّة، أنتجها المستعمِرُ (بكسر الميم)؛ تلبيةً لأهدافه، ضمنَ سياقات وظروف هُيّئَت له؛ بهدف إعادة ترويجها بين أوساط الشّعوب العربيّة؛ للقبول بها أيديولوجيّةً؛ لتحطيم هُويّتهم الثقافيّة والتاريخيّة.

وكما يتّضحُ من التعريف، نستنتجُ أنّ دورَ المثقّف الكولونياليّ هو إعادةُ تناول التراث الفكريّ الاستعماريّ/الاحتلاليّ ترغيبًا به، ونشره في العقل الجمعيّ لدى الشّعوب العربيّة التي نالت استقلالَهَا (التي ما زال معظمُ مفكّريها ومثقّفيها يعيشون في إطار نزعة ما بعدَ الاستعمار/الاحتلال، والخيال السوسيولوجي دونَ الوصول إلى نتائجَ إيجابيّة وحلول تمكّنهم من الارتقاء بمجتمعاتهم نحوَ السيادة الوجوديّة والفكريّة والسياسيّة... إلخ، بالشكل الصحيح)؛ ضمنَ سياق حداثيٍّ تدميريٍّ ممنهج يخدمُ المستعمرَ/المحتلّ؛ لطمس الهُويّة الثقافيّة، وإحياءً فكرة الاتّباع الثّقافيّ، والانقياد السياسيّ والمصيريّ من خلالَ الاندماج الحداثيّ الأعمى، وإنهاء حالة العقل النقديّ للحيلولة دونَ تقدّمه واعتماده نهجًا فكريًّا نقديًّا في مجالات الحياة كافةً لدى تلك الشّعوب، (وليس العكس المراد من أصل الحداثة)؛ في محاولة لتهيئتها بالقبول بفكرة الاستعمار/الاحتلال مرّةً أخرى، لكنّه استعمارٌ/احتلالٌ أكثرُ ذكاءً، وأعمقُ تأثيرًا من ذي قبل!

ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة كثرةُ الحديث عن ضرورة العصرنة والاندماج الحداثي عبرَ وسائل إعلام عربيّة مختلفة، على نحوٍ يُظهر مدى تبني السّلطة العربيّة الإعلاميّةً لما يريده الغربُ الاستعماري/الاحتلالي جملةً وتفصيلًا، ومدى هيمنته وتحكّمه في الإعلام العربيّ، الذي هو أهمُّ أدوات التأثير في شعوب المنطقة؛ لكنْ أيّ حداثة وأيُّ عصرنة يقصدون؟

إنّ مواكبة التطوّر والعصرنةً، وتحديث الوسائل الفكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة، وَفْقَ مفهوم الحداثة من حيث الأساس، وهو سيطرةُ العقل والعقلانيّة على جميع جوانب الحياة، أو فلسفة الذاتيّة، وعَدم خضوع الإنسان للسلطة ما الورائيّة...، وليست تلك الحداثة الملوّنة التي صاغها المستعمر/المحتلّ مشروعًا خدمةً لأهدافه، واستكمالًا لهيمنته وسيطرَته، التي استخدمها أيديولوجيّةً لتحطيم الثقافة العربيّة؛ ينبغي أن تكون انطلاقًا من استراتيجيّة المثقّف المعبّرة عن هُويّته الإنسانيّة والثقافيّة والأخلاقيّة والوطنيّة والسياسيّة والتاريخيّة، ثُمّ رؤيته القوميّة والعروبيّة، تنسجمُ وطبيعةَ المجتمعات التي خضعت للاستعمار/الاحتلال من قبل، مع ضرورة مراعاة الصبغة التراثيّة الفكريّة والقيميّة والأخلاقيّة الخاصّة بتلك المجتمعات، ودراسة ما طرأ عليها من تحوّلات وتغييرات على الصُّعد كافة في ظروفها التاريخيّة السابقة والراهنة دراسةً تاريخيّةً منهجيّةً صحيحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تلك المجتمعات النامية تعدُّ دولًا مستهلكةً لا منتجةً في عصرنةٍ معولمةٍ شرسةٍ استباحت كلَّ ما حولها كالنار في الهشيم.

يقول الدكتور خلدون سمان، في كتابه «صراع الحداثة»: «إنّ الغرب يسعى إلى إقناع الشعوب المستعمَرة/المحتلّة بسموّ ثقافة الغرب ورقيّها، وتدنّي ثقافة الشرق وانخفاضها». وأضاف: «إنّ الاستعمار/الاحتلال الغربي يسعى إلى إقناع شريحة نُخَب المفكّرين والسياسيّين العرب بعدم أهليّة الثقافة العربيّة «الإسلاميّة»؛ لعدم تماشيها مع متطلّبات العصر الحديث».

وبالرغم من تخلّص الدول العربيّة من قيد الاستعمار/الاحتلال العسكريّ الغربيّ؛ إلا أنّ الأفكار الاستعماريّة/الاحتلاليّة، ما زالت متجذّرةً في عقول كثير من النخب الفكريّة والسياسيّة في المجتمعات العربيّة. وإنْ كان في تعاظم ظاهرة التغريب الراديكاليّة ضربٌ من التطوّر والتقدّم لمجتمعاتنا العربيّة - موضوعيًّا = إلا أنّها أسهمت كذلك بالمحاولة الفعليّة من وضع الثقافة العربيّة موضعَ التشكيك والمطالبة بمحو آثارها، ورفضها هُويّةً ثقافيةً وتاريخيةً للعربيّ «المتحدّث»!، وهذا انشغالٌ يتنافى مع الهدف الأسمى للحداثة تجاهَ تطوّر المجتمعات العربيّة؛ إذ جاء ذلك الانشغالُ من تحت عباءة الحداثة المَسمومة الخادمة للاستعمار/الاحتلال بالدرجة الأولى.

ومن الخطورة بمكان، أن يُفهم الاندماجُ الحداثي في المجتمعات العربيّة - كما هو سائدٌ الآن في الغالب - ويُنقل ويُروَّجَ له بصورة خاطئة، على نحو تذوبُ فيه الأخلاق، وينسلخُ منه الانتماء، وينعدمُ في طُليّاته الالتزامُ الوطنيُّ والقيميّ، بشكل يعيدُ هيكلةَ استعمار/احتلال العقول قبل الدول، للسيطرةً على الإنسان العربيّ بكلّ مكوّناته، وجعله أشبهَ بالروبوت منه من الإنسان! وهذا ما يسعى إليه الغربُ من تصدير حداثته الملوّنة منذ عقود؛ لخلق مجتمعات عربيّة أشبه بالأسواق المفتوحة المستهلكة لسلعه دون إنتاجٍ منهاً، وصناعةِ جماهيرَ موجّهةٍ تستهلكَ إعلامه وتروّج له دونَ وعيٍ

أو ثقافة؛ أي أن تكون المجتمعاتُ العربيّةُ حواشيَ فاعلةً نشطةَ الاستهلاك، دون أن يكون لها دورٌ في عمليّة الإنتاج المعرفيّ والفلسفيّ والسياسيّ والتاريخيّ بالمعنى الإنسانيّ والحضاريّ والنهضويّ؛ فقطْ عقولٌ مستهلكةٌ ومجتمعاتٌ عاجزة؛ هم صدّروا لنا حداثةً مسمومةً تخدمهم هم لا نحن، وهي أشبهُ ما تكون باستراتيجيّة «الإلهاء» التي تحدّث عنها المفكّر الأمريكي نعوم تشومسكي؛ فالغربُ الأورو - أمريكي لم يكتفِ بالتوسّع الرأسمالي ليضمنَ المركزيّة الاقتصاديّة، ولا بالتوسّع الاستعماري/الاحتلاليّ ليضمنَ المركزيّة الجيوسياسيّة، بل أراد المركزيّةَ الحضاريّة بالمعنى الفلسفيّ والتاريخيّ والوجوديّ الشامل؛ تلك التي بلغ أعلاها قبل أدناها بفضل مشروع الحداثة، وتمكّن من المحافظة عليها حتّى اليوم، وما زال يحرصُ المستعمر/المحتلّ على إبقاء هيمنته على العالم العربي، وإبقاء سلطَته على مشروع الحداثة فيه، ويأمل في استمرارها إلى الغد ما بعد الحداثي.

وهكذا اليوم يستباحُ العقلُ العربيُّ ويصبحُ فريسةً لثقافة الأجنبيّ المدمّرة انطلاقًا من طبيعته الاستهلاكيّة لوسائل الحداثة الاستعماريّة/الاحتلاليّة المتنوّعة والكثيرة؛ وما يسرّعُ عمليّة الغزو الفكريّ والسيطرة الأخلاقيّة والهيمنة النفسيّة والاجتماعيّة وجودُ أصوات داعية للحداثة «العمياء» (المثقّف الكولونيالي) - بقصدٍ أو دونه - دون إخضاعها لمقاييس المجتمع؛ الوطنيّة والأخلاقيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة المعبّرة عن هُويّته وأصالته، في ظلّ غياب أو ربّما تغييب العقول الداعية للإنتاج المعرفي، والتقويم الأخلاقي والسلوكي، بما يتواءمُ وعصرَ الحداثة انطلاقًا من أدبيّات المجتمع وأخلاقيّاته؛ فغدا العقلُ العربيُّ المستهلكُ سلعةً في يد الإمبرياليّة المتوحّشة الطامحة للسيطرة على كلّ شيء في هذا الوجود؛ الإنسان، والحيوان، والنبات، والجماد، بصورةٍ تُنشي باستعمار/احتلال جديد هو أكثرُ ذكاءً، وأعظمُ خطرًا، وأسرعُ تأثيرًا في طمس الهُويّة الثقافيّة والأخلاقيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والتاريخيّة للمجتمعات العربيّة■

ما تبقّى لدينا من العار

عبد النور الهنداوي. شاعرٌ وكاتب/ سورية

اللوحة عبر الذكاء الصناعي

أيّ صوت أقدّمه لهذه الصرخة... ورائي تمامًا، نبتت آلاف الأزهار المتحرّكة، مَنْ يدافع عن ورائه، والأصابع التي أنتجت الحرية؟ هاجرت في الخيال، وصنعت عربةً مدجّجةً بأصوات مترهّلة لا يدخل إليها الهواء، ولا الشمس، ولا حتى ضوء القمر، مثل الوردة التي نامت داخل السكين!

ذات يوم، باع أحدُ الشّعراء وجهه للسهوب، وعزف موسيقى صاخبةً كي لا يغادر الصاعقة المفتوحة على اليأس.

قصائدُ شعريّةٌ - على مدّ عينك والنظر - كُتبت لمقايضةٍ اللهفة بالمطلق، والشاعر وحده ينصّب نفسه بفضاضة ملكًا على المجنزرات، وعلى المجهول... هل نحن بحاجةٍ إلى ضربٍ الهواء بالهراوات، وفي أعناقنا ضوءٌ جافّ، وقاماتٌ مصروعةٌ من شدّة الصمود ؟! أي شيء إذا أقدّمه لهذه الصرخة...؟ والكلّ ينتقل من احتمالٍ إلى احتمال، كما لو أنه نارٌ في رأس مئذنة؛ أمّةٌ عربيّةٌ وضعتْ كل أهلها على الرفّ، وتعرف جيّدًا ماذا تكون أو تعني الجلجلة؛ حتى الجلجلة نفسها تعرّفت على شعراء من الوحل، وعلى دموع انسكبت في قصائدهم تضمّخت بإنسانية لها لون التراب، ولون العصيّ الغليظة!

يا آ آ اهلي في العروبة.. نحن الذين في جوف المدخنة، ولدينا حواس تميّز الذهب عن الرصاصة، والأخلاق عن المجزرة.. والمجزرة بدورها تحوّلت إلى ظلالٍ للدم، لأن الجرأة التي في وجوهنا صارت على مستوى المقبرة.. وإن الذي هاجم الغموض، سقط غيّلة في العذاب العربي، وإنه التهمَ نفسه نيابة عن الهيكل.

مَن منّا لا يعرف كيف تكوّنت أمريكا ؟ وكيف حوّلت الهواء إلى كوميديا ؟

- بوريس باسترناك- كتب -الدكتور جيفاكو- ليحوّل النوع إلى محرقة، لأنه يعرف أنّ أمريكا ما زالت الوعاء الساخن، وإنها بادلت الأيديولوجيا - بأرخبيل الغولاغ - *

السيدة أمريكا ألغت حياة العرب للضرورة، مع أن الضرورة هي القتيل! وهي وحدها فقط التي تتدفّق فوق الأرصفة.

العربي تحوّل من صقيعٍ إلى عُنف وراهن على المأساة النائمة تحت الرخام.. قال لي أحد الشعراء العرب: كيف لي أن أصل إلى السكيّن مع العلم إنني لا أتذكّر سوى الآلاف من القتلى.

كلّنا يعرف تماماً أن الغرب يصنع كل شيء يليق بنا، يصنعون النصوص التي تتمتّع بالحياة القاتلة، ولا أحد يطلق صيحة استغاثة.. ونحن نقدّم التوراة - عيّدية - لضرب المستحيل.. فهل يليق بنا أن نظل في الوراء ؟

لم يبق من العرب سوى الأنياب، وإن القاعات المشرقة، تكون مشرقة حقاً أمامنا، وامام أحصنة لا تعرف قتلاها. ثمّة غابات ملأت نفسها بالفضائح، وسوّرت حالها بالأشباح.

قال شاعر عربي: يا آ آ أهلي.. أنا الآن داخل المطلق، لأعقد قراني على الجحافل، لقد صنعت إيقاعاً للأسطورة ودغدغت ذَهبي كي لا يصير سخرية. لقد صارت أمتي هي الحرائق، والفجيعة، والحوار السيّء ؟ زهرة الأقحوان.

إن قوّة الأسئلة جعلتنا نبحث كثيراً عن الذي يغتسل بأرواحنا، وأشياء أخرى تشبهنا.. ما دامت الذئاب تقف على مفارق ما تبقّى من ألق في هذه الأمة! وأيضاً وأيضاً ثمّة نصوص محاولة تبحث عن حفّار القبور، وإن هناك في الأفق غمامة سوداء تزحف من بعد وأيضا لنا قطعة من المستقبل تزحف من بعد! حبيبتي أمريكا.. ها أنت حوّلت المصطلح العَربي إلى برتقالة يابسة يتدلّى منها دبابة ترقص بالشورت، والهياكل العظمية الساخنة إلى ملائكة من لحم ودمّ.. ففي البقية الباقية من دمنا، رأينا الدليل الذي مات، وغيّر شكل الشجر والأرصفة والنخيل والنوادي، وإن صفاء النوع ضارع مولانا «فوكوياما» لأننا لا نحب موت التاريخ، بل التمزق إن كنا حفاة أم قياصرة!

من هو إذن الذي بحث عن قتلانا وغيّر لعبة الشيطان ؟

وجوه خشبية تستقبل الأساطير، وخلافات تحمل فوق ظهرها آلهتنا.

حاخام صهيوني يقول: إننا حوّلنا تراب العرب، وثقافة العرب إلى هاوية، لأن الخطيئة في بلادهم، تشكّلت لتغيير الطهارة فيّهم، لأنهم معماريو السراب! وهكذا فإن العربي بكل مل يحمله من ثقافة وتاريخ وأساطير، «ما يزال» يرتجف أمام

جاذبية الذل، وأكَلَة الأسئلة.
ماذا بقي لدينا من الخيال.. وأجسادنا أينعت وحان قطافها؟
الآن نرتدي الهواء، والأيديولوجيا صارت ضدّ ما نراه.. يعني من الأفضل لنا أن نرتدي الفلسفة الهائمة، ونطارد الآهات العالقة في لحظة البرق!
أيضاً ثمّة سؤال بالبنط العريض عن العربي الذي لا يستطيع أن يحرّك ساكناً! ومن هو الذي اخترع لعبة المصطلح، وأسقط العماء في المقاهي وفي الشعر، وسواء كان العقل العربي في حالة عمل أو في حالة سكون، هو أحد ضحايا متاحف الشمع القابعة في المجهول.
أعرف أن الكلام الرديّء أكلنا، والكلام الذي ليس رديئاً.. أكلنا أيضاً، وحوّلنا إلى طبول.. وفي الظل نقول بيننا وبين ذواتنا، غفرانك يا الله لقد امتلأت أفواهنا بالرياح،
وانضموا إلى قوافل الراحلين.
أمريكا اغتالت حتى عذابنا، نعم.. واليهود قتلت فينا اللغة أيضاً نعم.. لكن ماذا نقول لألبستنا التي نرتديها وقد صارت فولكلورية وتقول: وداعاً لأجسادنا، لأن الأهمّ في هذه الأجساد، وجوهنا التي تشابهت وتكدّست كما الحطام؟
الذرائع إذن تكمن في أرواحنا، والمهابة التي كانت زادنا في التاريخ، تخلّت تدريجياً عن صوتها الخشبيّ البليد، لأن صدى هذه الأصوات نام في المستودعات التي كانت ملجأ لتناسل الخيول!
في حوار مع إدوارد سعيد، ردّ على سؤال عن الكائن العربي بفقرة قصيرة جداً، لكنها مرعبة، تقول بما معناه: إن العرب تحدثوا كثيراً عن الحجارة وثورة الحجارة، وعن الأزهار وكيف تحولت إلى حجارة والحجارة إلى أزهار.. فهل الأزهار والحجارة تعرف من هو هذا الذي أمامها؟!
شمس العرب تحوّلت إلى خشب، وثيابنا ما زالت مصرّة على الحديث مع طارق بن زياد، لتعليق سيفه على جدار حائط المبكى.. هذا هو حديث الجنرالات الراقصة، وجاذبيتهم الرابضة داخل أرواحنا.
ماذا نقول عن أمريكا؟ أو ماذا نقول لأمريكا وهي ترتّب جثثنا حسب أفضليتها؟!
نحن من زماآآآن ضدّ أنفسنا، وضدّ أرواحنا التي انتهت وهي في طريقها إلى ثقب في اللغة.. مع أنّ اللغة/ لغتنا ذاتها صارت المذبحة. لقد قدمت العروبة ضحاياها لتسخر من عبقرية الهواء، وها نحن نكبر ونكبر ونكبر حتى صرنا بلا معنى.
ما فائدة إضاءة الشموع وأجسادنا التي تسير على هذا التراب احتارت كيف تحاور الغزاة؟
الأمريكيّ أو اليهوديّ، لا تعنيه أجساد العرب، ولا الحيّرة الغائرة في عيون العرب. أفواه العرب الأقحاح امتلأت بأصوات الآخرين.. فهل لدينا النمط الذي يؤكّد
أنّ لدينا موطئ قدم في قصيدة يختزل الحوار؟
يقول اليهوديّ: نحن نعرف كم عدد دقات قلوب العرب، وهي أيضاً واضحة لدينا لأنها في حيّرة من أمرها!
فكل شيء لديهم يتجّه تلقائياً إلينا، ومع ذلك لم يأخذوا بنصيحة التوراة التي تقول: إن تراب العرب ما زال على الهيكل، لأن النصوص المقدّسة لن تتكرّر أبداً.. يعني: أننا نحن العرب ليس إلا شرائح للتجربة، وجوهنا منتفخة لأنها مشتّتة!
ماذا نفعل بوجوهنا؟ وماذا نقول للتاريخ ليتوهّج؟!
الأزل ما زال حافيَ القدمين، ومن أجله شكلنا من دمنا أزياء جميلة، بل فدّة للسيد الذي يسكن الحطام.
قال لي: سأذكّرك بأغنية جميلة اسمها: «أرض العرب هيّ العزيزة الغالية»
قلت: أرض العرب، وثقافة العرب، وزمن العرب، وقيَم
العرب، وشعراء العرب.. تتقيّأ الدم والغبار هذا ما تبقّى لدينا من العار..
لِتزغرد عِظام العرب!

*** أرخبيل الغولاغ عمل أدبي للروسي ألكسندر سولجنتسين المنشق/ وهو وصف دقيق للمنفى السيبيري -كنّا نطارد الثلوج بالحجارة-**

مفهوم المجتمع المدني وآفاقه المستقبلية في بلادنا

خاص الهدف

مفهوم المجتمع المدني وآفاقه المستقبلية في بلادنا
خاص الهدف

للوهلة الأولى قد يبدو للبعض أن مفهوم «المجتمع المدني»؛ مفهومًا بسيطًا أو سهل التناول، لكن المألوف ليس بالضرورة بسيطًا ولا سهل التناول أو التطبيق؛ فبالرغم من حالة الذيوع والانتشار لعبارة «المجتمع المدني» في بلادنا، إلا أن هذا، لا ينفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد والكمي لعملية انتشار هذا المفهوم من جهة، ولا ينفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه في الإطار العام للمثقفين أو القوى السياسية من جهة أخرى، وذلك في موازاة اغتراب هذا المفهوم الذي يصل أحيانًا لدرجة القطيعة مع الشرائح والأنماط الاجتماعية العربية المتباينة في سياق تطورها الراهن، وهو سياق بطيء الحركة تشده خيوط الماضي في ظروف دخل العالم عبرها إلى دروب من التقدم لا مكان فيها لأحد من الماضي، ما يعني بوضوح أن الحديث عن تطبيق مقولات المجتمع المدني في إطار التخلف المعرفي والاجتماعي، وبقاء سيطرة الخطابات السلفية الرجعية والمفاهيم القديمة إلى جانب بقاء العلاقات الاجتماعية؛ العشائرية والحمائلية والطائفية، هو حديث أقرب إلى الوهم أو يستخدم فقط لخدمة مقتضيات التبعية والخضوع للتحالف الإمبريالي- الصهيوني عبر الشرائح البورجوازية الرثة التابعة في بلادنا من ناحية، أو عبر بعض منظمات NGO›S التي يتم تمويلها في خدمة ثقافة الهبوط باسم «السلام» و «حقوق الإنسان» و «الديمقراطية» وغير ذلك من الشعارات الوافدة من الممول الأجنبي.

لقد انطوى مفهوم المجتمع المدني على الدلالات التالية، التي أجمع معظم الفلاسفة والمفكرون على القول بها: إنه مجتمع الحرية بمواجهة الضرورة الطبيعية والسياسية، وهو يمثل نطاقا لممارسة الحقوق الطبيعية للإنسان وحمايتها، التي تؤسس عليها منظومة حقوق المواطن، كما يعد مجالا للمبادرات الفردية الحرة، فهو دائرة لإثبات الحرية الشخصية، بمواجهة السيطرة المتزايدة

للسلطتين الاجتماعية والسياسية على الشخصية الفردية، بوصفه مجتمعاً لتعددية الفاعلين الاجتماعيين وتنوع مصالحهم الواقعية، هو أيضًا، بمكانته تلك، حيز الاختلاف في الآراء والأفكار والقناعات، ومثلما تتنافس تلك المصالح واقعيًا، كذلك ترتقي الأفكار والقناعات من خلال المنافسة المفتوحة والتفاعل الحر. إنه، بهذا الحسبان، مجال حر لتداول الرأسمال الرمزي** وتعميمه أيضًا، أخيرًا «المجتمع المدني هو قدرة أخلاقية وثقافية مجتمعية، وحتى اقتصادية، مستقلة ومنظمة بمواجهة تسلط الدولة وتعسفها المحتمل (1).

من هنا تجيء أهمية المراجعة التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني وحركته ومضامينه ودوره في انتقال عملية التطور وصعودها في البلدان الأوروبية، من مرحلة العصور الوسطى الإقطاعية، إلى مرحلة الرأسمالية أو عصر النهضة، وما لهذا الدور من أثر في إحداث القطيعة مع الفكر الغيبي من جهة، ومع العلاقات الاجتماعية السياسية والاقتصادية الإقطاعية من جهة أخرى؛ آخذين بعين الاعتبار استحالة نقل التجربة، بل إدراك المنهج والأدوات والمفاهيم المعرفية واستخدامها في واقعنا الفلسطيني، كجزئية غير قابلة للانفصام عن الواقع العربي الذي يختلف في تطوره الاجتماعي - الاقتصادي، بصورة جذرية، عن سياق التطور في أوروبا والغرب الرأسمالي عمومًا.

وبالتالي، فإن إدراك الدلالات المعرفية لمفهوم المجتمع المدني، يفترض إدراك المقومات والعلاقات الداخلية والخارجية لعصر النهضة أو الحداثة، منذ بدايته، ومن ثم للنظام الرأسمالي بشموليته، في إطار المجتمعات الأوروبية التي نشأ وترعرع فيها الفكر الليبرالي كتجسيد لذلك المفهوم.

المسألة الأخرى في هذا السياق أننا يجب أن ندرك، بصورة واضحة، طبيعة الفرق الجوهري بين نشأة «الرأسمالية» في العالم الثالث، والرأسمالية في البلدان الغربية. ففي الغرب؛ بُنِيَتْ الرأسمالية قوتها الاقتصادية أولًا، ثم استولت على السلطة السياسية، أما في دول العالم الثالث؛ فالاستيلاء على السلطة يتم أولًا ثم يجري الحديث عن «بناء القوة الاقتصادية (2).

فإذا كان واقعنا الفلسطيني والعربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع والصراعات والانقسامات السياسية والطائفية والدينية، إلى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والقومي من الاحتلال الصهيوني والأمريكي، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم المجتمع المدني بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟

سؤال لا ندعي سهولة الإجابة عليه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، ولنهوض الأحزاب اليسارية الديمقراطية الثورية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية ■

هوامش

1- الرأسمال الرمزي هو رصيد الإنسان من المصداقية والسمعة الطيبة والاحترام الذاتي والتواضع ومحبة الناس، والمشاعر الجياشة ضد كل أشكال الاستبداد والاضطهاد الوطني والطبقي، وهي عناصر تشكل أهم مكونات رأس المال الرمزي، وهي مصدر حاسم في انتشار وتوسع الاحزاب السياسية.

2- سربست نبي: المجتمع المدني، السيرة الفلسفية للمفهوم، دمشق، دار كنعان، 2010، ص208.

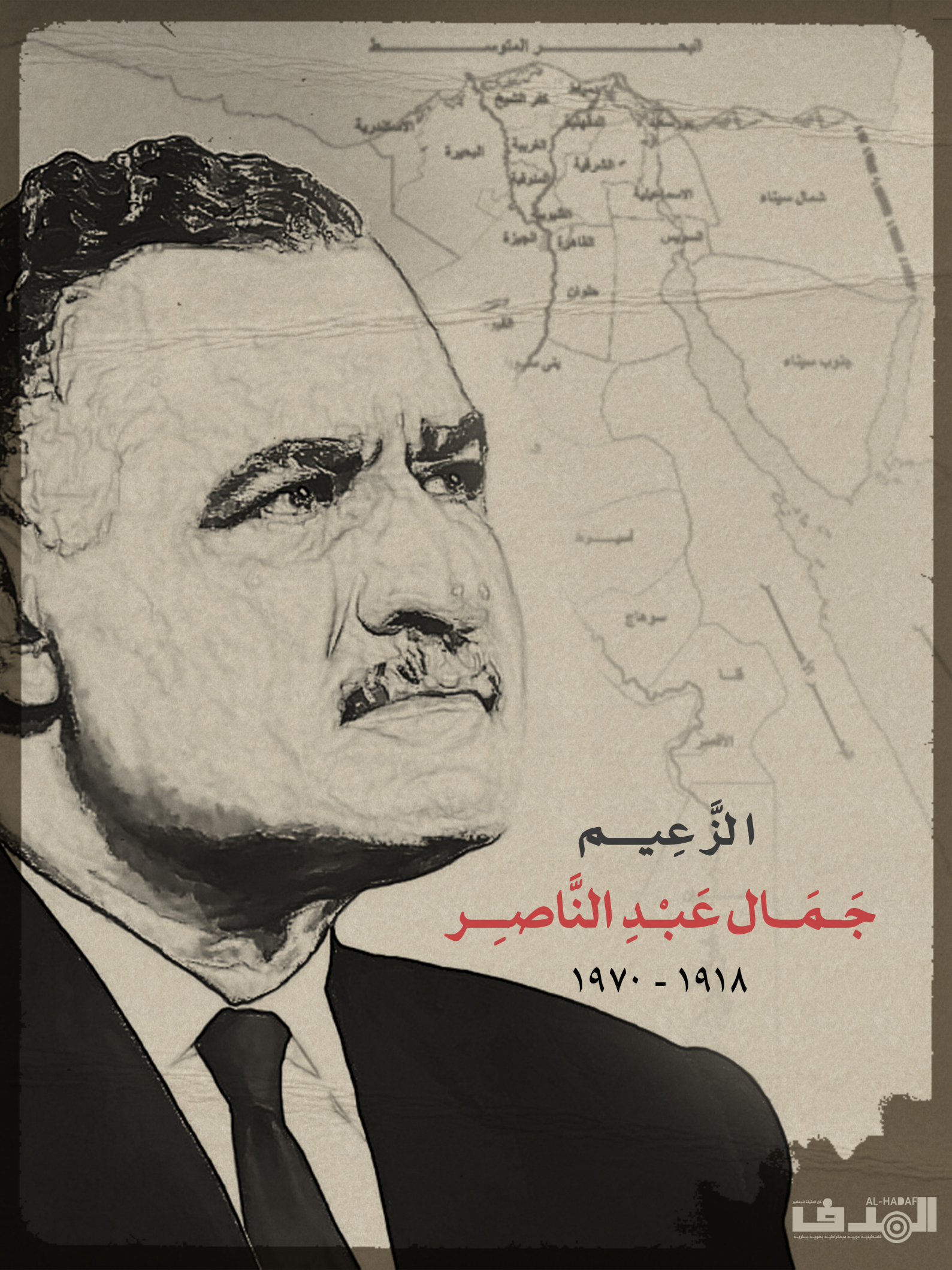

الزَّعِيم

جَمَال عَبْدِ النَّاصِر

١٩١٨ - ١٩٧٠

AL-HADAF
الهدف
على الطريق للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بقوة يسارية

قضيّة الأسرى ليست قضيّة الأسير وحده

يخوضُ ثلاثون من نسور فلسطين في سجون الاحتلال، إضرابًا مفتوحًا عن الطعام، تصدّيًا لسياسات الاعتقال الإداري الصهيونيّة غيرِ القانونيّة، وكدفعةٍ أولى تمهيدًا لانضمام المزيد من الأسرى إلى هذه المعركة المهمّة.

هذه الجولة التي يخوضها هؤلاءِ الأسرى تستدعي، كما كلّ مرّةٍ، مزيدًا من التأمل في حالة الاعتقال والأسر؛ وضعية الأسير والسجان، ومعنى الانخراط الشعبي العام في المعارك التي يحددها الأسرى ويقررون خوضها.

يطول زمن الأسر، وهذا الزمنُ مسروقٌ من حياة الأسير وعائلته وشعبه ووطنه. إنّ حالة الأسر هي تفرّعٌ من نظام الإبادة العرقيّة الذي يتبعه المحتل ضدّ شعبٍ أُريدَ له أن يختفي فلم يفعل، أُريدَ له أن يخضع فأبى الخضوع. يكتسب السجن مكانته في سياق الإبادة، من أمرين اثنين: طول مدد الاعتقال التي يخضع لها الأسرى، وكثافة عملية الاعتقال التي تطال الزمان والمكان الفلسطيني، حيث يوجد بشكلٍ دائم في سجون المحتلّ أكثر من 5000 آلاف أسير، على مر سنوات الاحتلال، وبحساب بسيط يمكن الوصول إلى ما نهبه هذا العدو من أعمارنا (كشعب) ومن قدرتنا الاقتصادية، ومسارات تطورنا.

الأسر قيد قاس، وهمجي، يعيق تطور الإنسان الفرد والشعب ككل، بل هو يمنع ذلك مدركا أن احتجاز هذا الحجم الهائل من طاقة الشعب الفلسطيني يساهم في إعاقة عملية التحرير وإعاقة قدرة هذا الشعب على تكامل عناصر قوته.

وما دامت عملية الأسر وممارسة العدو لها لا تأتي عبثا ولا تعبيرا عن ظرف تكتيكي بل هي جزء من استراتيجية حرب الوجود، فلا أقل من أن يكون انخراط الشعب الفلسطيني وقواه في معركة الأسرى، انخراطا قصديا استراتيجيا دائما، لا لحظيا ومناسباتيا.

لا يجوز بحال من الأحوال أن تخضع قضية الأسرى لظروف الانقسام السياسي، ولا الانتماء الفصائلي، فهذه جريمة كبرى بحق الشعب والوطن، إذ أن العدو عندما يعتقل ويصدر أحكامه القاسية والعالية ضد أي أسير إنما هو يستهدف الشعب والبيئة الحاضنة، ناهيك عن الانتقام والتنكيل الشخصي الذي هو جزء لا يتجزأ من طبيعة الفاشي، والمتسلط على العموم.

بادئ ذي بدء، ربما من نافل القول التذكير إنّ الأسير لا يذهب إلى الأسر أو بالأصح لا يُؤخَذ إلى الأسر وهو يقاتل من أجل مصلحةٍ خاصةٍ ولا مجد زائف، بل يذهب ممثّلا عن شعبه وقضيّته، واعتقاله ليس سوى رمز مكثف لاعتقال شعبٍ كامل، ومن ثَمَّ فإن قضيّة الأسير ليست بحال من الأحوال قضيته الخاصة، ولا قضية عائلته، بل قضيةٌ عامة، لا يجوز التقصير فيها، وإذا كان يمكن القول (جوازا) أن القتال الشخصي، والأسر فرض كفاية (وهذا ليس دقيقا في حالة وطن محتل وشعب مشرد)، فإن الانضمام إلى معركة الشهيد والأسير هو فرض عين على كل فلسطيني وفلسطينية، ما يستدعي حراكا فلسطينيا شاملا؛ عابرا للانقسام والفصائلية والعشائرية والمناطقية؛ يُسقط المحاولات البائسة لتحويل قضية الأسرى إلى صراع تنافسي، أو سباق نحو الميزانيات، أو كتعبير عن تفوق ما؛ إذ إن إخضاع هذه القضية الخطيرة لهذه المعايير الشائنة هي جريمة كبرى لا تقل عن جريمة الاحتلال.

أحمد م. جابر

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية